



النهج الحقوقي في التنمية :
توثيق مبادرات النهج الحقوقي
في الحقل الترموي في مصر

■ النهج الحقوقي في التنمية :
توثيق مبادرات النهج الحقوقي
في الحقل التنموي في مصر

العنوان
النمذجة الحقوقية في التنمية
توثيق مبادرات النمذجة الحقوقية في الحقل التنموي في مصر

صادر عن
مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث - كوثر

بدعم من
مؤسسة فورد 2012

في إطار مشروع
توثيق المنجزات الجديدة في مجال الحقوق الإنسانية والأصوات الحادية بالتنمية المحلية

النسخة الصادرة سنة 2012
(ISBN)
978 - 9973 - 837 - 39 - 4

جميع الحقوق محفوظة
مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث - كوثر
مؤسسة فورد

تصميم الإصدار
رضوان العرقى

مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث - كوثر
ص ب 105 حي الخضراء 1003 تونس الجمهورية التونسية
الهاتف : 216 71 77 35 11
الفاكس : 216 71 78 00 02

فريق العمل

إعداد
محمد عبد الحفيظ قطب

الخبير الوطني للمشروع
يسري مصطفى

فريق مركز كوثر
اعتدال المجبري
محمد سليم الهذلي
محمد صالح التريكي

جدول المحتويات

7	كلمة مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث
9	كلمة الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية
10	كلمة المحرر
11	الإطار العام
11	I. المشروع
12	II. دراسة توثيق مبادرات النهج الحقوقي في الحقل التنموي
12	1. أهداف الدراسة
12	2. المنهجية
14	3. الفئة موضوع البحث
19	الفصل الأول: النهج الحقوقي والانتقال الديمقراطي
19	1. تحولات ما بعد الثورة
21	2. أثر الثورة على مواقف وأدوار المجتمع المدني
22	3. النهج الحقوقي في واقع متغير
27	الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي: التنمية والنهج الحقوقي
27	I. مفهوم التنمية وتطور منهجياتها
27	1. مفهوم التنمية
30	2. تطور منهجيات تدخلات التنمية
32	II. مفهوم وأبعاد النهج الحقوقي وتطوره
32	1. مفهوم النهج الحقوقي لدى الأمم المتحدة
33	2. التطور التاريخي لتبني النهج الحقوقي
33	3. التنمية والنهج الحقوقي
34	4. النهج الحقوقي والنهج الاحتياجي
35	5. لماذا نختار النهج الحقوقي؟
36	6. كيف نقوم بتبني النهج الحقوقي؟
36	III. رؤية مصممي المشروع والشركاء للنهج الحقوقي
36	1. قطاع الصحة الإنجابية
37	2. قطاع الزراعة
38	3. قطاعا الإعاقة وأطفال في خطر
41	الفصل الثالث: النوع الاجتماعي، المفهوم والإطار الحقوقي
41	1. مفهوم النوع الاجتماعي
42	2. أطر تحليل أدوار النوع الاجتماعي
43	3. مراحل العمل بالنوع الاجتماعي
43	4. تجربة الهيئة القبطية الإنجيلية في مجال النوع الاجتماعي
54	الفصل الرابع: النموذج العام لتطبيق النهج الحقوقي بالهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية
54	1. وضع أصحاب الحق قبل التدخل
54	2. المرحلة الأولى: مرحلة إعداد وتهيئة
55	3. المرحلة الثانية: مرحلة تصميم التدخلات

55	4	المرحلة الثالثة: تنفيذ التدخلات
56	5	المرحلة الرابعة: مرحلة رصد المخرجات والنتائج
56	6	المرحلة الخامسة: التقييم والمتابعة والمساءلة بالمشاركة
57	7	وضع أصحاب الحق بعد التدخل

64 الفصل الخامس: التخطيط للنهج الحقوقي وبناء الشراكات وتنظيم الفئات المستهدفة

64	I.	التخطيط للنهج الحقوقي وبناء الشراكات
64	1.	اختيار المجتمعات المستهدفة
64	2.	اختيار الجمعية الشريكة
64	3.	الترويج للنهج الحقوقي
65	II.	تنظيم الفئات المستهدفة في شكل كيانات مجتمعية جماعية غير رسمية يتم انتخابها
65	1.	مثال للكيانات المجتمعية: تكوين منظمات الفلاحين وتطورها
67	2.	تحليل عام لتجربة الكيانات المنتخبة بالهيئة القبطية الإنجيلية
68	3.	تكوين لجان الدعوة وكسب التأييد
69	III.	تحليل الوضع الراهن بالمشاركة
70	IV.	بناء قدرات الشركاء، في إطار النهج الحقوقي
70	1.	تقييم القدرات المؤسسية
71	2.	أنشطة ومجالات بناء القدرات
71	3.	تأثير أنشطة بناء القدرات

74 الفصل السادس: مسارات التنفيذ، النهج الحقوقي على مستوى الممارسة

74	1.	تحديد الأولويات وتصميم التدخلات
75	2.	تنفيذ البرامج : استراتيجيات عديدة

88 الفصل السابع: النهج الحقوقي وآليات المتابعة والتقييم

89	1.	التوثيق
89	2.	المتابعة
91	3.	التقييم

94 الفصل الثامن: التوصيات والدروس المستفادة لتطوير النهج الحقوقي

94	1.	المجتمع المدني
98	2.	الحكومة ومؤسسات الدولة

98 الفصل التاسع: تقدير احتياجات بناء القدرات للكوادر المتطوعة والمهنية

98	1.	تحليل القدرات
99	2.	الاحتياجات التدريبية التي تم رصدها

الملاحق

102	ملحق عدد 1: مراحل وخطوات الدراسة التوثيقية
103	ملحق عدد 2: نموذج وثيقة المشروع المجتمعي
107	ملحق عدد 3: المراجع

كلمة مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث

انطلق مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث "كوثر" منذ سنة 2005 في شراكة متميزة مع مؤسسة "فورد" تمحورت بالأساس حول تجميع وتوثيق الممارسات الجيدة ونشرها والتعريف بها. وتأتى أهمية تجميع الممارسات الجيدة من كونها تمثل أداة تعلم وتعزيز القدرات بإمكان الجهات المعنية (جهات حكومية، جمعيات مجتمع مدني، مراكز بحثية، اعلاميين...) الاستفادة منها واستغلالها في تنفيذ مشاريعها ومبادراتها.

ويساهم تجميع التجارب الناجحة كذلك في تعزيز الذاكرة المؤسسية والتي من شأنها أن تشكل على مستوى التجارب مخزوناً معرفياً في خصوص المقاربات المعتمدة وآليات تجاوز التحديات والتنفيذ والتقييم.

وفي هذا الإطار تم العمل منذ سنة 2005 في تجميع 16 مبادرة في مجال معالجة التمييز الذي ينتهك الحقوق الانسانية للنساء والأطفال في 12 بلد عربي وقد تم توثيق هذه المبادرات من خلال انتاج مجمع لهذه الممارسات الجيدة بالاضافة الى دليل عملي لمعالجة المعتقدات الاجتماعية التمييزية بإمكان فئات عديدة (المنظمات غير الحكومية، المؤسسات المختصة، مراكز البحوث، العاملين في البحث الميداني والمدرسين) التعرف على التجارب الناجحة للاستفادة منها وتطبيقها عند تنفيذ مشاريعها وأنشطتها الحالية والمستقبلية.

وفي تواصل لهذا التوجه انطلق المركز بالشراكة مع الهيئة القبطية الانجيلية للخدمات الاجتماعية بمصر في تجميع لمبادرات تنمية محلية تعتمد على مقاربة النهج الحقوقي في مجالات الصحة الانجابية والاعاقة والأطفال في خطر والزراعة في مناطق مختلفة من مصر.

وعند انطلاقنا في العمل على الربط بين المقاربتين الحقوقية والتنموية في بعدهما الخاص بأوضاع المرأة وحقوقها، لم نكن نتوقع ثورات تؤكد صواب النهج الذي اعتمدناه، ولا شعارات تترجم عملنا الميداني إلى مطالب يسعى مختلف الفاعلين إلى تليتها في إطار برامج تعتمد، عن وعي أو دونه النهج الحقوقي من ناحية، وتكون تشاركية بحيث تنبع من تجارب الناس من ناحية ثانية.

ومن هذا المنطلق تسعى هذه الوثيقة الى أن تكون أداة بإمكان منظمات المجتمع المدني على وجه الخصوص اعتمادها عند تنفيذهم لمبادرات تعتمد على مقاربتى النوع الاجتماعي والنهج الحقوقي كمدخل أساسي من مداخل العمل التنموي. حيث تقدم هذه الوثيقة وصفاً دقيقاً ومفصلاً لمختلف مراحل تطبيق النهج الحقوقي من قبل 13 جمعية تنمية محلية شريكة للهيئة القبطية الانجيلية للخدمات الاجتماعية من خلال تسليط الضوء على أهم النجاحات المحققة والصعوبات المعترضة واهم امكانيات التطوير والتحسين.

وما يميز هذه الوثيقة هو أنه بالإضافة الى أنها تنطلق من معرفة واقعية محلية حول استخدامات النهج الحقوقي في المجال التنموي إلا أنه كذلك سعت الى وضع ملامح رئيسية لرؤية مستقبلية حول تفعيل النهج الحقوقي فى إطار الإنتقال السياسى الذى يشهده المجتمع المصرى والتي قد تفيد الأطراف المعنية فى مجتمعات عربية أخرى.

ويأمل "كوثر" أن تساهم هذه الوثيقة فى الجهود المبذولة للتعريف ولاعتماد النهج الحقوقي ومقاربة النوع الاجتماعى كبداية حقيقية للمقاربات التنموية التقليدية التي طالما فصلت بين البعدين الحقوقي والتنموي.

نود فى ختام هذه الكلمة أن نشكر كل من ساهم فى صدور هذا العمل ونخص بالذكر كل الجمعيات موضوع الدراسة وكل العاملين بالهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية بالإضافة الى الخبير الذى أنجز هذه الدراسة السيد محمد عبد الحفيظ والخبير الوطنى للمشروع بمصر السيد يسري مصطفى.

كلمة الهيئة القبطية الانجيلية للخدمات الاجتماعية

تعمل الهيئة القبطية الانجيلية للخدمات الاجتماعية في مجال التنمية من أجل تخفيف الآثار السلبية للفقر على بعض فئات المجتمع المختلفة، وبخاصة المرأة والطفل وذوي الاحتياجات الخاصة.

وتعتمد الهيئة في ذلك عدة منهجيات تطورت بتطور مراحل العمل والخبرات التي تراكمت لديها في مجال التنمية. ومن ضمن الخبرات المتراكمة النهج الحقوقي القائم على إعطاء فرص ومساحات لتنظيم المواطنين، أصحاب الحقوق أنفسهم ليكونوا قادرين على المطالبة بالحقوق المهذرة وتأمين حياة كريمة مرجعيتها المواثيق والاتفاقيات الدولية والتي كفلها لهم الدستور.

وازدادت هذه الحقوق أهمية وحملت موقع المحرك للثورات العربية ومنها الثورة المصرية التي نادى بمبادئ الكرامة والحرية والمساءلة والرقابة المجتمعية التي تدعم دور المواطنين في مساحات أكبر للمشاركة وخاصة مسارات صنع القرار في المجتمع، وكذلك دعم الشراكة مع مؤسسات مجتمع مدني ومؤسسات حكومية تكفل الحقوق وتلتزم بإتاحتها بشكل مستمر للمواطنين.

كما تدعم المبادئ ذاتها دور المواطنين في تلبية أصواتهم للمناداة بحقوقهم المهذرة في الحصول على المعارف والتمكين وبناء القدرات والتعبير بأشكال وآليات متعددة حيث هذا هو محور عمليات التنمية.

وطبقت الهيئة هذا النهج القائم على المعارف بالحقوق وتحليلها ودراسة أسباب عدم إتاحة الحقوق للمواطنين وبناء الشراكات وتضمين النساء في كل مراحل العمل بالمنهجية الحقوقية وتمكين المجتمع بآليات وأدوات تدعم استمرارية المطالبة بالحقوق. ومن خلال الشراكة مع مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوثر) ودعمه، تم توثيق ونشر التجربة في البلدان الشريكة مع المركز.

كلمة المحرر

إن المنهجيات الجديدة في مجال الحقوق الإنسانية والأصوات المناادية بالتنمية المحليّة تؤكد على ضرورة أن يتم النظر إلى الناس باعتبار أنهم يلعبون دورًا أساسيًا في عملية التنمية. وقد حظيت تلك المنهجيات باهتمام كبير في عالم التنمية؛ حيث أنها تتقدم خطوة هامة نحو عملية تمكين المجتمع وزيادة سلطاته. أضف إلى ذلك، أن هذه المنهجيات لا تهدف فقط إلى بناء وتقوية الذات، ولكنها تهدف أيضًا إلى بناء قدرة المجتمع في أن يطالب الفرد بحقوقه ويدافع عنها، وتحفز وتلزم أصحاب المسؤولية في احترام الحقوق وحمايتها والسعي نحو إحقاقها.

مشروع توثيق المنهجيات الجديدة في مجال الحقوق الإنسانية والأصوات المناادية بالتنمية المحليّة في المغرب ومصر واليمن، هو مشروع يقوم بتنفيذه مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث، ومقره تونس. وفي إطاره تم إنتاج هذه الدراسة.

مبرر الدراسة أن هناك تجارب وممارسات في مصر وبعض الدول العربية، استحدثت تلك التجارب منهجيات حقوقية وتم اختبارها. وكان لا بد من دراسة تقوم بتوثيق منهجيات تلك التجارب مع التركيز على رصد الدروس المستفادة منها.

استهدفت الدراسة تجربة مقاربات النهج الحقوقي والنوع الاجتماعي ببرامج الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية مع شركاء محليين بأربع محافظات بجمهورية مصر العربية هي القاهرة العاصمة، القليوبية بني سويف والمنيا. وغطت الدراسة 13 مجتمعًا من المجتمعات الحضرية بجانب المجتمعات الريفية. كما تم توثيق تطبيقات النهج الحقوقي والنوع الاجتماعي على أربعة مجالات مختلفة، هي: الزراعة، الصحة، الإعاقة، أطفال في خطر.

محمد عبد الحفيظ قطب

الإطار العام

I - المشروع

بتمويل من مؤسّسة فورد، وبالشراكة معها يتولّى مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوثر) تنفيذ مشروع لمدة سنتين حول « توثيق المنهجيات الجديدة في مجال حقوق الإنسان والأصوات المناهضة بالتنمية المحليّة » وذلك في المغرب ومصر واليمن.

يستهدف هذا المشروع جمعيات ومنظمات التنمية المحليّة التي تسعى، من خلال أنشطتها إلى دعم مفهومي المواطنة والعدالة الاجتماعية الذين يؤدّيان إلى عدم تجزئة الحقوق الاجتماعية والسياسية والثقافية وتحقيق الكرامة وكذلك المساواة في المعاملة بين الأفراد بغض النظر عن جنسهم. كما يضمن المفهوم الاعتراف بالحقوق الإنسانية الكونية بناء على مسؤولية المواطنين في المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بحياتهم الخاصّة و حقوقهم. ولهذا الغرض، يركز المشروع على الأنشطة والمشاريع والجهود التي تستهدف السكان ذوي الحاجيات الخاصّة (المهدّدين والمهمّشين) للإصغاء إلى مشاكلهم واحتياجاتهم وذلك بهدف تدعيم مفهومي المواطنة والعدالة الاجتماعية لديهم.

وبصفة أدقّ، يسعى هذا المشروع إلى تدعيم قدرات جمعيات ومنظمات التنمية المحليّة الناشئة التي تعمل على ترسيخ الحقوق الإنسانية، خاصة الحقّ في الكرامة باعتباره أداة لتوحيد ودعم المبادرات الاجتماعية التي من شأنها إحداث تغييرات اجتماعية لدعم حقوق المواطنة ولتحقيق مزيد من العدالة الاجتماعية.

الأهداف العامة

1. دعم تنفيذ مشروع الحقّ في الكرامة من خلال توفير موارد مالية لعدد من جمعيات ومنظمات التنمية المحليّة التي تعمل على مناهضة أشكال الاستبعاد والتمييز الممارسة ضدّ الأفراد والمجموعات،
2. المساهمة في بناء قدرات جمعيات ومنظمات التنمية المحليّة المتحصّلة على دعم مالي ومساعدتها على تحقيق استقلاليتها،
3. تجميع المقاربات والمنهجيات الجديدة والآليات المستحدثة لتحقيق مزيد من العدالة الاجتماعية،
4. تيسير الحوار وتبادل التجارب بين المتدخّلين المستعملين لخطط جديدة أو مقاربات مبتكرة في مجال التنمية المحليّة لتحقيق مزيد من العدالة الاجتماعية.
5. المساهمة في وضع دليل للممارسات الجيدة والمنهجيات المبتكرة لترسيخ الحقوق الإنسانية وخاصة منها الحقّ في الكرامة باعتباره حجر الأساس للوصول لمزيد من العدالة الاجتماعية.

II - دراسة توثيق مبادرات النهج الحقوقي في الحقل التنموي في مصر

1 - أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى القيام بعملية تحليل/تقييم لعدد من المبادرات في مجالات تنمية مختلفة (صحة إنجابية، زراعة، إعاقة، أطفال في خطر...) في مصر وذلك من منظور مقارنة النهج الحقوقي والنوع الاجتماعي.

ركزت الدراسة للغرض على تحديد رؤية الجمعيات للنهج الحقوقي ومقاربة النوع الاجتماعي في مجالات تنمية مختلفة وتقييم مسارات التخطيط والتنفيذ والمخرجات والأثر، مع استكشاف متطلبات بناء القدرات في ضوء التحليل والتوثيق. وحرصت الدراسة على إبراز القيمة المضافة لاعتماد مقارنة النهج الحقوقي والنوع الاجتماعي كمدخل من مداخل العمل التنموي.

2 - المنهجية

1.2. منهجية التوثيق

اعتمدت منهجية التوثيق على استخدام أسلوب جمع البيانات الكيفي وليس الكمي؛ حيث إن طبيعة البيانات المطلوبة هي بيانات وصفية تحليلية لمنهج عمل وإجراءات وخطوات تبني هذا المنهج.

وبما أننا نقوم بتوثيق منهجيات الحقوق، فمن الطبيعي أن نراعي مبدأي الشفافية والمشاركة في اختيار المنهجية والأدوات اللازمة لعملية جمع البيانات. كما تم مراعاة عرض وجهة نظر الشركاء في عملية التوثيق، من خلال الإشارة إلى وجهة نظر كل شريك كلما تطلب الأمر ذلك.

2.2. أدوات جمع البيانات

تم تصميم واستخدام جملة من الأدوات لجمع البيانات تناسب طبيعة عملية التوثيق، وهي كالتالي:

- دليل استمارة لتقييم كل مبادرة/ جمعية على حدة.
- استمارة لتقدير الاحتياجات التدريبية للقائمين على تطبيق وتبني النهج الحقوقي (يستهدف أعضاء اللجان المنتخبة وأعضاء مجلس الإدارة والكادر التنفيذي المهني والتطوعي).
- قائمة مناقشة لجلسات ورش عمل مجمعة استهدفت كل قطاع من القطاعات المستهدفة.
- كما تم مراجعة وثائق المشاريع وتقارير المتابعة والتقييم.

3.2. مراحل وخطوات الدراسة (1)

تمثلت مراحل وخطوات الدراسة التوثيقية في التالي:

- وضع إطار عمل لعملية التوثيق بعد عرض و مناقشة عدة أساليب ومنهجيات مختلفة للتوثيق مع الجمعيات موضوع الدراسة.
- إعداد خطة البحث الفنية وتصميم الأدوات.
- تنفيذ العمل الميداني.
- تحليل وكتابة مسودة التقرير باللغة العربية.
- نشر النتائج للشركاء.
- صياغة التقرير النهائي.

4.2. منهجية تقدير الاحتياجات بغرض تحديد أنشطة بناء القدرات

تخلل عملية التوثيق تقييم احتياجات لبناء قدرات الكوادر المتطوعة والمهنية في هذه الجمعيات. وقد استهدفت تلك العملية ثلاث فئات: أعضاء مجلس إدارة جمعيات، أعضاء لجان منتخبة، وكادر الجهاز التنفيذي. وتوزعت العينة على القطاعات الثلاثة بنسبة 70% من أعضاء اللجان المنتخبة، فيما عادت نسبة 30% إلى أعضاء مجالس الإدارة والكادر الوظيفي، ذلك أن بعضاً من أعضاء مجلس الإدارة يضطلعون بدور إضافي في اللجنة المنتخبة طبقاً لطبيعة هيكل تكوينها، الذي يعتمد على وجود اثنين من أعضاء مجلس الإدارة باللجنة المنتخبة. وتم إجراء مقابلات مع عينة تمثل مجالات متعددة 19 من الزراعة، 15 من الصحة، 10 من الإعاقة و 8 من قطاع أطفال في خطر.

واعتمدت منهجية تقييم الاحتياجات من التدريب والدعم الفني على إجراء تحليل على ثلاثة مستويات:

- تحليل الفرد (الشخصية): بمعنى تحليل طموحات الفرد ورضائه عن دوره.
- تحليل الدور أو المهمة: ونعني المهمة التي يضطلع بها كل فئة من كوادر العاملين في هذا المجال.
- تحليل مناخ المؤسسة: بمعنى تأثير مناخ المؤسسة التي تتبنى النهج الحقوقي على أداء الفرد

3 - الفئة موضوع البحث

1.3. عينة الدراسة

شكلت 13 جمعية من الجمعيات الشريكة للهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية عينة الدراسة. وهي جمعيات تعمل على مستوى المجتمعات المحلية وفي أربعة مجالات مختلفة، الزراعة، الصحة، الإعاقة، أطفال في خطر. كما يبين تفصيلاً الجدول التالي:

اسم الجمعية	القطاع	الموقع الجغرافي	نوع المجتمع	
ريف	بني سويف	الزراعة	جمعية تنمية المجتمع المحلي بالوقف	1
ريف	بني سويف	الزراعة	جمعية تنمية المجتمع بزاوية الناوية	2
ريف	بني سويف	الزراعة	جمعية تنمية المجتمع المحلي بجعفر	3
ريف	بني سويف	الزراعة	جمعية تنمية المجتمع المحلي بياها	4
حضر	بني سويف	الزراعة	منظمة الفلاحين (الجمعية الزراعية المركزية)	5
حضر	القاهرة	أطفال في خطر	جمعية الرؤية الإسلامية	6
حضر	القاهرة	أطفال في خطر	جمعية الصداقة والإيمان	7
حضر	القليوبية	إعاقة	المؤسسة التنموية لتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة	8
ريف	القليوبية	إعاقة	جمعية تنمية المجتمع المحلي بشبين القناطر	9
حضر	قلوصنا - المنيا	صحة إنجابية	جمعية الحياة الأفضل	10
ريف	المنيا	صحة إنجابية	جمعية تنمية وتدريب المجتمع الريفي بكموم الراهب	11
ريف	قرية منشأة الذهب - المنيا	صحة إنجابية	جمعية المنشية للتربية والتنمية	12
ريف	المنيا	صحة إنجابية	جمعية الصفا والمروة لتنمية المجتمع بمنشأة الشريعي	13

2.3. خلفية عن مجتمعات الدراسة

نعني بمجتمعات الدراسة المجتمعات المستهدفة ببرامج النهج الحقوقي من قبل الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية، وشركاؤها من جمعيات تنمية المجتمع. وقد تم اختيار مجتمعات الدراسة بحيث يراعى فيها التنوع بين الطابع الريفي والطابع الحضري، وكذلك التنوع بين مجالات العمل.

ففي العاصمة القاهرة، والتي يوجد بها مجتمع حضري كبير يتسم بالتعقيد ذلك أنه مكون من نسيج متنوع من مناطق جغرافية متعددة، تم اختيار تجربة جمعية الرؤية الإسلامية في مجال أطفال في خطر، التي تنشط في حي الخليفة. ويغلب على المنطقة طابع العشوائية مع وجود كثافة سكانية عالية وانتشار السكن المشترك لأكثر من أسرة ويمتحن أهاليه العمل في مهن مختلفة، مثل الرخام وميكانيكا السيارات. كما يتسم الحي بارتفاع نسبة الأمية بين النساء (26% تقريباً) وتسوده

العديد من العادات والتقاليد التمييزية، مثل ختان الإناث والزواج المبكر وعدم استكمال مراحل تعليم الفتيات وتمييز الولد على البنت. وتعد تجربة جمعية الصداقة والإيمان مع أطفال في خطر التجربة الثانية بمحافظة القاهرة بحي مصر القديمة.

ومن محافظة بني سويف التي تبعد عن العاصمة حوالي 124 كم، تم اختيار أربع تجارب لأربعة مجتمعات ريفية بقطاع الزراعة، بالإضافة إلى تجربة كيان تم إنشاؤه نتيجة لتطبيق النهج الحقوقي، وهو كيان منتخب تم تسميته بمنظمة الفلاحين ومقره مدينة بني سويف. وكانت التجربة الأولى من قرية زاوية الناوية بالقطاع الزراعي، ويتبع القرية ثلاثة توابع (معنى ثلاث قرى صغيرة). وتتميز القرية بالترابط وعلاقات قوية بين العائلات، ولكن يضعف الوعي بحقوق المرأة نتيجة ارتفاع نسبة الأمية، كما تظهر بوضوح مشكلة التسرب في التعليم. أما التجربة الثانية، فهي لجمعية تنمية المجتمع المحلي التي تم إقرارها سنة 1999 بمحافظة بني سويف وتحديدًا قرية الوقف. وهي قرية زراعية صغيرة تابعة لمجلس قروي باروط والثالثة من قرية باها وتقع في الجانب الغربي لمدينة بني سويف التي تعد أكثر من 18 ألف نسمة تعمل في الزراعة وتربية الحيوانات. وتم إقرار جمعية تنمية المجتمع المحلي ببها في عام 1976 التي تشرف على العديد من المشروعات، ابتداءً من توزيع الخبز والبيئة ورياض الأطفال. كما تمتلك الجمعية مستودعًا للبتوتاجاز ومخبزًا. وتتمثل التجربة الرابعة بقطاع الزراعة في تلك التي تشرف عليها جمعية تنمية المجتمع المحلي بجعفر التي تأسست عام 1996، وتعمل في إطار مدينة الفشن والقرى التابعة لها بمحافظة بني سويف.

ومن محافظة المنيا التي تبعد عن العاصمة حوالي 241 كم، تم اختيار أربع تجارب تطبق النهج الحقوقي في مجال الصحة الإنجابية. التجربة الأولى هي تجربة جمعية الصفا والمروة بمنشأة الشرعي ارتكزت على حقيقة العادات والتقاليد التي توارثتها الأجيال؛ أدى ذلك إلى انتشار العديد من المشكلات والقضايا التي يعاني منها الأهالي والتي كرس ممارسات عديدة ومنها عادة الزواج المبكر للفتيات، أما التجربة الثانية فكانت لجمعية المنشية للتربية والتنمية بقرية أبو الذهب والتي تقع القرية غرب مدينة المنيا. يبلغ تعداد القرية حوالي ثلاثة عشر ألف نسمة تقريبًا، 80% منهم من ذوي التعليم المتوسط. تعمل النسبة الكبرى من السكان في قطاع الزراعة، يليها القطاع الحكومي، ثم القطاع الخاص. وتعد مستوى الخدمات الطبية المقدمة من الوحدة الصحية بقرية منشأة الذهب إلى السيدات الحوامل، والسيدات في سن الإنجاب منخفضة.

التجربة الثالثة وردتنا من قلو صنا بالمنيا وكانت من قطاع الصحة الإنجابية. تبعد قلو صنا عن مركز سمالوط بحوالي 6 كم جنوبًا. وكان المجتمع فيها قديمًا مجتمعًا زراعيًا فقط، أما الآن فقد أصبح مجتمعًا زراعيًا وتجاريًا وإنتاجيًا. يقدر عدد السكان فيها طبقًا لإحصائيات عام 2007 م بحوالي

27 ألف نسمة. وتمثل التجربة الرابعة في مجال الصحة الإنجابية في تجربة جمعية تنمية المجتمع بقرية كوم الراهب الروبي بمحافظة المنيا التي تتوفر فيها مدارس إعدادية وثانوية لخدمة الطلبة والطالبات. ونتيجة لعدم الاهتمام بالكشف والفحوصات الطبية الدورية وغير الدورية المقدمة من خلال التأمين الصحي بالمدارس، فقد انتشرت الإصابة بالعديد من الأمراض، وزادت سرعة انتقالها بين الطلبة نتيجة الجهل.

ومن محافظة القليوبية التي تبعد عن العاصمة حوالي 45 كم، تم اختيار تجربتين في مجال الإعاقة، الأولى لجمعية تنمية المجتمع المحلي بشبين القناطر، وهي جمعية يرجع تاريخ إنشائها إلى عام 1976 وتخدم مركز شبين القناطر والقرى المجاورة له، أما الثانية فهي مؤسسة مركزية بمنطقة شبرا الخيمة، وهي المؤسسة التنموية لتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة مشهرة عام 2008. وبالرغم من أن التبعية الإدارية لمنطقة شبرا الخيمة هي محافظة القليوبية، فإن الموقع الجغرافي الفعلي هو شمال القاهرة الكبرى.

النهج الحقوقي في التنمية
توثيق مبادرات النهج الحقوقي
في الحقل التنموي في مصر

الفصل الأول:

إعداد: يسري مصطفى

النهج الحقوقي والانتقال الديمقراطي

النهج الحقوقي والانتقال الديمقراطي

يتضمن هذا الجزء أهم مخرجات ورشة العمل حول «النهج الحقوقي والانتقال الديمقراطي» والتي تم تنظيمها في إطار مشروع توثيق المنهجيات الجديدة في مجال حقوق الإنسان والأصوات المنادية بالتنمية المحليّة يومي 22 و 23 يناير 2012 في القاهرة بالتعاون بين مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوثر) والهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية، بحضور أعضاء وعضوات منظمات محلية من مصر (موضوع الدراسة)، فضلا عن عدد من الأكاديميين والأكاديميات.

ويعتبر تنظيم هذه الورشة من بين المقترحات العملية التي نتجت عن هذه الدراسة. فقد أكدت الغالبية العظمى من الجمعيات خلال إعداد هذا العمل على أن التغيرات السياسية التي عرفتها مصر بعد الثورة أثرت وبشكل مباشر على تطبيق النهج الحقوقي. ومن هذا المنطلق برزت الحاجة الى تنظيم هذه الورشة وذلك بهدف وضع ملامح رئيسية لرؤية مستقبلية حول تفعيل النهج الحقوقي في إطار الانتقال السياسي التي يشهدها المجتمع المصري والتي قد تفيد الأطراف المعنية في مجتمعات عربية أخرى.

1 - تحولات ما بعد الثورة

فتحت الثورة المصرية الباب أمام العديد من المتغيرات والتي لا تزال تتفاعل على الساحات السياسية والاجتماعية والثقافية، منها ما هو إيجابي ومنها ما هو سلبي، ومنها ما ينظر إليه على أنه متغير قصير المدى، ومنها ما ينظر إليه على أنه طويل المدى. فمن ناحية، شهدت مصر حراكا سياسيا واجتماعيا غير مسبوق، ومزيد من الوعي بالحقوق لدى فئات عديدة تتطلع لمستقبل أفضل خاصة بين الأجيال الشابة. وسرعان ما شاب التفاؤل الذي بزغ مع الثورة عدم يقين مع ظهور العديد من المشكلات والتحديات سواء على المستوى السياسي مع صعود أصوات معادية للحقوق والحريات، وارتباط العمليات السياسية بعنف غير مسبوق سواء من قبل السلطة أو من قبل مجموعات غير محددة الهوية. وأبرز هذا الحراك في كل الاتجاهات واقعا جديدا يتسم بعدم الاستقرار السياسي وهشاشة بنى ومؤسسات الدولة وغياب الأمن واستمرار القيود على منظمات المجتمع المدني، وتدنى الأوضاع الاقتصادية للعديد من الفئات الاجتماعية وخاصة الأكثر فقرا منها. وبشكل عام، يمكن القول إن حصيلة المناقشات مع الجمعيات القاعدية تشير إلى أن الجوانب السلبية طغت على الجوانب الإيجابية.

ويبدو أن السؤال حول ما هو الجديد الذي أتت به الثورة يعد أحد التساؤلات الأبرز، ودائما ما يطرح ذاته بصور متعددة سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي الاجتماعي أو الثقافي. ولعل أهم المستجدات تلك التي ترجمها في زخم الشارع والذي أظهر قابلية عالية للتسييس، فبدا وكأنه سيد الموقف من خلال جموع الشباب والفئات الاجتماعية الراضية للنظام الجديد والطامحة إلى التغيير. وغالبا ما يجري النظر إلى هذا المتغير نظرة إيجابية. ولكن ثمة متغير آخر يتعلق بضعف قدرة مؤسسات الدولة وعدم قدرتها على التأثير في الشأن العام كأحد أهم المتغيرات على الساحة المصرية، وأخطرها خاصة أن هشاشة الدولة ارتبطت حسب تعبير المشاركين، بغياب الرؤية وضعف آليات اتخاذ القرار وعدم القدرة على حفظ الأمن وتنفيذ القانون.

ويمتد الخلل في المجال السياسي ليشمل مختلف الفاعلين، بما في ذلك القوى السياسية التي برزت على الساحة بعد الثورة بأشكالها وتنظيماتها القديمة والجديدة. فغالبية القوى، دخلت معترك العمل السياسي وهي ضعيفة على المستوى التنظيمي وكذلك على مستوى الرؤية، فيما عدا قوى الإسلام السياسي، الأكثر تنظيما، والتي استفادت من هذا الخلل بتوظيف قدرتها التنظيمية وطاقتها الأيديولوجية. وفي ظل مناخ مشحون بالتوترات والتنافس المحموم، فشلت القوى السياسية في تحقيق توافقات حول قضايا حيوية. وقد أدى هذا إلى جعل المشهد السياسي مربكا ومخيبا لآمال المواطنين. وتزايد عدم اليقين إزاء إمكانية الاتفاق على صيغ تعلي من شأن المصلحة العامة.

وعلى الرغم من أن الساحة السياسية شهدت انتخابات برلمانية أفضل من سابقتها في ظل النظام السابق، إلا أن نتائجها جاءت على غير المتوقع للجميع وغير المأمول لكثيرين. فقد كان هناك توقع بأن يعكس أول مجلس منتخب بعد الثورة التعددية السياسية والتنوع في التمثيل، ولكن بدا المجلس وكأنه استعادة لصورة الحزب الواحد المهيمن كما كان في السابق. ولعل أسوأ صور التمثيل في البرلمان تلك المتعلقة بتمثيل النساء والذي جاء ضعيفا إلى حد القول أن البرلمان الحالي لن يمثل أية مصالح للنساء، إن لم يكن معاديا لها. وهكذا، فإن الزخم الذي أتت به الثورة المصرية لم يتم مأسسته بعد، أو أنه تمت مأسسته بشكل سلبي، فمزال المجتمع يشهد حراكا غير معبر عنه مؤسساتيا.

أما على الصعيد الاجتماعي، فقد طغت الصورة السلبية على تحليل الواقع، فالتأثير المباشر للفعل الثوري بدا واضحا على العديد من مؤسسات الدولة، بداية من المؤسسة الأمنية وحتى المؤسسات ذات الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية. وتعمقت الأزمة مع استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي، والذي بدا جليا في التغيرات المتسارعة وغير المستقرة في السلطات التنفيذية وقيادات العديد من المؤسسات المعنية بتسيير أحوال المواطنين. وما بدا واضحا من تأثيرات مباشرة، هو التداعيات على الحق في العمل مع ارتفاع نسب البطالة وخروج أعداد كبيرة من المواطنين من سوق العمل بسبب تردي الأوضاع والانخفاض الحاد في الاستثمارات الداخلية والخارجية، وعدم توافر بيئة آمنة للعمل خاصة للنساء. هذا، بالإضافة إلى زيادة نسبة أطفال الشوارع، وانتشار الجريمة بكافة أنواعها.

وفي الوقت ذاته، شهد المجتمع تحرك العديد من الفئات الاجتماعية للمطالبة بحقوقها، ولكن عمليات المطالبة بالحقوق اتسمت بالتنظيم في بعض الحالات، وبالغفوية في حالات أخرى، وبالفوضى والعنف في كثير من الحالات مثل قطع الطرقات وخطوط السكك الحديدية، وتعطيل المؤسسات العامة أو الاعتداء على الممتلكات. وفي حين تمت الاستجابة لبعض المطالب، إلا أن الغالبية العظمى من المطالب لم تلبى، إما بسبب ضعف القوة التفاوضية للأطراف المطالبة أو بسبب عدم الرغبة أو عدم قدرة كافلي الحق على تليتها.

وعلى المستوى الثقافي، جاء صعود القوى المحافظة ليشدد على المقولة القديمة والخاصة بفكرة الحفاظ على الثوابت الدينية والثقافية. ولهذه الفكرة أبعاد سياسية واجتماعية، وتأثيراتها تطال بالأساس حقوق النساء وحرية أخرى مثل حريات الرأي والتعبير وحرية الفكر والاعتقاد.

وبشكل عام، رأى المشاركون أن متغيرات ما بعد الثورة هي عملية بالغة التعقيد تتضمن ما هو إيجابي وما هو سلبي فالى جانب الحراك السياسي يوجد تخبط سياسي، وإلى جانب التطلع نحو العدالة، يزداد معدل الفقر والبطالة، وإلى جانب تعددية الفاعلين السياسيين، هناك استعادة لصورة الحزب الواحد المهيمن على الحياة السياسية.

2 - أثر الثورة على مواقف وأدوار المجتمع المدني

لا شك أن أدوار ومواقف منظمات المجتمع المدني المصري تباينت إزاء الثورة، تماما مثلما تباين الأثر الذي خلفته الثورة على هذه المنظمات. فثمة عدد محدود جدا من المنظمات شارك في بداية الثورة كطرف فاعل في العمليات الاحتجاجية، وهى بشكل حصري منظمات ذات طبيعة حقوقية دفاعية والتي تزايد أعداد المنخرطين فيها بمرور الوقت حيث شاركت في عمليات رصد الانتهاكات والجدل حول الإصلاحات السياسية والدستورية. أما المنظمات التنموية والقاعدية، فلم تلعب أدوارا مباشرة في العمليات الاحتجاجية، ولكن كان على بعضها الاستجابة للمتغيرات الجديدة ولعب أدوارا خدمية بالأساس لسد الفجوة الناجمة عن عدم الاستقرار وضعف مؤسسات الدولة. ففي ظل الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي سبق الإشارة إليها، سعت بعض الجمعيات المحلية للتدخل من أجل حل مشكلات طارئة مثل توزيع الخبز أو اسطوانات الغاز. وهنا ظهر دور المنظمات الدينية والأحزاب السياسية التي بدأت تلعب أدوارا متزايدة على مستوى المجتمعات المحلية من أجل التعبئة السياسية، وكان تقديم الخدمات من قبل القوى الدينية أحد أهم أدوات التعبئة السياسية وخاصة في فترة الانتخابات التشريعية.

وفرض الواقع الجديد تحديات جديدة على منظمات المجتمع المدني. فمن ناحية أولى، تعرضت هذه المنظمات مجددا للهجوم عليها باسم التمويل الأجنبي، وبالتالي وضع قيود ربما أكثر من السابق على مصادر التمويل والدعم. وعلى مستوى آخر، أدى ظهور فاعلين جدد على الساحة إلى التأثير على أدوار المنظمات غير الحكومية سواء على المستوى الوطني أو المحلي. ولعل من بين هذه التأثيرات، خروج

بعض قيادات الجمعيات نحو مجال العمل السياسي أو حتى الالتحاق بهيئات حكومية. ولكن الإيجابي، أن العديد من الشباب بدأ لديه الرغبة في الالتحاق بالجمعيات أو المشاركة في أنشطتها.

وقد تأثرت المنظمات المعنية بحقوق النساء والمساواة على أساس النوع الاجتماعي على وجه الخصوص مع صعود التيارات الدينية المحافظة. فكثير من الأنشطة المرتبطة بالعنف ضد النساء، وخاصة ختان الإناث، تأثرت بشكل بالغ بسبب المناخ المحافظ، وكذلك تراجع سياسات الدولة في هذا المجال. وعلى المستوى القومي، تتعرض المنظمات العاملة في مجال حقوق المرأة وخاصة الناشطة من أجل إصلاح قوانين الأحوال الشخصية لهجوم عنيف. وأكثر من ذلك، ثمة مؤشرات على بروز توجهات عامة تحارب كل المؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية بحقوق النساء. وقد يكون هذا أحد أهم التداعيات السلبية للمتغيرات التي يشهدها الواقع المصري.

وكما كشفت الثورة عن ضعف وهشاشة مؤسسات الدولة، فقد كشفت أيضا عن ضعف وهشاشة مؤسسات المجتمع المدني. فقد بدأ واضحا عدم قدرة هذه المنظمات على التأثير وعلى التعبئة والحشد. ويعود ذلك إلى ميراث طويل من الضعف على مستوى بنية هذه المنظمات والتي أثرت على حيوتها وارتباطها بالواقع الاجتماعي كعنصر جذب وفعالية. وقد ركز المشاركون على عامل هام من عوامل ضعف هذه المنظمات وهو غياب الديمقراطية الداخلية وخاصة فيما يتعلق باختيار مجالس الإدارات وعدم تفعيل اللوائح والنظم الداخلية، واضطراب العلاقة بين مجالس الإدارات والعاملين بالمنظمات بشأن حقوق العاملين خاصة التأمين الاجتماعي والصحي، وعدم فعالية الجمعيات العمومية لهذه المنظمات.

وأخيرا، فإن عدم الاستقرار السياسي والانفلات الأمني له بالغ الأثر على أنشطة الجمعيات الأهلية في مصر، في الكثير من الأنشطة توقفت بسبب غياب الأمن بما في ذلك عدم القدرة على الحركة والتنقل أو تأمين المشاركين.

3 - النهج الحقوقي في واقع متغير

تساءل المشاركون: ما الذي ينبغي تغييره؟ هل ينبغي تغيير كل شيء؟ كيف يمكن في هذا السياق صياغة الأولويات التنموية والحقوقية؟ وما هي أهمية أعمال النهج الحقوقي من أجل تعزيز التحول نحو الديمقراطية؟

وفي سياق الإجابة على هذه التساؤلات، ناقش المشاركون مسألة القضايا ذات الأولوية والتي تتطلب تدخلات حقوقية وتنموية واعية من أجل إحداث تحولات هيكلية. وقد برز التعليم كأحد أهم الأولويات، فأى تغيير فعلي يتطلب إصلاح نظم وسياسات التعليم باعتباره أحد العوامل الحاسمة من أجل الارتقاء بالمجتمع، بما في ذلك تضمين المناهج الدراسية مقررات عن حقوق الإنسان والتربية المدنية، وجعل التعليم حيزا لبناء المواطن من مفهوم الحقوق والواجبات. ولا تفصل هذه الأولوية عن أولويات أخرى حاسمة وهي التخفيف من حدة الفقر والبطالة، وكذلك العمل

على تطوير المناطق العشوائية. وهكذا، فمن المنظور التنموي والحقوقي تبدو الجوانب الاقتصادية والاجتماعية أولويات.

ومن أجل تحقيق هذا، ينبغي معالجة الأمور بصورة أشمل من منظور النهج الحقوقي، ومن ذلك ضرورة ترسيخ مفهوم المواطنة كمعادلة وتوازن بين الحقوق والواجبات، وإقرار الحق في التنظيم. وإذا كان النهج الحقوقي قد شكل أحد المداخل الهامة للعمل التنموي قبل الثورة، فإن حراك ومتطلبات ما بعد الثورة تقتضى تعميق النهج الحقوقي ونشره على أوسع نطاق. فالغالبية العظمى من العاملين في منظمات المجتمع المدني لا زالت بعيدة عن هذا المفهوم. ومن هنا تأتي ضرورة نشر المعرفة بمفاهيم وأدوات النهج الحقوقي واستكشاف أبعاده العملية والعوامل التي تؤثر فيه. ويرتبط ذلك بتمكين المجتمعات المحلية للربط بين الحاجات المحلية والسياسات العامة والتشريعات، وتشجيع أكبر قدر من المشاركة والمساءلة. وعملياً، يقتضي نشر النهج الحقوقي العمل على أكثر من مستوى، بداية من الأسرة من خلال إقرار حق الأبناء في مناقشة الآباء في شؤون الأسرة وتحقيق العدالة الأسرية بين الزوجين، وانتهاء بالسياسات العامة، مروراً بتمكين البشر من المشاركة في إدارة شؤون مجتمعاتهم المحلية.

وفي إطار عمل الجمعيات على المستويات المحلية، ينبغي الاستفادة من الحراك الجديد وابتكار أدوات جديدة لكسب تأييد القوى السياسية بشأن قضايا تنموية وحقوقية، وفتح قنوات للضغط والحوار مع أعضاء البرلمان بما في ذلك متابعة التشريعات الجديدة وفتح حوارات بشأنها على المستويات المحلية. كما يجب أن يتم معالجة القضايا الثقافية من منظور النهج الحقوقي، بما في ذلك أجهزة الإعلام والتي يجب الضغط عليها من أجل أعمال موثيق شرف توفر أطر وآليات المحاسبة والشفافية. ويجب على الإعلام أن يكون أداة لنشر الوعي بالحقوقي.

إن النهج الحقوقي بوصفه إطاراً للمشاركة والمساءلة هو الإطار الأمثل للربط بين المواطنين والأطراف الفاعلة على الساحة. وبقدر ما ستنتج المجتمعات المحلية في تبني هذا النهج وتطبيقه، بقدر ما ستكون قادرة على التأثير في عمليات الانتقال نحو الديمقراطية. ولا تعد المهمة سهلة، لأن التحديات كثيرة، والدولة لا زالت ضعيفة والقوى السياسية تتنافس من أجل مصالحها، والشخصنة تهيمن على كثير من المواقف. وقد يشكل كل هذا عقبات وتحديات أمام أعمال النهج الحقوقي، ولكن أيضاً فإن وجود كل هذه التحديات يبرر ضرورة اعتماد النهج الحقوقي كأحد المقاربات المهمة من أجل الانتقال الديمقراطي.

تساءل المشاركون: ما الذى ينبغي تغييره؟ هل ينبغي تغيير كل شيء؟ كيف يمكن فى هذا السياق صياغة الأولويات التنموية والحقوقية؟ وما هي أهمية أعمال النهج الحقوقي من أجل تعزيز التحول نحو الديمقراطية؟

وفى سياق الإجابة على هذه التساؤلات، ناقش المشاركون مسألة القضايا ذات الأولوية والتي تتطلب تدخلات حقوقية وتنموية واعية من أجل إحداث تحولات هيكلية. وقد برز التعليم كأحد

أهم الأولويات، فأى تغيير فعلي يتطلب إصلاح نظم وسياسات التعليم باعتباره أحد العوامل الحاسمة من أجل الارتقاء بالمجتمع، بما في ذلك تضمين المناهج الدراسية مقررات عن حقوق الإنسان والتربية المدنية، وجعل التعليم حيز البناء المواطن من مفهوم الحقوق والواجبات. ولا تنفصل هذه الأولوية عن أولويات أخرى حاسمة وهي التخفيف من حدة الفقر والبطالة، وكذلك العمل على تطوير المناطق العشوائية. وهكذا، فمن المنظور التنموي والحقوقى تبدو الجوانب الاقتصادية والاجتماعية أولويات.

ومن أجل تحقيق هذا، ينبغي معالجة الأمور بصورة أشمل من منظور النهج الحقوقي، ومن ذلك ضرورة ترسيخ مفهوم المواطنة كمعادلة وتوازن بين الحقوق والواجبات، وإقرار الحق في التنظيم. وإذا كان النهج الحقوقي قد شكل أحد المداخل الهامة للعمل التنموي قبل الثورة، فإن حراك ومتطلبات ما بعد الثورة تقتضى تعميق النهج الحقوقي ونشره على أوسع نطاق. فالغالبية العظمى من العاملين في منظمات المجتمع المدني لا زالت بعيدة عن هذا المفهوم. ومن هنا تأتي ضرورة نشر المعرفة بمفاهيم وأدوات النهج الحقوقي واستكشاف أبعاده العملية والعوامل التي تؤثر فيه. ويرتبط ذلك بتمكين المجتمعات المحلية للربط بين الحاجات المحلية والسياسات العامة والتشريعات، وتشجيع أكبر قدر من المشاركة والمساءلة. وعملياً، يقتضي نشر النهج الحقوقي العمل على أكثر من مستوى، بداية من الأسرة من خلال إقرار حق الأبناء في مناقشة الآباء في شؤون الأسرة وتحقيق العدالة الأسرية بين الزوجين، وانتهاءً بالسياسات العامة، مروراً بتمكين البشر من المشاركة في إدارة شؤون مجتمعاتهم المحلية.

وفي إطار عمل الجمعيات على المستويات المحلية، ينبغي الاستفادة من الحراك الجديد وابتكار أدوات جديدة لكسب تأييد القوى السياسية بشأن قضايا تنموية وحقوقية، وفتح قنوات للضغط والحوار مع أعضاء البرلمان بما في ذلك متابعة التشريعات الجديدة وفتح حوارات بشأنها على المستويات المحلية. كما يجب أن يتم معالجة القضايا الثقافية من منظور النهج الحقوقي، بما في ذلك أجهزة الإعلام والتي يجب الضغط عليها من أجل أعمال موثيق شرف توفر أطر وآليات المحاسبة والشفافية. ويجب على الإعلام أن يكون أداة لنشر الوعي بالحقوق.

إن النهج الحقوقي بوصفه إطاراً للمشاركة والمساءلة هو الإطار الأمثل للربط بين المواطنين والأطراف الفاعلة على الساحة. وبقدر ما ستنجح المجتمعات المحلية في تبني هذا النهج وتطبيقه، بقدر ما ستكون قادرة على التأثير في عمليات الانتقال نحو الديمقراطية. ولا تعد المهمة سهلة، لأن التحديات كثيرة، والدولة لا زالت ضعيفة والقوى السياسية تتنافس من أجل مصالحها، والشخصنة تهيمن على كثير من المواقف. وقد يشكل كل هذا عقبات وتحديات أمام أعمال النهج الحقوقي، ولكن أيضاً فإن وجود كل هذه التحديات يبرر ضرورة اعتماد النهج الحقوقي كأحد المقاربات المهمة من أجل الانتقال الديمقراطي.

الفصل الثاني:

الإطار المفاهيمي: التنمية والنهج الحقوقي

الفصل الثاني

الإطار المفاهيمي: التنمية والنهج الحقوقي

I - مفهوم التنمية وتطور منهجياتها

1 - مفهوم التنمية

بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية (تقرير التنمية البشرية 1998):

(1) الناتج المحلي الإجمالي هو إجمالي ما ينتج في اقتصاد ما من السلع والخدمات المعدة للاستخدام النهائي بغض النظر عما إذا كان سيتم تخصيصها للمطالبات الداخلية أو الخارجية.

(2) الناتج القومي الإجمالي يشمل الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى صافي دخل عوامل الإنتاج الخارجية مطروحاً منه المدفوعات المماثلة لغير المقيمين الذين يسهمون في الاقتصاد المحلي.

تتعدد تعريفات التنمية وتتنوع وفقاً لفكر الأفراد عن التطور والتقدم، فهناك التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والتنمية المراعية للتوازن البيئي، ومصطلحات مثل التنمية الشاملة والتنمية المستدامة، وهذا لا يمنع من اجتهاد الكثيرين في وضع تعريف للتنمية من وجهة نظره الخاصة. فالتنمية هي:

- عملية ديناميكية يشارك فيها أفراد المجتمع للعمل على نقل مجتمعهم من وضع سابق إلى وضع جديد عن طريق إحداث بعض التغييرات الإيجابية في قطاعات المجتمع المختلفة، والتي تؤدي إلى زيادة مستوى معيشة الأفراد وتحسينه.
- عملية شاملة تضرب جذورها في مختلف جوانب الحياة، وتنتقل بالمجتمع إلى مرحلة جديدة من التطور.
- عملية تزيد من الخيارات وتحسن من فرص الوصول إلى السلع والخدمات، وتعزز من قدرات الأفراد.
- تغيير سلوك الأفراد نحو الاعتماد على الذات واستغلال الإمكانيات والموارد المتاحة (بشرية أو مادية) لتحقيق حياة أفضل للمجتمع.

1.1. المفهوم الاقتصادي للتنمية

بات من المتعارف عليه أن التنمية هي توفير حد أدنى ولائق من مستوى المعيشة للأفراد؛ وذلك من خلال زيادة الإنتاج وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية. يرى هذا المفهوم أن النمو الاقتصادي هو المحرك الأساسي للتنمية، وهو في الوقت نفسه التنمية ذاتها، ويحدد هذا المفهوم مرجع التنمية بحركة النمو والتطور التي شهدتها الدول المتقدمة من أمريكا وأوروبا واليابان. فالتطور الهائل في صناعة وإنتاج هذه الدول انعكس على تطور المجتمعات ووصولها لدرجة من الرفاهية في المعيشة.

وبالتالي، انصب التركيز كله على تحسين عملية الإنتاج من النواحي التكنولوجية والتجارية كآلية للتنمية. ومن أهم فرضيات المفهوم الاقتصادي للتنمية أن فوائد التنمية تتدفق بشكل تدريجي إلى جميع فئات المجتمع، مما يفسر قياس المؤشرات على المستوى الوطني/القومي بدلا من قياس تلك المؤشرات على فئات اقتصادية معينة أو مجموعات من الأفراد مثل النساء والرجال.

ويقوم المفهوم الاقتصادي للتنمية على سياستين اقتصاديتين: - الأولى هي اقتصاد الدولة، حيث تكون الدولة مسؤولة ومديرة للعلاقة الاقتصادية ومالكة لوسائل الإنتاج. وسادت هذه السياسة في بلاد عديدة اتبعت النهج الاشتراكي، أما السياسة الثانية، فتعتمد على آلية السوق لاستغلال الموارد وتنظيم علاقات الإنتاج، حيث تكون وسائل الإنتاج مملوكة لجهات خاصة.

2.1. المفهوم الاجتماعي للتنمية

جاء المفهوم الاجتماعي للتنمية للتأكيد على أن عملية التنمية لا تتم في فراغ وإنما تتم في إطار اجتماعي، كما أن هذا المفهوم يؤكد ضرورة إلمام التنمية الاقتصادية بحركة التغيير الاجتماعي التي تلقي الضوء على العوامل التي تتحكم في تغيير قيم الأفراد ودوافعهم وتطور وتقديم التنظيمات والنظم الاجتماعية.

وفي إطار هذا المفهوم ينظر إلى الإنسان كمورد، ويكثر استخدام التعبيرات التي تنم عن فرص الاستثمار في الإنسان وبناء قدراته. ومرجع هذا المفهوم أن الإنسان محور وغاية العملية التنموية، وأن التنمية لا تقاس بالكم ولكن بنوعية الحياة التي يعيشها أفراد المجتمع - رجالا كانوا أو نساء - من مختلف الطبقات، ومدى ضمان حقوق الإنسان وكرامته أيًا كان مستواه الاقتصادي أو الاجتماعي، شابًا أو كبيرًا في السن، رجلا أو امرأة.

بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية (تقرير التنمية البشرية 1998):

دليل التنمية البشرية هو مقياس مركب يشمل 3 أبعاد من أبعاد التنمية البشرية هي طول العمر والمعرفة ومستوى المعيشة اللائق، وهو يقاس بالعمر المتوقع عند الولادة، والتحصيل التعليمي ومعدل الدخل.

الفجوة بين الإناث والذكور هي مجموعة من التقديرات القطرية والإقليمية وغيرها من التقديرات يعبر فيها عن جميع الأرقام الخاصة بالإناث إلى ما يقابلها من الأرقام الخاصة بالذكور، مع اعتبار الرقم القياسي للذكور يساوي 100.

التفاوت بين الريف والحضر (مماثل للفجوة بين الإناث والذكور ولكن بالنسبة للريف والحضر).

كما يقوم هذا المفهوم على أن التنمية عملية مخططة وموجهة يتم عن طريقها إحداث تغيير اجتماعي مقصود ومرغوب في بناء المجتمع.

وتشمل التنمية الاجتماعية المجالات المختلفة التالية:

- تلبية الاحتياجات الأساسية للمعيشة من شرب وأكل وسكن وملبس وصحة جيدة.
- توفير تعليم يتيح للإنسان الفرصة لتنمية قدراته الذاتية وللحصول على فرص عمل.
- تنمية العلاقات بين الأفراد لتحقيق تبادل منفعة أكبر وتوفير الأمن والطمأنينة.
- تنمية قدرة وإمكانيات الأفراد والجماعات والجهات في المجتمع على تحليل المشكلات التي تعترضها ووضع حلول لها.
- تحقيق عدالة اجتماعية أكبر، وتحقيق تكافؤ فرص بين الطبقات المختلفة وبين الفئات المختلفة من رجال ونساء كي يتم استغلال الطاقات المتاحة بأفضل شكل يفيد تطور المجتمع.

وتتطلب التنمية الاجتماعية تغيرات جذرية في النظم الاقتصادية والتشريعية والسياسية والثقافية لتوفير الدعم الفعال في عملية بناء قدرات الإنسان والمجتمع وتنظيم المؤسسات التي يمكن أن تساند هذا التطور. كذلك، لا ينظر المفهوم الاجتماعي للتنمية إلى المجتمع كوحدة غير متجزئة، بل يركز على الطبقات المهمشة بفعل التباين الاقتصادي أو التباين الاجتماعي من ناحية العمر أو النوع. ويدعو المفهوم الاجتماعي إلى توفير نسبة أكبر من الدعم إلى تلك الفئات لمساندتها في تنمية ظروفها المعيشية ووضعها الاجتماعي، وفي توعية المجتمع بأهمية تغيير الظروف التي تؤدي إلى تهميش تلك الفئات.

3.1 مفهوم التنمية البشرية وتطوره

إن التنمية البشرية هي عملية تهدف إلى زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس⁽²⁾. وترتكز تلك الخيارات الأساسية على أن يحيا الناس حياة طويلة خالية من العلل، وأن يكتسبوا المعرفة، وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة. وانطلاقاً مما سبق يكون للتنمية جانبان: يتمثل الأول في تشكيل القدرات البشرية، مثل تحسين الصحة والمعرفة والمهارات. ويعد الثاني في انتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة في المجالات الشخصية أو الإنتاجية أو الثقافية أو الاجتماعية أو السياسية. ولكي تكون التنمية البشرية ناجحة، فإنه لا بد من وجود توازن دقيق بين هذين الجانبين⁽³⁾.

2 - تقرير التنمية البشرية لعام 1990، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - (نيويورك: جامعة أكسفورد، القاهرة، وكالة الأهرام للإعلان) - ص 18.

3 - المصدر السابق - ص 19.

ومن هذا المنطلق، يعرض برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أسلوباً لتحليل التنمية يختلف عن المناهج التقليدية المتبعة في تحليل النمو الاقتصادي وتكوين رأس المال البشري أو تنمية الموارد البشرية أو الرفاهية البشرية والاحتياجات الأساسية.

ومن الملاحظ أن الاستراتيجيات الإدارية⁽⁴⁾ لتطبيق خطط التنمية البشرية قد ركزت خلال الخمسينيات على مسائل الرفاه الاجتماعي واعتبرته في الستينيات العنصر المتبقي للتنمية. أما في السبعينيات، فقد تم التركيز على تخفيف وطأة الفقر وتوفير الحاجات، وشهدت الثمانينيات تجاهلاً واضحاً لهذا الجانب. وفي مطلع التسعينيات، تم التركيز على مفهوم المشاركة الشعبية، وتم تعريفها بأنها⁽⁵⁾: تنمية الناس من أجل الناس بواسطة الناس. تعني تنمية الناس الاستثمار في قدرات البشر سواء في التعليم أو الصحة أو المهارات حتى يمكن العمل نحو منتج خلاق. وتكفل التنمية من أجل الناس توزيع النمو الاقتصادي الذي يحققونه توزيعاً واسع النطاق وعادلاً، بينما تهدف التنمية بواسطة الناس إلى إعطاء كل امرئ فرصة المشاركة فيها. وخلال التركيز على المشاركة الشعبية تلك، يبرز دور المنظمات غير الحكومية الممثلة في كثير من الجمعيات الخيرية والاجتماعية كطرف أساسي في مسيرة التنمية بمختلف جوانبها.

2 - تطور منهجيات تدخلات التنمية

1.2. منهج الإحسان

هو منهج يدعم المساعدة الاجتماعية للطبقات المحرومة والفقيرة، ويعتبر مطلوباً ذلك أن لا وجود لمجتمع ليس فيه محتاجون إلى المساعدة، ولكن لا ينبغي أن يقتصر عمل الهيئة التطوعية على أعمال من هذا النوع؛ إذ لا تتوافر لها الاستمرارية وتعتمد أساساً في بقائها على إحسان القادرين والممولين، كما أنها تؤدي إلى الاعتماد من جانب الفقراء على هذه المعونة. ومن أمثلة أنواع الخدمة التي تقدمها الهيئات التطوعية من هذا النوع، الرعاية الصحية، معونات التغذية، تقديم المأوى، منح مالية مباشرة ومتكررة.

وتفترض الهيئات التي تتبع هذا المنهج أن قليلاً من المساعدة للفئات المحرومة سوف تساعدهم على الوقوف على أقدامهم، ومن ثم لن يكونوا في حاجة إلى المزيد من المعونة. ولكن الخبرة العملية تؤكد ارتفاع الاعتمادية على مثل هذا النوع من المساعدات التي غالباً ما تكون عوناً مؤقتاً لمعالجة المظاهر الخارجية للفقر، وليس العوامل المسببة له.

4 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي- التنمية البشرية: مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون/ جورج القصيفي- بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995، ص 81.

5 - تقرير التنمية البشرية لعام 1993، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي-بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية-جامعة أكسفورد- ص 3.

2.2. منهج الاعتماد على الذات

ويركز هذا المنهج على بناء القدرات الذاتية للمجتمعات، لتستطيع من خلال الاعتماد على الذات أن تحقق أهدافها التنموية. ومن أمثلة الأنشطة التي تنخرط فيها الهيئات التي تتبع هذا المنهج، إنشاء التنظيمات المحلية، حفر الآبار، تحسين الإنتاج الزراعي، برامج الرعاية الصحية الأولية لوقف انتشار الأمراض من المنبع، بالإضافة إلى الأنشطة التعليمية والتدريبية لرفع درجة الوعي بأهمية التنمية الشاملة. وما يميز هذا المنهج هو علاقة المشاركة التي تتم بين الهيئة التطوعية والمجتمع المحلي الذي ينتظر منه أن يشارك في الدراسة الأولية وتخطيط وتنفيذ البرامج والأنشطة.

والافتراض هنا أن المجتمع المحلي يملك الطاقة الذاتية التي تؤهله لتحقيق أهدافه التنموية، ولكن غالبًا ما تكون هذه الطاقة كامنة بسبب عوامل التقاليد أو العزلة أو نقص الوعي. وعند إتاحة الفرصة من خلال التدخل الخارجي، نفترض أن هذه الطاقة سوف تنطلق لتحقيق الأهداف التنموية، ويكون دور الهيئة التطوعية هنا هو المحفز أو المثير لاستكشاف وإخراج الطاقات المحلية.

3.2. منهج الضغط وتغيير السياسات

تركز الهيئات التطوعية التي تتبنى هذا المنهج على السياسات المحلية أو القومية التي ترى أن لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالتخلف الموجود في المجتمع، اجتماعيًا واقتصاديًا وسياسيًا. ويكون الافتراض هنا أن التخلف الموجود ينشأ عن طريق بعض السياسات أو التشريعات التي تؤدي إلى تركيز السلطة في يد نفر قليل وحرمان الطبقات الفقيرة من الاستفادة بالخدمات المقدمة. وعلى ذلك، تعمل هذه الهيئات على خلق ضغط من خلال العمل مع الهيئات الأخرى التي تتبنى المنهج نفسه، وبذلك تتغير السياسات أو التشريعات المعوقة للتنمية.

4.2. منهج تغيير السياسات العالمية

هناك عدد قليل من الهيئات التطوعية العالمية التي تتبنى هذا المنهج. وترى هذه الهيئات أن الفقر العالمي، وخاصة في الدول النامية، سببه سياسات عالمية يتم فرضها على دول العالم؛ مما يؤدي إلى تهميش دور الغالبية العظمى من الناس في هذه البلدان، وتركيز السلطة والثروة في يد عدد قليل من أبناء الدول النامية والمتقدمة على السواء. ومن أمثلة السياسات التي يتم الضغط لتغييرها، سياسات الخصخصة الشاملة، وفرض نظام السوق بشكل واسع وفي جميع المجالات.

5.2. المنهج المتكامل

لا يعني تصنيف الهيئات حسب اتباعهم لهذه المناهج أن بعضها أفضل أو أكثر تطورًا من الآخر، ولكن يرى البعض أنه من الأفضل اتباع المنهج المتكامل الذي يأخذ في الحسبان أن المجتمع به

فئات تحتاج إلى المساعدة والإغاثة، وفي الوقت نفسه رفع قدرة المجتمع الذاتية وزيادة درجة وعيه وتعليمه وتنظيمه للمطالبة بحقوقه، بالإضافة إلى زيادة وعي الهيئة التطوعية ذاتها بأن لها دوراً مهماً في قيادة التنمية في المجتمع المحلي والدولة بوجه عام. وتبعاً لذلك يمكن أن يكون لها دور فعال في الضغط للتأثير على السياسات المحلية أو القومية التي يتفق الرأي على أنها معوقة لحركة التنمية.

II - مفهوم وأبعاد النهج الحقوقي وتطوره

1 - مفهوم النهج الحقوقي لدى الأمم المتحدة⁽⁶⁾

يعرف مكتب الممثل السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة النهج الحقوقي على أساس أنه "إطار مفاهيمي مبني على أساس المعايير الدولية لحقوق الإنسان، عملياً يتم توجيه هذا المنهج نحو ترويج وحماية حقوق الإنسان". ويسعى هذا المنهج إلى تحليل مبدأ المساواة التي تقع في قلب المشاكل التنموية والعمل على إصلاح ممارسات التمييز والتوزيع غير العادل لعناصر القوة، والتي تعوق تقدم التنمية وتطورها.

ويدعم هذا المفهوم الترويج لاستدامة عملية التنمية وتمكين الناس أنفسهم - خصوصاً الأكثر حرماناً - والمهمشين على ممارسة وتشكيل السياسة العامة، ويدعم عملية المساءلة لأصحاب المسؤولية. واتفقت مؤسسات الأمم المتحدة المختلفة وهيكلها على عدد من الجوانب أو السمات الضرورية:

- طالما يتم تشكيل برامج وسياسات التنمية، فإن الهدف الأساسي هو وجوب إقرار حقوق الإنسان.
- المنهج الحقوقي يحدد بدقة من هم أصحاب الحق وما لهم، وكذلك يحدد أصحاب المسؤولية وواجباتهم وما عليهم.
- المبادئ والمعايير الأساسية التي يتم استيفائها من الاتفاقيات والمواثيق الدولية، لا بد وأن تكون مرشداً لكل الجهات عندما تقوم بوضع وتصميم البرامج التنموية، وكذلك كل القطاعات في كل مراحل تشكيل البرامج والتدخلات.

إن مفهوم النهج الحقوقي⁽⁷⁾ هو مفهوم يبدأ بهدف أساسي؛ وهو التأكيد على وجود مبدأ المساواة، والتأكيد على معايير واضحة لحياة الأفراد. بناءً على ذلك - وكنقطة بداية - فإنه يمكننا أن نختبر التنمية القائمة على أساس النمو، والنظر إلى تكافؤ أفضل للفرص ومعدل أقل للفقر، وتحسين معايير مستوى المعيشة.

6 - Office of the United Nations, High Commissioner of Human Rights, Frequently asked Questions on Human Rights Approach to Development cooperation, New York and Geneva, 2006

7 - Rights Based Approach to Development, By Jorge Daniel Taillant, Presentation to the World Social Forum, Seminar on Globalization and Human Dignity, March 2, 2002, Porto Alegre

2 - التطور التاريخي لتبني النهج الحقوقي

تعتبر الأمم المتحدة الأساس لتبني وإقرار حقوق الإنسان من خلال المواثيق الدولية التي أصدرتها ووقعت عليها الدول الأعضاء. ويتمثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 أول هذه المواثيق، تلاه العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966.

وفي يونيو 1993، عُقدَ المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان، في فيينا - النمسا. وتم فيه تقديم العديد من الرسائل المهمة، من بينها: إعادة التأكيد على أن حقوق الإنسان هدفٌ يحظى بالأولوية لدى الأمم المتحدة، والاهتمام بحقوق الإنسان كأحد بواعث القلق المشروعة لدى المجتمع الدولي، والإقرار بعالمية جميع حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة، وبتربطها وتشابكها. ومن هذه الرسائل أيضًا: "مع أن التنمية تُيسرُ التمتع بجميع حقوق الإنسان، إلا أن الافتقار إلى التنمية لا يمكن أن يُستشهد به لتبرير اختزال حقوق الإنسان المعترف بها دوليًا".

في عام 1997، قدّم الأمين العام خطته لإصلاح الأمم المتحدة في تقريره إلى الجمعية العامة بعنوان "تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح". وقد أكد التقرير من جديد أن حقوق الإنسان مهمة لجميع الأهداف المحددة في ميثاق الأمم المتحدة، وهي تقع في صلب عملية إصلاح الأمم المتحدة. ودعا التقرير إلى إدماج حقوق الإنسان في كل نشاطات الأمم المتحدة وكياناتها ومؤسساتها وأنظمتها.

وشهدت سنة 2000، عقد قمة الألفية وصدور إعلان الألفية. وفي عام 2002، صدرت أجندة (برنامج) الأمين العام لمزيد من التغيير والتي تؤكد على أن حقوق الإنسان مطلب أساسي وصيد للتنمية، وهدف رئيس للمنظمة. ويجب أن تكافح الأمم المتحدة من أجل تقوية الأنظمة الوطنية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان ووضعها موضع التنفيذ.

وفي العام 2005 صدر تقرير الأمين العام عن عملية إصلاح الأمم المتحدة بعنوان "في جوٍّ من الحرية أفسح": وثيقة نتائج القمة العالمية. ودعم التقرير الإدماج الإضافي لحقوق الإنسان على نطاق منظومة الأمم المتحدة. كما أكد الأمين العام فيه أن التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان مرتبطة ومتماسكة وشدد على وجوب إدماج حقوق الإنسان في عملية صنع القرار وفي النقاشات طوال عمل المنظمة. كما تم في الوثيقة دعم إدماج حقوق الإنسان بدرجة أكبر في كل مكونات منظومة الأمم المتحدة.

3 - التنمية والنهج الحقوقي

هناك عدة منهجيات وأساليب لتنمية المجتمعات الفقيرة، ولكن ما الذي يفرق المنهج الحقوقي عن منهجيات التنمية الأخرى؟

إن التنمية المبنية على الحقوق لا تهتم بالمرجات والنتائج فقط، ولكنها تهتم أيضاً بطبيعة الإجراءات والخطوات التي أوصلتنا لتلك المرجات. لنضرب مثلاً ببلدين (أ) و(ب) حقاً - فرضاً - النتيجة نفسها من القضاء على مشكلة الأمية، ولنفترض أنها 98%. البلد (أ) حقق تلك النتيجة من خلال آلية للمشاركة والتشجيع للأمين، بينما تم تحقيق النتيجة نفسها للبلد (ب) من خلال عنصر الإجماع (إجماع الأمين على دخول فصول الأمية). إن المنهج الحقوقي يرى أن نتائج البلد (ب) غير مقبولة، لأنه لم يراع في عملياته حقوق المستهدفين في الاختيار بين الأمية وعدمها، كما أن البلد (ب) انتهك حقوق المستهدفين ببرنامج محو الأمية من خلال عنصر الإجماع.

إن التنمية المبنية على الحقوق تركز تحسين عملية المحاسبة على المسؤولية من خلال تحديد واجبات ومسئوليات لمن يجب أن يتحملها من جهات مسؤولة خلال عملية التنمية. ومن خلال ذلك، يتحول النظر إلى عملية التنمية من كونها عملية إحسان (أو عملاً خيراً) للفقراء إلى كونها عملية لازمة وواجبة وحقاً للفقراء، وبالتالي يسهل متابعتها وتقييمها. كما أن التنمية المبنية على الحقوق تؤدي إلى مستوى أعلى من التمكين والملكية والحرية في الاختيار، هذا بالإضافة إلى ما تؤدي إليه من تفعيل عملية المشاركة وبالتالي مشاركة الفقراء في تحمل مسؤولية عملية التنمية وتبعاتها. ويعتبر عنصراً للملكية والمشاركة من العناصر الهامة جداً لعملية التنمية المستدامة. أضف إلى ذلك، زيادة الشفافية وتخفيض العبء على عملية التنمية على المستوى الوطني/ القومي، كما أن مؤشرات التخطيط والتنفيذ والتقييم تكون واضحة؛ لأنها مؤشرات دولية تم الاتفاق عليها مسبقاً.

إن أساليب التنمية الأخرى تقوم بتحليل الفقر على أساس معايير المؤشرات الاقتصادية فقط، في حين أن التنمية المبنية على الحقوق تعنى بالفقراء أنفسهم كما تعنى بالظواهر المحيطة بوضع الفقراء مثل الهشاشة، والتهميش الاجتماعي والحرمان. وأخيراً، قد تركز مداخل التنمية التقليدية على القطاعات الاقتصادية فقط، في حين أن التنمية المبنية على الحقوق توفر أسلوباً استراتيجياً في كل مجالات التنمية البشرية؛ والتي تشمل الصحة والتعليم، الإسكان، الأمن والأمان، والعدالة والمشاركة.

4 - النهج الحقوقي والنهج الاحتياجي

غالباً ما يحدد النهج الحقوقي في التنمية عبر مقارنته بالنهج الاحتياجي (المبني على الحاجات). بمعنى أن للمجتمع احتياجات، ويجب أن يتم تلبية تلك الاحتياجات بناء على أولويات. فكل منهما يركز على الرغبة بمساعدة الأشخاص على تخطي العوائق والتطور لبلوغ أقصى قدراتهم. كما أن كلا منهما يسعى إلى تحديد أشكال متنوعة من المساعدة والأعمال الأساسية لتحقيق ذلك الهدف. أما ما يفرق بينهما، فهو ما يقومان عليه من فرضيات.

إن أحد أهم الاختلافات بين هذين النهجين هو أن النهج الاحتياجي لا يستتبع المساءلة، وليس فيه موجبات قانونية أو أخلاقية ملزمة للدولة أو أية جهات تشريعية أخرى لحمايته أو المساعدة على تطبيقه. ولقد جرى استخراج حقوق كثيرة من الحاجات، ولكن النهج الحقوقي يجمع بين موجبات قانونية وأخلاقية وبين المساءلة. بالإضافة إلى ذلك، فإن النهج الحقوقي، يقوم بتشجيع

أصحاب الحقوق وتمكينهم من المطالبة بحقوقهم. ويعني هذا أنه لا يتم النظر إليهم كموضوع إحسان (كما يحصل في النهج الاحتياجي) ولكن كمن يطالبون بحقوقهم القانونية.

ويبين النهج الحقوقي أنه من أجل الوفاء بالحقوق يجب أن يكون لدى المسؤولين القدرة والصادر الكافية للوفاء بالتزاماتهم تجاه أصحاب الحقوق. وينبغي على ممارس التنمية أن يقوم بدوره في تمكين المسؤولين من المهارات الكافية لمعرفة الحقوق وفهمها وتحمل المسؤوليات الملقاة على عاتقهم؛ من أجل تحليل المشاكل في إطار حقوقي، ولتنمية القدرة على الاستجابة للمطالب والوعي باستراتيجيات الاتصال اللازمة للتعامل مع المطالبين بالحقوق“.

5 - لماذا نختار النهج الحقوقي؟

شهد العقد الأخير اهتماماً متزايداً للتأكد من أن عمل الحكومات والأمم المتحدة والدول المانحة والشركات والمؤسسات غير الحكومية، يشجع على تحقيق النهج الحقوقي في برامجها وأعمالها. ويُنظر الآن إلى النهج الحقوقي على أنه يساهم بشكل كبير في دفع الأولويات الكبرى والتي تُعطي أهمية إلى مسائل من قبيل الإدارة الرشيدة والاستدامة والحد من الفقر.

وتتحدث الحكومات والدول المانحة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ومنظمات مدنية أخرى عن النهج الحقوقي بشكل أكبر، حتى ولو لم تكن برامجها تعكس تحولها إلى هذا النهج بعد. وقد بدأ عدد كبير من البلدان المانحة (مثل السويد، وهولندا، وكندا، وبريطانيا)، ووكالات الأمم المتحدة - التفكير بكيفية توجيه مساعداتها، والمساعدة على التنمية بشكل أكبر لتحقيق أكبر أثر في تطبيق النهج الحقوقي. ويعد اعتماد النهج الحقوقي للتنمية بمثابة تحقيق تأثير فعلي في الطريقة التي تعمل بها المنظمات وموظفوها. ويتطلب هذا من المنظمات القيام باعتماد منهجيات وأدوات جديدة والقيام ببعض الأمور بطريقة مختلفة.

وتعتمد المنظمات النهج الحقوقي في برامجها لسببين أساسيين، فهي تؤمن أولاً بالبعد الأخلاقي لهذا النهج، وثانياً؛ لأنها تعتقد أنه يحقق قيمة مضافة تضاف إلى الفوائد التي تتحقق من العمل بالمنهج التقليدية. وتتضمن هذه القيمة المضافة:

- وضع هدف بعيد المدى تسعى إلى تحقيقه الأعمال والنشاطات كافة، وكذلك مجموعة معايير لقياس التقدم نحو هذا الهدف، وذلك في إطار دولي قانوني تشاركه الحكومات والدول المانحة والمجتمع المدني.
- تحديد مسؤوليات الحكومات والدول المانحة والقطاع الخاص والمجتمعات والأفراد لحثهم على التحرك، إضافةً إلى وسائل يمكن من خلالها مساءلتهم.
- دمج ما يعتبر عملاً تنموياً جيداً في نهج شمولي متكامل (أي التركيز على المشاركة والمساواة والإنصاف والاستدامة وعدم التمييز والحد من الفقر والعمل المتعدد القطاعات).

6 - كيف نقوم بتبني النهج الحقوقي؟

هناك ثلاثة طرق تمكن المؤسسات التنموية من القيام بعملية دمج النهج الحقوقي في أنشطتها:

1. أن يتم اعتبار المنهج الحقوقي في مبادئ المؤسسة أو الجمعية، لا سيما ضمن رؤيتها المؤسسية.
2. من خلال صياغة مجموعة من الأدوات الخاصة بعمليات التقييم المؤسسية وتقييم الأنشطة المنفذة، بحيث تتضمن تلك الأدوات مؤشرات النهج الحقوقي.
3. من خلال بناء القدرات المؤسسية التي تعتمد على تقوية مبدأ المساءلة الداخلية، وبالتالي قدرتها على تبني أنشطة الدعوة وكسب التأييد لقضايا معينة تخصّ الفقراء المهمشين.

ويفضل لمؤسسات التنمية التي تريد دمج هذا النهج أن تقوم بتطبيق العناصر الثلاثة؛ حيث إن الاهتمام بعنصر معين دون غيره لا يكون فعالاً.

III - رؤية مصممي المشروع والشركاء للنهج الحقوقي

اتفقت القطاعات الأربعة وتشابهت في فهمها وإدراكها للنهج الحقوقي.

1 - قطاع الصحة الإنجابية

عرّفت جمعية الحياة الأفضل بمجتمع قلو صنا مفهوم النهج الحقوقي بأنه: "تمكين جميع الفئات المستهدفة من المطالبة بحقوقهم وإعلامهم بأماكن تقديم الخدمة وحصولهم على حقوقهم". كما عرّفته مجموعة جمعية تنمية وتدريب المجتمع الريفي بكوم الراهب على أنه "تعريف الفرد بحقوقه وكيفية المطالبة به ومساعدته في الحصول عليه والالتزام بالواجبات". واعتبرته مجموعة جمعية المنشية للتربية والتنمية بمجتمع منشأة الذهب النهج الحقوقي المطالبة للوصول إلى الحقوق»، بمعنى أنه «مجموعة من الإجراءات يتخذها صاحب الحق للوصول إلى الحق من خلال الداعمين». وأخيراً، عرّفت مجموعة جمعية الصفا والمرورة بمجتمع منشأة الشريعي النهج الحقوقي بـ «محاولة الفرد لمعرفة حقه والمطالبة به، وتمكينه من هذه الحقوق للحصول عليها كافة، مع معرفة - أيضاً - واجباته.

وأقرت مجموعة الجمعيات بوجود اختلاف بين النهج الحقوقي ومنهجيات التنمية التي تعتمد على تقديم الخدمات، وبرهنوا على ذلك بأن النهج الحقوقي يهدف إلى تعريف الفرد بحقوقه وكيفية الوصول إليها والمطالبة بها، بينما تعتمد منهجيات التنمية الأخرى على وصول الخدمة مباشرة للفرد، بمعنى أن النهج الحقوقي يعمل على تدعيم قدرة صاحب الحق؛ لكي يطالب بحقه لدى الجهات الكافلة للحق، وبالتالي يكون عدد المستفيدين أكبر، كما أن النهج الحقوقي يحقق الاستمرارية.

2 - قطاع الزراعة

تناولت جمعيات القطاع الزراعي مفهوم النهج الحقوقي من خلال التركيز على صاحب الحق وكافله، مع العمل الجماعي المنظم للحصول على الحقوق. ومثال ذلك الهيئة الإنجيلية التي استهدفت صغار المزارعين ممن يمتلكون ثلاثة أفدنة فأقل⁽⁸⁾، أي المنتمين إلى الفئات المهمشة بهذا القطاع. وفي هذا الإطار، عرّفت جمعية زاوية الناوية النهج الحقوقي وربطته بمقاربة النوع الاجتماعي بأنه ”رفع وعي صاحب الحق من الوصول إلى حقه من كافل الحق، ورفع وعي كافل الحق لتوصيل الحق لأصحابه. كذلك، دعم المرأة في الحصول على حقها من الجهات الحكومية، وتمكينها من المطالبة بتلك الحقوق، والوصول إلى التوازن النوعي بين الجنسين“.

ولم تعتبر جمعية جعفر النهج الحقوقي ”معرفة الحق لصاحب الحق وإدراكه، وتمكين صاحب الحق من الوصول إلى حقه من كافل الحق، ورفع وعي صاحب الحق بالحق نفسه“ فحسب بل أدرجت بضرورة التعرف على القوانين والتشريعات الكافلة للحق، وكذلك بناء علاقة تعاون وشراكة بين صاحب الحق وكافل الحق. وأضافت جمعية تنمية المجتمع المحلي بياها إلى التعريف عنصراً للتنظيم الجماعي لأصحاب الحق فأصبح تعريفه ”العمل في شكل جماعي منظم للوصول للحق مع رفع وعي أصحاب الحق بحقوقهم، والمطالبة بحقوقهم والاستعانة بالشرعية التي تركز على القوانين والتشريعات في المطالبة بالحق“.

وأخيراً، جاء تعريف جمعية تنمية المجتمع المحلي بالوقف النهج الحقوقي على أنه ”المطالبة بالحقوق من خلال تمكين الفئات المستهدفة من الحصول على حقوقهم، ورفع وعي الفئات المستهدفة بالحقوق، ومن خلال تفعيل القوانين واللوائح الكافلة للحق“.

أكدت جميع الجمعيات بقطاع الزراعة على وجود اختلاف بين النهج الحقوقي ومنهجيات التنمية، التي تعتمد على تقديم الخدمات المباشرة في الآتي:

- سلبية متلقي الخدمة في المناهج الأخرى، وإيجابيته في النهج الحقوقي.
- ضعف صاحب الحق في المناهج الأخرى، وقوته في النهج الحقوقي.
- جودة الخدمة في النهج الحقوقي، بخلاف المناهج الأخرى.
- المسؤولية والالتزام في النهج الحقوقي، بخلاف المناهج الأخرى.
- الاستمرارية في الحصول على الخدمة في النهج الحقوقي، بعكس المناهج الأخرى.
- التعاون والشراكة بين مقدم الخدمة والمستفيد في النهج الحقوقي عن المناهج الأخرى.
- كما أن علاقة متلقي الخدمة ومقدمها هي علاقة تكافؤ وشراكة، بعكس المناهج الأخرى.
- الحق في النهج الحقوقي حق يكفله القانون، بعكس المناهج الأخرى.
- النهج الحقوقي يعتمد على التخطيط والتنظيم في توصيل الخدمات.
- تمكين أصحاب الحق وبناء قدراتهم للوصول للحق.

3 - قطاعا الإعاقة وأطفال في خطر

عرّفت جمعية الصداقة والإيمان النهجَ الحقوقيَّ بأنه معرفة الفرد بأهمية ما لديه من حقوق، وما عليه من واجبات بالمجتمع الذي يعيش فيه. هو توعية وتمكين صاحب الحق للمطالبة بحقه والوصول إليه، وكذلك تمكين كافل الحق من وصول الحق لأصحابه حسب جمعية الرؤية الإسلامية. أما المؤسسة التنموية لتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة، فقد عرفت النهجَ الحقوقي على أنه "تمكين كافة أفراد المجتمع للحصول على كافة الحقوق المشروعة، وعليهم الالتزام بكافة الواجبات تجاه المجتمع، وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص". وهو حسب جمعية تنمية المجتمع المحلي بشبين القناطر "نهج يهدف إلى تمكين صاحب الحق من المطالبة والحصول على حقه من كافل الحق، بمساعدة الداعمين من مؤسسات المجتمع المدني".

كما أكدت جميع الجمعيات بقطاعي الإعاقة وأطفال في خطر على أنه يوجد اختلاف بين النهج الحقوقي ومنهجيات التنمية الأخرى؛ فالنهج الحقوقي يهدف إلى تعريف الفرد بما عليه من حقوق وواجبات، كما أنه يدعم صاحب الحق في معرفة حقه والوصول إليه. ويهدف حسب جميع الجمعيات إلى إيجاد علاقة ما بين صاحب الحق وكافله لضمان استمرارية وصول الحق لصاحبه. إذن.. فالنهج الحقوقي يمكن كل المتأثرين من المشكلة بالحصول على حقهم، ويخلق نظاماً تستفيد منه أعداد كبيرة من أصحاب الحق، وله صفة الاستمرارية.

الفصل الثالث :

النوع الاجتماعي :
المفهوم والإطار الحقوقي

النوع الاجتماعي: المفهوم والإطار الحقوقي

1 - مفهوم النوع الاجتماعي

هو مفهوم ثقافي اجتماعي، يرى أن العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، بمجتمع ما، في زمن ما، هي التي تحدد صفات وأدوار ومسئوليات وحقوق الرجل والمرأة في هذا المجتمع. وتبعاً لذلك، فإن الذكر والأنثى منذ ولادتهما يتعرضان لتلك العوامل من خلال المؤسسة العائلية ومؤسسات المجتمع (مثل المدارس) ووسائل الإعلام، التي تؤثر على تنشئتهما الاجتماعية، إلى أن يصبحوا رجالاً ونساءً. والدليل على ذلك، أن في جميع أنحاء العالم دور المرأة في الحمل لا يتغير، أما أدوار المرأة والرجل ومسئولياتهما الاجتماعية فتتغير من بلد إلى آخر، ومن زمان إلى آخر. فالتوقعات من المرأة والرجل في اليابان تختلف عنها في مصر، والتي تختلف بدورها عنها في تركيا. كما أن ما يتوقعه المجتمع العربي من المرأة والرجل اليوم، سواء في مجال الأسرة أو العمل أو المجتمع يختلف عما كان الحال عليه من 50 عامًا؛ حيث كانت حدود المرأة هي بيتها وأسرتها، أما الرجل فكان مسؤولاً عن قوت الأسرة اليومي.

ويشمل مفهوم النوع الاجتماعي المرأة والرجل على حد سواء، ولا يركز على طرف دون الآخر؛ لأن وضع المرأة والرجل في المجتمع مرتبط بالوضع النسبي لكل واحد منهما وبالنظام الاجتماعي السائد. ويهتم النوع الاجتماعي بذلك بالعلاقة الاجتماعية بين الرجل والمرأة، وبينهما وبين المجتمع، وهي علاقة تتشكل نتيجة لتفاعل العوامل التالية:

- يتحدد شكل العلاقة بين المرأة والرجل - سواء كانت هذه العلاقة علاقة مشاركة أو تبعية أو سيطرة... إلخ - من خلال الأدوار التي يقوم بها الرجل والمرأة تجاه بعضهما البعض وتجاه المجتمع، ومدى تقدير قيمة هذه الأدوار من قبل المرأة والرجل والمجتمع. فمثلاً: في مجتمعاتنا العربية يعتبر العمل مقابل أجر عنصراً حيوياً في توفير المعيشة واحتلال مكانة اجتماعية، وبالتالي يواجه الرجال العاطلون عن العمل عبئاً معنوياً ومادياً شديداً؛ نتيجة نظرة المجتمع والمرأة الدونية إليهم، حيث يتم التشكيك في قدرتهم على تحمل أعباء أسرهم. كذلك بالنسبة إلى المرأة العاملة في المنزل، يتم تهميش عملها أو التقليل من شأنه ويتم تجاهل مساهمة المرأة في الدخل القومي.
- تحدد هذه الأدوار الفرص التي يمكن أن يستفيد منها الإنسان لتطوير ذاته. فنتيجة نظرة المجتمع إلى الرجال على أنهم العائل الأساسي للأسر، تصبح الفرص المتاحة للرجال في

العمل أكبر من تلك المتاحة للنساء، أما فيما يتعلق بالمرأة فمع أن دورها كان له اعتباره وقيمتها المعنوية في مجتمعاتنا، فإن الموارد المتاحة لدعم هذا الدور محدودة، ومعظمها يركز على دور الإنجاب لدى المرأة.

- ينشأ عن الأدوار التي يقوم بها الرجل والمرأة احتياجات مشتركة بينهما، وأخرى مختلفة. وتتعلق هذه الاحتياجات إما بتحسين وضعهما المعيشي أو بتحسين مكانتهما الاجتماعية، حيث يوجد تعاون داخل الأسر. ولكن توجد كذلك آراء ووجهات نظر مختلفة حول أولويات الاحتياجات داخل الأسر وداخل المجتمع، بناءً على خبرة واحتكاك كل فرد من أفراد الأسرة؛ ولذلك هناك اهتمام للاستماع إلى احتياجات الرجال والنساء والشباب وكبار السن... إلخ.

ويبحث مفهوم النوع الاجتماعي على إعادة التفكير فيما هو طبيعي وما هو مكتسب من التنشئة الاجتماعية والظروف الاقتصادية المحيطة. ويبحث أيضاً على عدم الحكم على احتياجات وقدرات الأفراد بناءً على جنسهم، بل العمل دائماً على توسيع فرص المرأة والرجل ودعم تنمية ذاتهما ووضعهما المعيشي ومكانتهما الاجتماعية بشكل متكافئ وعادل؛ حيث بينت التجربة أنه عندما لا يتمتع أحد طرفي العلاقة - المرأة أو الرجل - بمزايا أو فوائد التنمية بشكل متكافئ، فإن ذلك يحد من قدرة كل طرف على التعامل مع الطرف الآخر؛ مما يؤدي إلى توتر مستمر في العلاقة بينهما.

2 - أطر تحليل أدوار النوع الاجتماعي

تتطلب دراسة العلاقة الاجتماعية للمرأة والرجل، وتفهم كيفية تأثير تلك العلاقة بتنشئتهما الاجتماعية - الاهتمام بدراسة الظروف المعيشية للمرأة والرجل، ومكانتهما في المجتمع من خلال:

- تحديد مهام ومسئوليات المرأة والرجل في نطاق الأسرة وفي المجتمع. وإذ يتوقع المجتمع أدواراً من المرأة والرجل، فإنهما يتحولان إلى عناصر غير مرغوب فيها أو منبوذة من قبل المجتمع إذا لم يقوماً بها، ومثال على ذلك: الرجل العاطل أو المرأة المطلقة.
- تفهم عملية اتخاذ القرار ومدى مشاركة المرأة والرجل في كل نخط منها. ويبرز تحليل عملية اتخاذ القرار مدى التمثيل والتعبير عن الاحتياجات المختلفة للأفراد وإلى أي مدى تؤخذ هذه الاحتياجات في الاعتبار. ويؤثر قياس مدى مشاركة المرأة والرجل في اتخاذ القرار إلى مدى التطور الذي حدث في مكانة المرأة والرجل داخل المجتمع.
- حق الانتفاع والتحكم في الموارد: وهنا يتم الفصل فيما بين حق الانتفاع بالموارد دون إمكانية اتخاذ القرار في تغيير وقت وأسلوب استغلال هذه الموارد، أما التحكم فيشير إلى تملك السلطة الكاملة لتحديد كيفية استغلال الموارد.

3 - مراحل العمل بالنوع الاجتماعي

من الممكن أن يتم تقييم مراحل العمل بالنوع الاجتماعي طبقاً للمراحل المتدرجة التالية:

- Gender blind: عدم أخذ النوع الاجتماعي بعين الاعتبار: لا يرى الاختلافات، سلبى.
- Gender bound: النوع الاجتماعي المقيد: يرى الاختلافات، ولكن يعتقد أنه مكبل، ولا يمكنه التغيير.
- Gender aware: الوعي بالنوع الاجتماعي: ولكن يتم التطبيق بصورة غير مستمرة.
- Gender mainstreaming: إدماج النوع الاجتماعي: التخطيط، التنفيذ، الرصد والتقييم، المحاسبة والتشبيك. وهو ما يعنيه النهج الحقوقي في إدماج النوع الاجتماعي.

4 - تجربة الهيئة القبطية الإنجيلية في مجال النوع الاجتماعي

1.4. منهج الضغط وتغيير السياسات

أكدت الهيئة الإنجيلية في رؤيتها واستراتيجيتها للنهج الحقوقي بأن توازن النوع والمساواة والمشاركة والمساءلة والشفافية هي مبادئ أساسية لتلك الاستراتيجية. وقد تشابهت واختلفت وجهات نظر الشركاء المحليين (وجهة نظر جماعية وليست فردية) في مفهوم النوع الاجتماعي. فقد يظهر هذا المفهوم في قطاع الصحة الإنجابية بشكل واضح؛ نظراً لأن هذا القطاع في طبيعته يركز على توازن النوع الاجتماعي في تدخلاته. وهناك من يرى في النوع الاجتماعي "المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات"، حسب ما أكدته مثلاً ممثلو مجتمع كوم الراهب، أما مجتمع قلوبنا، فيعتبره "إتاحة الفرصة للمشاركة لكل من الرجل والمرأة". وأفاد ممثلو جمعية منشية أبو الذهب بأنه "الدور الاجتماعي الذي يلعبه كل من الرجل والمرأة وليس له علاقة بالجنس"، في حين عرفه ممثلو جمعية الصفا والمروة على أنه "التوازن بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات".

ولم تختلف التعريفات المقدمة من قطاع الإعاقة كثيراً؛ حيث تؤكد جمعية تنمية مجتمع شبين بأن النوع الاجتماعي "هو مدى مشاركة كل من الذكور والإناث في العمل الاجتماعي وبنسب منطقية". وفهم ممثلو المؤسسة التنموية النوع الاجتماعي على أنه منهج مؤسسي يتم داخل الجمعية، حيث أفادوا بأنه "مدى فاعلية التعاون والتفاعل بين نوعي المجتمع؛ الذكور والإناث داخل المؤسسة التنموية". وأكدت الجمعيات العاملة في مجال أطفال في خطر أن النوع الاجتماعي ينظر إلى المساواة بين الرجل والمرأة على أنه "مشاركة المرأة، والمساواة بين المرأة والرجل في كل المجالات، وفي الحقوق والواجبات" (ممثلو جمعية الرؤية الإسلامية).

وقدمت منظمة الفلاحين الرسمية بقطاع الزراعة وجهة نظر تفصيلية مختلفة، في خصوص النوع الاجتماعي بما هم "تقسيم المجتمع إلى امرأة ورجل، يكون لكليهما واجباته وأعماله التي قد تتداخل، بحيث يجوز لكل منهما القيام بعمل ما بحكم سمات ومهارات خاصة بكل منهما أو تختلف طبقاً لنوعه".

ويتضح مما سبق، أن الشركاء يدركون بشكل مبدئي مفهوم النوع الاجتماعي، ولكن لم يتطرق أي منهم إلى الفرق بين الدور البيولوجي أو الدور الاجتماعي.

2.4. علاقة النوع الاجتماعي بالنهج الحقوقي

أكد الشركاء على أن هناك علاقة قوية بين النوع الاجتماعي والنهج الحقوقي، فقد أفاد ممثلو مجتمعي كوم الراهب وقلوصنا بأنه كلما تم فهم النهج الحقوقي وتم ترسيخه وتطبيقه، تساوت الحقوق والواجبات بين الرجل والمرأة؛ مما يكرس علاقة المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق. ويؤكد على ذلك ممثلو جمعية الصفا والمروة في إقرارهم بأن "الفجوة الموجودة بين الرجل والمرأة والمطالبة بالمساواة هو نوع من المطالبة بالحقوق الذي يساعد على تطبيق النهج الحقوقي".

ويشدد شركاء قطاع الإعاقة على العلاقة الوثيقة والمتلاصقة بين النوع الاجتماعي والنهج الحقوقي ذلك "أنه كلما زاد الوجود النسائي في النهج الحقوقي زادت نسبة تطبيق النهج على أكبر عدد ممكن" (جمعية تنمية مجتمع شبين). كما اتفقت الجمعيات بقطاع أطفال في خطر على أن "النهج الحقوقي داعم لتوازن النوع الاجتماعي؛ حيث إن النهج الحقوقي لا يفرق بين امرأة ورجل" حسب ما أكدته جمعية الرؤية.

وفي قطاع الزراعة مثلاً، يظهر لنا بشكل واضح تأكيد الشركاء على العلاقة بين مفهوم النهج الحقوقي ومفهوم النوع الاجتماعي؛ حيث يرى ممثلو جمعية زاوية الناوية أن فئتي الرجل والمرأة متساويان، وكلاهما كيان واحد من ناحية الحقوق والالتزامات بالتشريعات. وترى جمعية الوقف أن النهج الحقوقي مبني على مشاركة جميع فئات المجتمع من الرجال والنساء، أما جمعية "بها"، فتؤكد أن إبراز دور المرأة هو حق لها لكي تستطيع المشاركة بشكل إيجابي مثل الرجل. وأشارت جمعية جعفر إلى علاقة التواصل والتكامل؛ فالنهج الحقوقي يمكن من توفير فرص حقوقية لكل الأطراف ذكورا وإناثا.

وفي إبرازها للعلاقة بين المفهومين/المنهجين تؤكد منظمة الفلاحين أنه "لكل نوع اجتماعي حق وواجب ومسئولية قد تتداخل أو تختلف، وطبقاً لذلك فإن قواعد النهج الحقوقي تتيح لكل نوع الحصول على حقوقه وممارسة واجباته ومسئوليته، طبقاً لقواعد ومعايير موضوعية".

وبرز إجمالاً إدراك الشركاء المحليين والعاملين بالهيئة القبطية الإنجيلية للعلاقة الأساسية بين النهج الحقوقي ومدخل النوع الاجتماعي.

3.4. مراعاة توازن النوع الاجتماعي في تطبيق المشروعات

اختلفت مراعاة توازن النوع الاجتماعي من قطاع إلى آخر، وإن اتفقت كل القطاعات على المبادئ العامة واستراتيجية التنفيذ. وهنا يمكن تصنيف البعض بأنه وصل إلى أعلى مراحل تبني النوع الاجتماعي، وهي (إدماج النوع الاجتماعي)؛ حيث يتم إدماجه في التخطيط والتنفيذ والرصد والتقييم والمحاسبة والمسائلة والتشبيك. ويمكن إدراج البعض الآخر من الجمعيات الشريكة ضمن خانة الوعي بمقاربة النوع الاجتماعي، حيث يتم التطبيق بصورة غير مستمرة. وبرزت فئة من الجمعيات التي يمكن تصنيفها على أنها مقيدة تجاه النوع الاجتماعي؛ حيث تتوصل إلى رصد الاختلافات، ولكنها تعتقد أنها مكبلة ولا يمكنها التغيير. ولم يتم رصد جمعيات يمكن تصنيفها على أنها تتصف بعدم أخذ النوع الاجتماعي بعين الاعتبار.

ففي قطاع الصحة الإنجابية، تم انتخاب لجان مشاركة في المشروع من سيدات ورجال مع اشتراط حد أدنى من مشاركة السيدات. كذلك برز حرص شديد على مشاركة المرأة في المشروعات واللجان كافة، كما هو الحال في مجتمع قلو صنا ومنشية أبو الذهب. ويؤكد مجتمع كوم الراهب على تنفيذ أنشطة خاصة بالسيدات داخل الجمعية، وكذلك للرجال عن طريق مراكز الشباب والجمعيات والمساجد. وقد أكد الشركاء على أنه تمت مراعاة النوع الاجتماعي في عملية اختيار الهيكل الوظيفي. ويمكن تصنيف الجمعيات الأربع بقطاع الصحة الإنجابية على أنها جمعيات ذات وعي بالنوع الاجتماعي.

وفيما يخص قطاع الإعاقة، أكد ممثلو المؤسسة التنموية لتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة بأنه لم يكن هناك أية فجوات خاصة بالنوع الاجتماعي يمكن رصدها، حيث إنه في كل الأنشطة والمواقع الوظيفية كان هناك تكافؤ الفرص بين الذكور والإناث، بل إن بعض الأنشطة كان يزيد فيها عدد الإناث على الذكور. ويمكن تفسير ذلك لمركزية الجمعية الاتي يتركز معظم نشاطها في مناطق حضرية وليست ريفية (محافظة القاهرة). وبالتالي، فقد تم قبول المستفيدين من التدريب دون النظر إلى جنسهم، وحسب معيار القدرات لا للنوع، وكذلك الشأن عند قبول الأطفال في مركز التأهيل.

أما جمعية تنمية مجتمع شبين القناطر، فقد راعت ألا يقل التمثيل النسائي في أعضاء اللجنة عن 40% من إجمالي أعضائها. ويمكن تصنيف المؤسسة التنموية على أنها تعمل بشكل طبيعي على إدماج النوع الاجتماعي، بينما تصنف جمعية شبين على أنها جمعية ذات وعي بالنوع الاجتماعي.

وفي جمعية الرؤية الإسلامية بقطاع أطفال في خطر، تم وضع معايير الترشح للجان على ألا تقل مشاركة المرأة عن 40%. وتمت مراعاة تشريك الفتيات على صعيد الأنشطة كافة من ندوات ورحلات ولقاءات الصحة الإنجابية. وتم في جمعية الصداقة والإيمان، تكوين لجان مجتمعية مكونة من الرجل والمرأة وترشيح 10 سيدات و10 رجال لانتخابات اللجان المجتمعية.

وارتفعت نسبة مشاركة المرأة في التخطيط في صفوف جمعية جعفر التي صنفت على أنها جمعية تعمل على إدماج النوع الاجتماعي ربما نظرًا للخبرة التي اكتسبتها في مجال التنمية والتمكين، "فأثناء كتابة المقترحات كان هناك مراعاة لتوازن النوع الاجتماعي في تنفيذ الأنشطة وفرص العمل ومشاركتي الكيان؛ بحيث كانت نسبة 50% سيدات و50% رجال". أما منظمة الفلاحين، فقد راعت توازن النوع الاجتماعي من خلال:

- وضع معايير موضوعية لأعضاء المنظمة تكفل مشاركة الجميع.
- تمثيل كل نوع داخل مجلس الإدارة إذ لزم الأمر.
- تشجيع النوع الأقل اشتراكًا ببعض الأنشطة ورفع الوعي وإدراك أهمية المنظمة.
- تكوين رأي عام مساعد يهدف إلى وجود توازن على أساس النوع الاجتماعي.

ففي مجتمع زاوية الناوية، أفاد المشاركون بأنه قبل تطبيق النهج الحقوقي كان العمل على وجود المرأة في أنشطة المشروع يتم من خلال وجودها بنسبة لا يتم إغفالها. وبعد تبني النهج الحقوقي، بلغت النسبة 50% على الأقل في جميع الأنشطة الخاصة بالمشروع لتصبح متساوية مع الرجل.

مما سبق، يمكن القول إنه تمت مراعاة وجود المرأة عند تنفيذ الأنشطة بجانب الرجل كمتلقية للخدمات، ومشاركة أيضاً في عملية التخطيط والتنفيذ والإشراف عليه، وكذلك عملية المتابعة. ولكن اختلفت مراحل العمل وفقاً لمقاربة النوع الاجتماعي طبقاً للظروف الداخلية والخارجية لكل جمعية وطبقاً للتحديات التي تعكسها تلك الظروف في كل مجتمع، مما أدى إلى تفاوت على مستوى في مدى مقاربتها للنوع الاجتماعي.

4.4. تحديات اعتماد الجمعيات الشريكة لمدخل النوع الاجتماعي

واجهت عملية إدماج النوع الاجتماعي بعض التحديات، سواء في قطاع الزراعة أو في مؤسسات تنمية المجتمع التي تم استهدافها بتبني النهج الحقوقي والنوع الاجتماعي. فمعظم تلك المجتمعات في بداية مشاركتها مع الهيئة القبطية الإنجيلية، كانت تصنف على أنها لا تأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع الاجتماعي، وإما أنها مؤسسات مقيدة تجاه النوع الاجتماعي.

لقد واجهت كل المجتمعات الخاصة بقطاع الزراعة صعوبات في البداية "كان هناك معارضة من البعض لوجود المرأة في أنشطة المشروع كافة؛ باعتبارنا مجتمعاً ذكورياً بالفطرة، وكذلك للموروث الثقافي في عدم مشاركة المرأة في المجتمع، ولكن من خلال المشروع والتعرف على أهمية دور المرأة وتبادل الخبرات لبعض الجمعيات الأخرى، تم استجابة الجمعيات لأهمية تحقيق التوازن على أساس النوع الاجتماعي" (ممثلو زاوية الناوية والوقف).

الأنشطة التي شهدت استجابة أكبر لتطبيق النوع الاجتماعي في قطاع الصحة الإنجابية:

- فصول التوعية للمراهقين والآباء والأمهات، توقيع وثيقة ختان الإناث؛ وذلك لاحتياج المجتمع لتلك الموضوعات (كوم الراهب).
- تنظيم الأسرة، متابعة ما بعد سن الإنجاب، الاكتشاف المبكر للأمراض الفيروسية، الفحص الطبي لأورام الثدي، فصول المراهقين؛ وذلك لمعرفة أهمية كل نشاط ومردوده على صحة الفرد سواء كان ذكرًا أو أنثى (قلوصنا).
- اللجان المختلفة، الندوات والفحوصات الطبية، وذلك لاحتياج العنصر النسائي إلى وسيلة للتعبير عن همومها وفرصة لاكتساب معلومة (جمعية المنشية وجمعية الصفا والمروة).

أما الأنشطة التي شهدت استجابة أقل فهي:

- حملات مناهضة التمييز ضد المرأة؛ حيث كان هناك عدم استجابة من الرجال لاعتقادهم بأن ذلك يعد تحريضًا للمرأة ضد الرجل (كوم الراهب).
- النشاط الخاص بالاكتشاف المبكر للأمراض المنقولة جنسيًا؛ وذلك لأن اسم هذا النشاط لم يكن مقبولاً من أفراد المجتمع من الجنسين. وقد تم التغلب على ذلك من خلال تغيير اسم النشاط من أمراض منقولة جنسيًا إلى أمراض فيروسية (قلوصنا).
- اجتماعات لجان الدعوة؛ حيث كان يتم اختيار العنصر النسائي بحكم وظائفهن (قلوصنا).

وكانت الاستجابة في جمعية تنمية المجتمع "بها" صعبة في البداية، ذلك أن أعضاء مجلس الإدارة كانوا كلهم من الرجال (11 رجلاً). كما يؤكد أعضاء منظمة الفلاحين بأن بعض المجتمعات لم تقبل هذا المدخل في البداية؛ نظرًا لعادات وتقاليد وأعراف قديمة موجودة "ولكن مع تقدم إنجازات المشروع أصبح مطلبًا حتميًا؛ حيث زاد عدد السيدات حتى وصل إلى النصف".

وتعتبر جمعية الرؤية بقطاع أطفال في خطر من الجمعيات التي كانت فيها استجابة جيدة لتوازن النوع الاجتماعي، وقد دلت ممثلو الجمعية على ذلك بأن هناك تمثيلًا للمرأة في المجالات التالية:

- تمثيل المرأة في اللجان الحكومية والمنتخبة.
- تمثيل المرأة والرجل في مجلس الإدارة.
- في الأنشطة الفنية والمسرحيات والأنشطة كافة.

أما جمعية الصداقة والإيمان، فقد أفاد ممثلوها بأن هناك استجابة ملموسة لوجود تمثيل للمرأة داخل اللجان الحكومية وبالأنشطة الفنية.

ويمكن اعتبار استجابة جمعية تنمية مجتمع شبين بقطاع الإعاقة إيجابية ومشجعة على تبني مقارنة النوع الاجتماعي، كما قامت المؤسسة التنموية لذوي الاحتياجات الخاصة باختيار أعضائها على أساس القدرات والكفاءات.

وكذلك كانت الاستجابة في صفوف عينة الجمعيات الشريكة لمدخل النوع الاجتماعي بقطاع الصحة، فقد تم انضمام أعضاء رجال ونساء للجمعية العمومية وضمن اللجان في جميع المشروعات. بمشاركة الرجل بجانب المرأة، كذلك تم اختيار رجال في الهيكل الوظيفي، وأصبحوا مستهدفين إلى جانب النساء.

المعارضون لتوازن النوع الاجتماعي:

اتفقت الجمعيات الشريكة بقطاع الصحة على عدم وجود معارضين في الوقت الحالي، غير أنه ظهرت معارضة في مجتمع قلوبنا على بعض الأنشطة التي تشارك فيها الفتيات في التربية الجنسية. ولا ترتبط المعارضة بمقاربة النوع الاجتماعي بقدر ما هي موروث ثقافي خاطئ، يتمثل في رفض بعض أولياء الأمور في مشاركة المرأة في الندوات الخاصة بالثقافة الصحية لأسباب خاصة بهم، مثل الخوف الشديد عليها، والحرص على تجنيبها المضايقات وكذلك بسبب العادات والتقاليد والموروث الثقافي لأولياء الأمور، ولتدني مستوى التعليم الخاص بهم.

وعن المعارضين لمنهج النوع الاجتماعي بقطاع الزراعة، فيمكن تصنيفهم كالتالي:

- بعض أعضاء مجلس الإدارة وبعض أرباب الأسر وكوادر القرية؛ وذلك نظرًا للموروث الثقافي التمييزي بعدم ضرورة مشاركة المرأة (جمعية "الوقف" وجمعية "بها") أضف إلى ذلك، رضوخ المرأة لوضعها الحالي دون محاولة منها للتغيير (بها).

- بعض الفئات المستهدفة من قبل المجتمع؛ نظرًا للعادات والتقاليد الريفية المصرية (منظمة الفلاحين وزاوية الناوية).

- نفت جمعية جعفر وجود معارضين لتطبيقات النوع الاجتماعي؛ وذلك لاشتراك الجنسين في اللجان كافة ومشروعات الجمعية (6 رجال - 3 سيدات) مجلس الإدارة.

الأنشطة التي شهدت استجابة أكبر لتطبيق النوع الاجتماعي في قطاع الزراعة:

- نشاط الكمبوست (تصنيع السماد العضوي بالحقول من المخلفات الزراعية)؛ وذلك لأن السيدات كن أكثر ارتباطًا بعناصر هذا النشاط من مخلفات منازل وحقول (زاوية الناوية)
 - الندوات؛ وذلك لاحتياج السيدات للمعلومات والخبرات الخاصة بالزراعات الجديدة، والخاصة بالمشاركة في التنظيمات، (جمعية الوقف وجمعية جعفر)
 - الفرز والتعبئة ومعاملات ما بعد الحصاد لتناسبها مع طبيعة دور المرأة؛ كونها لا تتطلب الخروج بعيداً عن القرية، كذلك لكونها فرصة عمل، بالإضافة إلى أنها قيمة مضافة للمحصول وشرط من شروط التعاقد على المحاصيل الجديدة (جمعيات الوقف وبها و جعفر)
 - زراعة محاصيل غير تقليدية؛ وذلك لأن السيدات يشاركن في جميع المعاملات الزراعية، (جمعية الوقف)
 - قضايا الدعوة؛ حيث أن الجميع كانوا متأثرين ومتضررين (بها)
- أما الأنشطة التي شهدت استجابة أقل لتطبيق النوع الاجتماعي فهي:
- التدريبات الخاصة ببناء القدرات لمجلس إدارة الجمعية؛ وذلك لأنه لا يوجد تمثيل للسيدات في مجلس الإدارة (جمعية الوقف)
 - الترشح لمناصب قيادية داخل اللجنة أو داخل المؤسسة المجتمعية؛ لقلة خبرة المرأة في تلك المناصب (بها)
 - المعاملات الزراعية؛ لأنه يعتمد على قوة بدنية لا تناسب السيدات وطبيعتهن (جمعية جعفر)

اتفقت الجمعيات المشاركة في قطاع أطفال في خطر على أن الأنشطة التي شهدت استجابة أكبر لتوازن النوع الاجتماعي هي: التوعية، التدريب الحرفي، الرحلات والمعسكرات، اللقاءات المجمعمة، الحملات العلاجية؛ لأن هذه الأنشطة تكفل حقاً من حقوق الطرفين؛ الرجل والمرأة، وتمثل احتياجاً ملموساً.

أما الأنشطة التي شهدت استجابة أقل فهي:

- الدورات الرياضية؛ لطبيعة الأنشطة الرياضية حيث يقبل عليها الأولاد أكثر من الفتيات.
- ندوات أمهات الأطفال العاملين من الذكور؛ حيث إن حرص أمهات الأطفال العاملات من الفتيات يعتبر أكثر من حرصهن على الأطفال العاملين من الذكور.

وقد أكدت جمعية الرؤية الإسلامية (أطفال في خطر) على أنه لا يوجد معارضين؛ حيث أن المرأة بالجمعية لها دور، ولها تدخل واضح، شأنها في ذلك شأن الرجل وفي حين أفادت جمعية الصداقة والإيمان بأن المعارضة كانت متتية من "بعض من الرجال المحيطين بالجمعية يقولون إن المرأة لها بيتها فقط - رجال "قاعدين" على القهوة"، فإن جمعية تنمية مجتمع شين بقطاع الإعاقة، أكدت أن المعارضة صادرة عن بعض أولياء الأمور وتم استدعاؤهم للجمعية وإقناعهم بأهمية مشاركة بناتهم في تمثيل المعاقات.

ويتبين مما سبق، أن تبريرات المعارضين لتطبيق النوع الاجتماعي يرجع إلى الثقافة المجتمعية تجاه إشراك المرأة، كما يرجع إلى طبيعة الموضوع الذي تشارك فيه المرأة (مثل التربية والثقافة الجنسية).

الداعمون لمدخل النوع الاجتماعي:

تمثل الداعمون لتوازن النوع الاجتماعي بقطاع الصحة في بعض رجال الدين، وبعض أعضاء مجلس إدارة الجمعية؛ وذلك لمشاركتهم في حضور تدريبات توازن النوع من قبل الهيئة. كذلك، برز موقف داعم من الفئات المتعلمة والمتقفة من الأسر ورجال الدين والأطباء والقادة المجتمعيين والإخصائيين والرائدات الريفيات؛ حيث بدوا جميعهم مقتنعين بالقضايا المطروحة الخاصة بمشاركة المرأة.

وفي قطاع أطفال في خطر برزت الهيئة الإنجيلية كداعم بتقديمها التدريب في هذا المجال وكذلك مجلس الإدارة بدعمه المتواصل في ترشيح النساء ولثقته بتمثيل المرأة وضرورة وجودها وسط المجتمع لعلاقتها الجيدة. وبرز الدعم أيضاً من الكادر التنفيذي بالجمعية الذي يقوم بتخطيط أنشطة المشروعات وتنفيذها.

كما تمثل الداعمون لتوازن النوع الاجتماعي بقطاع الزراعة في القيادات (شيخ القرية - العمدة)، والمحفزين لدور المرأة داخل المجتمع والسيدات أنفسهن والمتقنين من أهل القرية ومن أعضاء مجلس الإدارة، علاوة عن قيادات الجمعية بمشروعات أخرى، وكذلك بعض الفئات المستهدفة من الرجال المقتنعين بأهمية دور المرأة ومشاركتها في المجتمع (جمعية الوقف، زاوية الناوية، جمعية الوقف، ومنظمة الفلاحين).

شكل أعضاء مجلس الإدارة بجمعية جعفر جميعهم عنصرا داعما لإدماج مقاربة النوع وذلك لاقتناعهم بدور المرأة. ويعود ذلك ربما إلى الدعم المتواصل الذي لقيته الجمعية من الهيئة لفترات طويلة تزيد على عشرة أعوام، وبالتالي فإن أعضاء الجمعية والمجتمع لديهم الوعي المناسب بدعم النوع الاجتماعي.

وبالنسبة إلى قطاع الإعاقة، فقد قامت جمعية تنمية مجتمع شيين بإدراج مقاربة النوع الاجتماعي، نظرا إلى أهمية دور المرأة في تمثيل المعاقات في اللجنة. وتعدد الداعمون للمؤسسة التنموية لتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة في تبني النوع الاجتماعي، لنجد من ضمنهم المجلس القومي للشباب؛ حيث قام بالتعاون مع المؤسسة التنموية بتوفير فرص توظيف للفتيات المعاقات بجانب الرجال، كما قام باختيار بعض الفتيات المعاقات في اللجان الرئيسة الخاصة بالمجلس، وكذلك الصندوق الاجتماعي للتنمية؛ حيث قام بتوفير قروض للشباب من الجنسين، وهناك بعض الشركات التي قامت بتوظيف المكفوفين بها إناثا وذكورا من قبل المؤسسة.

اتفقت الجمعيات المشاركة في قطاع الإعاقة على أن الأنشطة التي شهدت استجابة أكبر لتوازن النوع هي:

- الندوات بالجمعية والزيارات الميدانية لأسر المعاقات، ومعرفة رضا العملاء من السيدات، لرغبتهم في التواصل مع المعاقين (جمعية تنمية مجتمع شيين).
- أنشطة مركز التأهيل والتوظيف؛ لاقتناعهم بفكرة أن الذكور والإناث لهم القدرة نفسها (المؤسسة التنموية لتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة).

أما الأنشطة التي شهدت استجابة أقل لتطبيق النوع الاجتماعي فهي:

- الدورات التدريبية خارج المحافظة والتي تضطر فيها المعاقات إلى المبيت؛ نتيجة للصعوبة الشديدة في تنقل الإناث المعاقات (جمعية تنمية مجتمع شيين).
- أنشطة المعسكرات والرحلات شهدت مشاركة من الرجال أكثر من الإناث؛ وذلك بسبب خوف الأهالي على فتياتهم من الإقامة بعيدا عنهم (المؤسسة التنموية لتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة).

مدخل النوع الاجتماعي... الخلاصة العامة

- تمت مراعاة حضور المرأة عند تنفيذ الأنشطة بجانب الرجل كمتلقية للخدمات ومشاركة أيضاً في عملية التنفيذ والإشراف عليه، وكذلك عملية المتابعة. ولكن اختلفت مراحل العمل بالنوع الاجتماعي طبقاً للظروف الداخلية والخارجية لكل جمعية والتحديات التي تعكسها تلك الظروف بكل مجتمع.
- يدرك الشركاء المحليون والعاملون بالهيئة القبطية الإنجيلية العلاقة الأساسية بين النهج الحقوقي ومدخل النوع الاجتماعي.
- معظم الجمعيات في بداية مشاركتها مع الهيئة القبطية الإنجيلية كانت تصنف على أنها إما لا تأخذ مقارنة النوع الاجتماعي بعين الاعتبار، أو مؤسسات مقيدة تجاه النوع الاجتماعي. ومع دخولها في تجربة النوع الاجتماعي، انتقل البعض منهم إلى مراتب أعلى من مراتب تقييم مراحل العمل بالنوع الاجتماعي. ورافقت عملية الانتقال بين مراتب التصنيف صعوبات تجاه استجابة الجمعيات الشريكة تجاه مدخل النوع الاجتماعي.
- يمكن القول بأن مشروعات الهيئة الإنجيلية التي تبنت النهج الحقوقي قد واجهت تحدياً كبيراً أمام مشاركة المرأة خلال فترات إنجازها المختلفة، وبالتحديد خلال الفترة الأولى من المشروع. ويعود جزء كبير من تلك التحديات إلى الثقافة السائدة والعادات والتقاليد المجتمعية. بالرغم من ذلك؛ بذلت إدارة المشروع بالهيئة الإنجيلية وجمعيات تنمية المجتمع مجهوداً كبيراً للتغلب على تلك الصعوبات. وتبين من خلال التجربة أن تغيير الثقافة السائدة ليس بالأمر المستحيل، لكنه يتطلب ذلك وقتاً طويلاً لا يقل عن عشر سنوات، ويمتد إلى ثلاث أو أربع عقود، ويدعم هذا التغيير الفرص المتاحة بالمجتمعات.
- كان يفضل أن يتم تحليل للنوع الاجتماعي، خصوصاً أدوار الرجل والمرأة، ليتضمن من يمتلك الموارد ومن يديرها ومن يستخدمها قبل بداية المشروع.
- برغم أن الشركاء يدركون مفهوم مصطلح "النوع الاجتماعي"، فإن إدراكهم يقتصر فقط على تحفيز مشاركة المرأة. ولوحظ أن الشركاء لا يدركون الفرق بين الدور الاجتماعي والدور البيولوجي والدور الانتاجي.
- إن استهداف 25% من المستفيدين من النساء بمشروعات الهيئة الزراعية هو هدف طموح ولا يلائم الواقع؛ لعدم امتلاك المرأة لحيازات زراعية (شرط الحصول على خدمات زراعية حكومية) نتيجة الثقافة المجتمعية السائدة.

الفصل الرابع:

النموذج العام لتطبيق
النهج الحقوقي بالهيئة
القبطية الإنجيلية
للخدمات الاجتماعية

النموذج العام لتطبيق النهج الحقوقي بالهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية

سنتطرق في هذا الجزء بإيجاز الى مختلف مراحل تطبيق النهج الحقوقي من قبل الجمعيات الشريكة للهيئة القبطية. وستكون هذه المراحل محور تحليل ووصف معمق ودقيق في الفصول اللاحقة.

يعتمد نموذج النهج الحقوقي الذي تتبعه الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية في شراكاتها مع الجمعيات المحلية على خمسة مراحل، مع وصف لوضع أصحاب الحق قبل التدخل ووضع أصحاب الحق بعد التدخل.

1 - وضع أصحاب الحق قبل التدخل

تم توصيف أصحاب الحق محل دراسة الهيئة بأصحاب الحقوق المهدورة. فهم لا يحصلون على بعض أو كل حقوقهم، كما أنهم لا يعرفونها ولا تتوفر لهم معرفة كيفية الوصول إليها. كما أن قدراتهم ضعيفة في مواجهة أصحاب مسئولية لا يستطيعون الوفاء بالتزاماتهم إما لضعف قدراتهم أيضاً، أو لقلة الوعي الحقوقي لديهم.

2 - المرحلة الأولى: مرحلة إعداد وتهيئة

وتتمثل هذه المرحلة في إعداد وتهيئة المؤسسات والمجتمعات لتبني النهج الحقوقي. وتتضمن عدة خطوات فرعية؛ تعد الأولى منها اختيار المجتمعات المستهدفة. وتقوم الهيئة الإنجيلية باختيار المجتمعات المستهدفة بناء على معايير موضوعة مسبقاً، بعضها عامة كأن تكون المجتمعات محرومة من الخدمات وبها فئات مهمشة وبعضها خاصة بمجال العمل (زراعة، صحة، إعاقة، أطفال في خطر).

وتمر الهيئة بعدها إلى الخطوة الثانية وهي اختيار الشريك المحلي الذي يتبنى تنفيذ النهج الحقوقي، ويضمن استمرارية هذا النوع من التدخل. يلي ذلك، خطوة مبدئية هامة تتمثل في الترويج للنهج الحقوقي لدى الجمعية الشريكة داخلياً، ولدى المجتمع الذي تستهدفه الجمعية، ويتم ذلك من خلال لقاءات مع مجلس الإدارة ولقاءات مع ممثلي الفئات المستهدفة بالمجتمع. وتقوم الهيئة بعد

ذلك بتنظيم الفئات المستهدفة في شكل كيانات مجتمعية جماعية غير رسمية يتم انتخابها، ثم هيكله اللجان (رئيس، أمين صندوق، سكرتير عام). وتتضمن تلك الخطوة بناء علاقات الشراكة مع أصحاب الواجبات من الجهات الحكومية المعنية بعمل القطاع (زراعة، صحة، تعليم، إعاقة، أطفال في خطر). بعد ذلك مباشرة، تنطلق في بناء قدرات ممثلي الكيانات المنتخبة ومجالس إدارة الجمعيات الشريكة على مفاهيم وآليات النهج الحقوقي وهي عملية مستمرة.

3 - المرحلة الثانية: مرحلة تصميم التدخلات

وهي مرحلة فنية بحتة بالدرجة الأولى؛ حيث يتم البدء بتحديد فجوات الحقوق من خلال دراسة قطاعية، يستخدم فيها أدوات البحث السريع بالمشاركة من خلال منظور حقوقي. كما ينتج عن الدراسة منتج أساسي يتمثل في قائمة بالقضايا التي تعبر عن فجوات الحقوق بين أصحاب الحق وأصحاب المسؤولية. بانتهاء الدراسة، يقع تحليل للمشكلات والقضايا من خلال منظور حقوقي يتضمن أصحاب الحق وأصحاب المسؤولية، والداعمين، ونسبة التدخل لكل طرف أو الأطراف مجتمعة.

بعد ذلك تقوم الهيئة بتدريب أعضاء مجلس الإدارة والكيانات المنتخبة على عملية تصميم مشروع، أو مبادرة في إطار المنظور الحقوقي، وتتبع الهيئة في سبيل ذلك نموذجاً محدداً لعملية التصميم. يلي عملية التدريب زيارات دعم فني من فريق عمل الهيئة الإنجيلية على تصميم مقترح مشروع، يتم مراجعته واعتماده من لجنة داخلية بالهيئة ومن ثمة يتم التعاقد بين الهيئة والجمعية الشريكة على تنفيذ المبادرة أو المشروع.

4 - المرحلة الثالثة: تنفيذ التدخلات

وتعنى هذه المرحلة بإدماج النهج الحقوقي في مسارات التنفيذ، وتتم عبر خمسة تدخلات متوازية، تشكل استراتيجيات النهج الحقوقي في القطاعات المختلفة للعمل بالهيئة:

- استراتيجية التوعية والتعليم بالحقوق (بناء القدرات): وهي أنشطة تستهدف أصحاب الحق وكافلي الحق والداعمين. وهنا يتم استهداف كل فئة بالمعارف الخاصة بأصحاب الحق، المهارات اللازمة للوصول والمطالبة بالحقوق لأصحاب الحق، المعارف الخاصة بالحقوق لكافلي الحق والداعمين، المهارات اللازمة لكيفية الوفاء والالتزام بالحقوق لكافلي الحق والداعمين.

- استراتيجية الدعوة وكسب التأييد: وهي دعم لقضية أو مشكلة لها علاقة بقانون أو سياسة أو قرار (سند شرعي) وقد: (1) لا يوجد قانون أو قرار يدعم القضية. (2) يوجد قانون أو قرار ولكنه غير ملائم ويحتاج إلى تعديل. (3) يوجد قانون أو قرار ولا يتم تطبيقه، وبالتالي يحتاج القانون إلى تفعيل. وبذلك تقوم أنشطة الدعوة على إصدار أو تعديل أو تفعيل قوانين أو قرارات تخص قضايا أصحاب الحق.
- تدخلات الإلحاق والإحالة: وذلك من خلال بناء علاقات الشراكة مع أصحاب المسؤولية لإلحاق أصحاب الحق بخدمات متوفرة بالمجتمع قد لا يعرفونها أو لا يستطيعون الحصول عليها. وبالتالي، يحتاج أصحاب الحق إلى إلحاقهم بتلك الخدمات. فهي خدمة متوافرة بالمجتمع، ولكنها غير معروفة لأصحاب الحق، أو خدمة موجودة بالمجتمع ومعروفة لأصحاب الحق ولكنهم لا يستطيعون الحصول عليها لأي سبب من الأسباب.
- أنشطة التدخل المباشر: وهي أنشطة يقوم بها إما أصحاب الحق أنفسهم (كصغار المزارعين) أو الجمعيات الأهلية أو أعضاء اللجنة المنتخبة لمواجهة مشكلات بسيطة لا تتطلب تدخل مسؤولين، ويمكن للجمعية أو أصحاب الحق تنفيذها مباشرة كتنظيف الترع والمساقى، حفر آبار، تنفيذ نماذج كومبوست، نماذج ري بالتنقيط، فحص طبي قبل الزواج.
- إدماج النوع الاجتماعي: وهي أنشطة تتم في جميع مراحل دراسة وتصميم وتنفيذ وتقييم التدخلات، (مخصص جزء كامل لاحقاً لتطبيقات الهيئة للنوع الاجتماعي).

5 - المرحلة الرابعة: مرحلة رصد المخرجات والنتائج

وهي مرحلة رصد المخرجات المباشرة لتدخلات النهج الحقوقي، وبالتالي فإن كل نوع من أنواع التدخل أو كل استراتيجية تدخل لها مخرجات مباشرة، ومن الطبيعي أن تختلف طبيعة تلك المخرجات حسب طبيعة النشاط.

6 - المرحلة الخامسة: التقييم والمتابعة والمساءلة بالمشاركة

تقوم الهيئة الإنجيلية، ومن خلال وحدة متابعة الجودة، بوضع آليات وأدوات لعملية المتابعة والتقييم تضمن وصول الحق لأصحابه. وتتخذ المتابعة أشكال متعددة وتشمل مراحل عديدة، وغالبًا ما تكون عملية داخلية، إضافة إلى مرحلة المساءلة المجتمعية، والتقييم النهائي وتستخدم فيه الهيئة آلية التقييم الذاتي أو التقييم بالمشاركة.

وفي هذا النوع من التقييم، يتم اتباع منهجية المشاركة من جميع فئات المشروع التي شاركت أو استفادت منه. وقد يتطلب ذلك رصد نقاط الضعف والقوة للمشروع من خلال جميع الشركاء المعنيين، ورصد وجهات نظر تلك الفئات بشكل مستقل لكل فئة على حدة وبشكل جماعي أيضاً من خلال مجموعات مختلطة تجمع كل الفئات معاً، مجلس الإدارة، والهيكل الوظيفي واللجان المنتخبة والمستفيدين من المشروع وممثلي الجهات الحكومية المعنية، بالإضافة إلى فريق عمل الهيئة القبطية الإنجيلية.

7 - وضع أصحاب الحق بعد التدخل

وهو وضع مأمول يسعى الشركاء إلى تحقيقه، وينطلق من فرضيات عديدة مفادها أن أصحاب الحق يحصلون على بعض حقوقهم أو كل حقوقهم أو أنهم يعون حقوقهم ويدركونها، أو أن أصحاب الحق يعرفون كيف يصلون لحقوقهم، أو ارتفعت قدراتهم. كما يمكن أن تبنى الفرضية على أن أصحاب المسؤولية يستطيعون الوفاء بالتزاماتهم؛ نتيجة زيادة وعيهم الحقوقي وزيادة قدراتهم.

وفيما يلي رسم توضيحي للنموذج العام لتطبيق النهج الحقوقي بالهيئة القبطية الإنجيلية يليها رسومات توضيحية لنماذج النهج الحقوقي بالقطاعات الأربعة.

النموذج العام لتطبيق النهج الحقوقي بالهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الإجتماعية



نموذج تطبيق النهج الحقوقي في قطاع الصحة الإيجابية

وضع أصحاب الحق قبل التدخل

الأسرة من الأب والأم لا يتوافر لهما الوعي بالأمراض الفيروسية المنقولة جنسياً. ضعف اهتمام برعاية الحوامل ، ضعف الإهتمام برعاية السيدات مابعد سن الإنجاب ، ضعف الثقة بين السيدات والوحدة الصحية ، انتشار بعض العادات التي تضر بالنساء مثل الختان ، قلة مصادر المشورة فيما يخص الصحة الإيجابية ، المراهقين والمراهقات لا يحصلون على المعلومات من مصادرها الصحيحة ، لا تتوافر آليات واضحة لتفعيل قانون الفحص الطبي للمقبلين على الزواج ، ضعف وعي أصحاب الحق بالقوانين الخاصة بالصحة الإيجابية، قلة مشاركة رجال الدين في قضايا الصحة الإيجابية، احتباط بعض من أصحاب الحق من الوصول لحقوقهم ، ثقافة المجتمع لا تسمح بالحوار عن الجنس.

إختيار للمجتمعات المستهدفة طبقاً لمعايير: كثافة سكانية عالية، وحدة صحية، جمعية ذات قاعدة شعبية، مؤشرات صحية عامة

إختيار الجمعيات الشريكة - طبقاً لمعايير: تقييم مؤسسي ، لديها قاعدة عريضة المستفيدين

ترويج - شرح فكرة النهج الحقوقي للجمعيات والمجتمعات

حوارات داخلية مع اعضاء مجلس الإدارة للموافقة لقاءت تمهيدية مع المستهدفين لشرح النهج الحقوقي

تكوين لجنة مجتمعية منتخبة ولجان دعوة - اعضاء متنوعين - هيكله اللجان

مرحلة إعداد تهيئة

قائمة بقضايا الصحة الإيجابية

تحديد فجوات الحقوق - دراسة قطاعية باستخدام بحث سريع بالمشاركة من منظور حقوقي

تدريب على تصميم مبادرات من منظور حقوقي

تصميم مبادرات من منظور حقوقي

تصميم التدخلات

توعية وتعليم
بالحقوق لأصحاب
الحق وكافلي
الحقوق

دعوة وكسب تأييد
لحقوق الصحة
الإيجابية

أنشطة إلحاق
وإحالة

أنشطة تدخل
مباشر

توعية بالحقوق للمراهقين و
السيدات في سن الإنجاب ، و
للرجال ، وسيدات مابعد سن
الإنجاب

تكوين لجان منتخبة
بناء فدرات اللجان
تبنى قضية دعوة لكل
مجتمع

بروتوكولات تعاون بين
صاحب الحق وكافلي الحقوق

فحص طبي قبل الزواج

تنفيذ التدخلات

اصحاب الحق يعرفون حقوقهم
في مجال الصحة الإيجابية ،
واماكن الحصول عليها وكيفية
المطالبة بها

21 قضية دعوة وكسب تأييد
تم تبنيها ، تم تفعيل قرارات
وقوانين - واصدار قرارات
محلية

أنظمة إحالة لجهات
حكومية مختلفة

استحداث خدمات لم تكن
موجودة من قبل ، دمج عناصر
مجتمعية مع مجلس ادارة
الوحدة الصحية

مخرجات ونتائج

تقارير شهرية وربع سنوية واستمارات تقييم لكل مجتمع وتقييم
لجان منتخبة للهيكل الوظيفي - تقييم اداء الوحدات الصحية

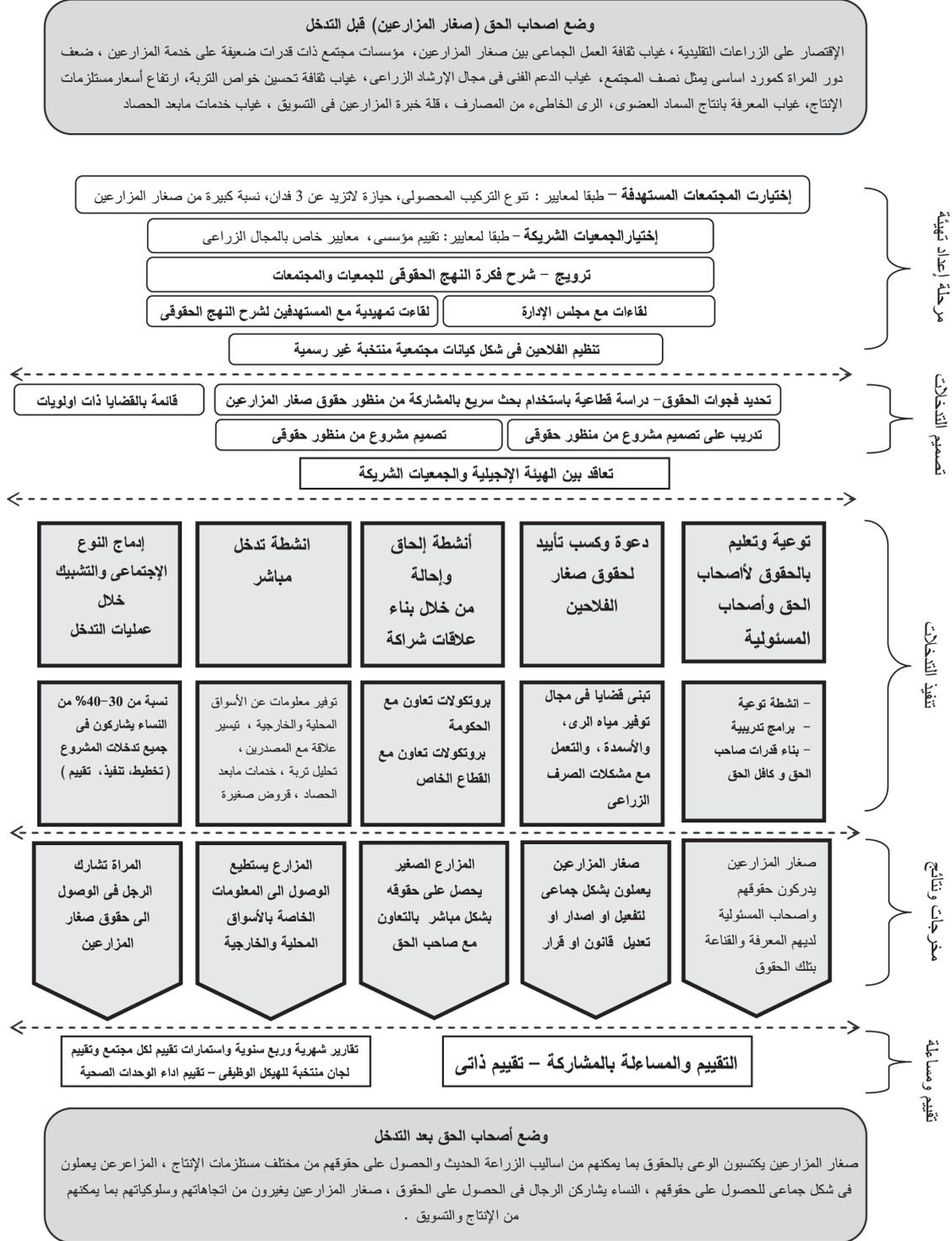
التقييم والمساعدة بالمشاركة

تقييم ومساءلة

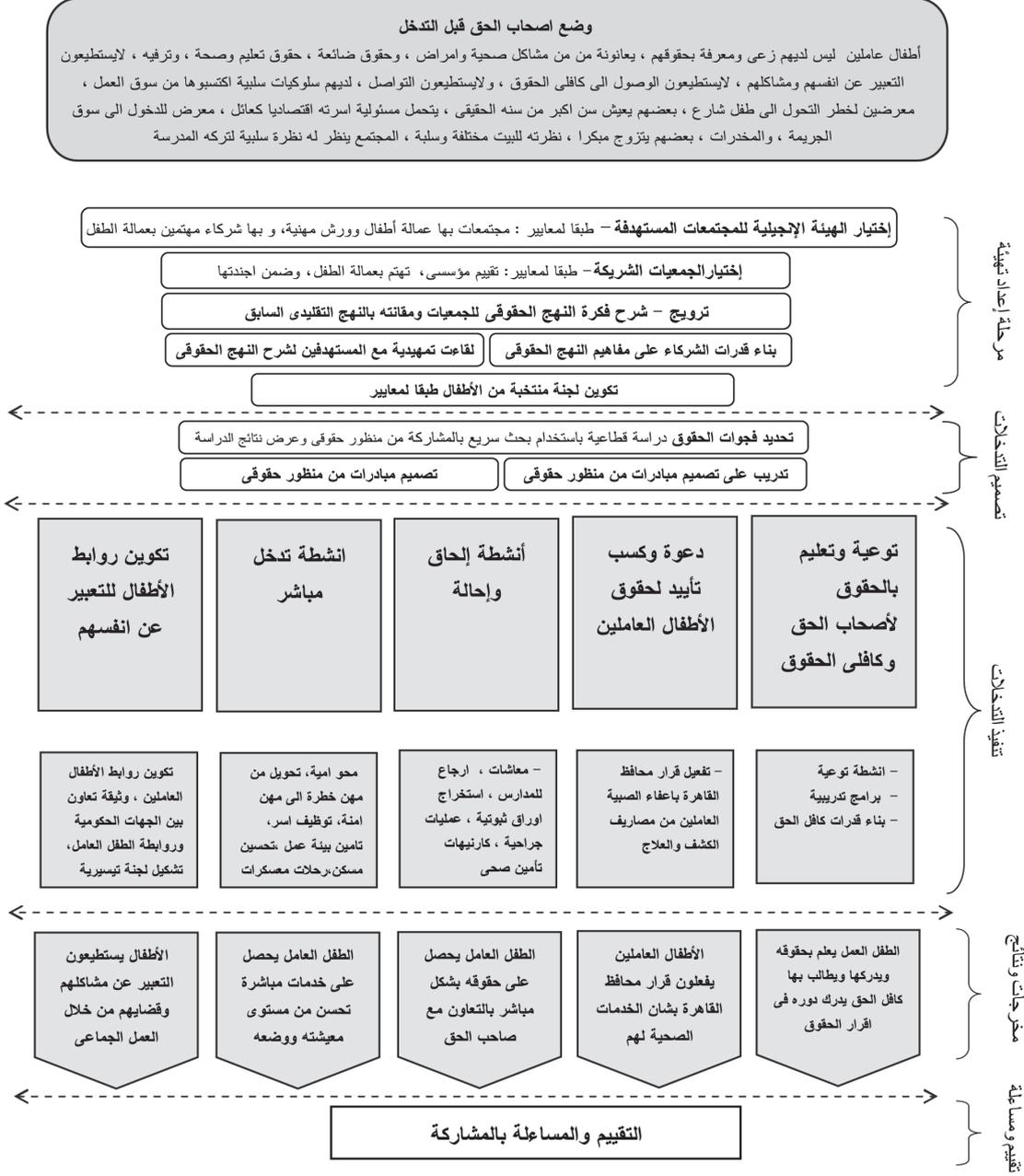
وضع أصحاب الحق بعد التدخل

افراد المجتمع لديهم دراية بقضايا الصحة الإيجابية، رجال الدين يشاركون في التوعية بقضايا الصحة الإيجابية ، بناء الثقة بين كافلي الحق وصاحبه، بناء فدرات كافلي الحق في الوفاء بالتزاماتهم ، تفعيل أنشطة الإلحاق والموارد المجتمعية لخدمة اصحاب الحق ، تحسن في مؤشرات اداء الوحدات الصحية ، استحداث خدمات وحقوق لم تكن متوفرة من قبل بالوحدات الصحية ، للشباب يحصلون على المعلومات الصحية الجنسية من مصادرها الصحيحة، تفعيل الشراكة بين القطاع الأهلي والحكومي في تقديم خدمات الصحة الإيجابية تحسن في استخدام وسائل تنظيم الأسرة ، انخفاض معدل وفيات الأمهات في سن الإنجاب

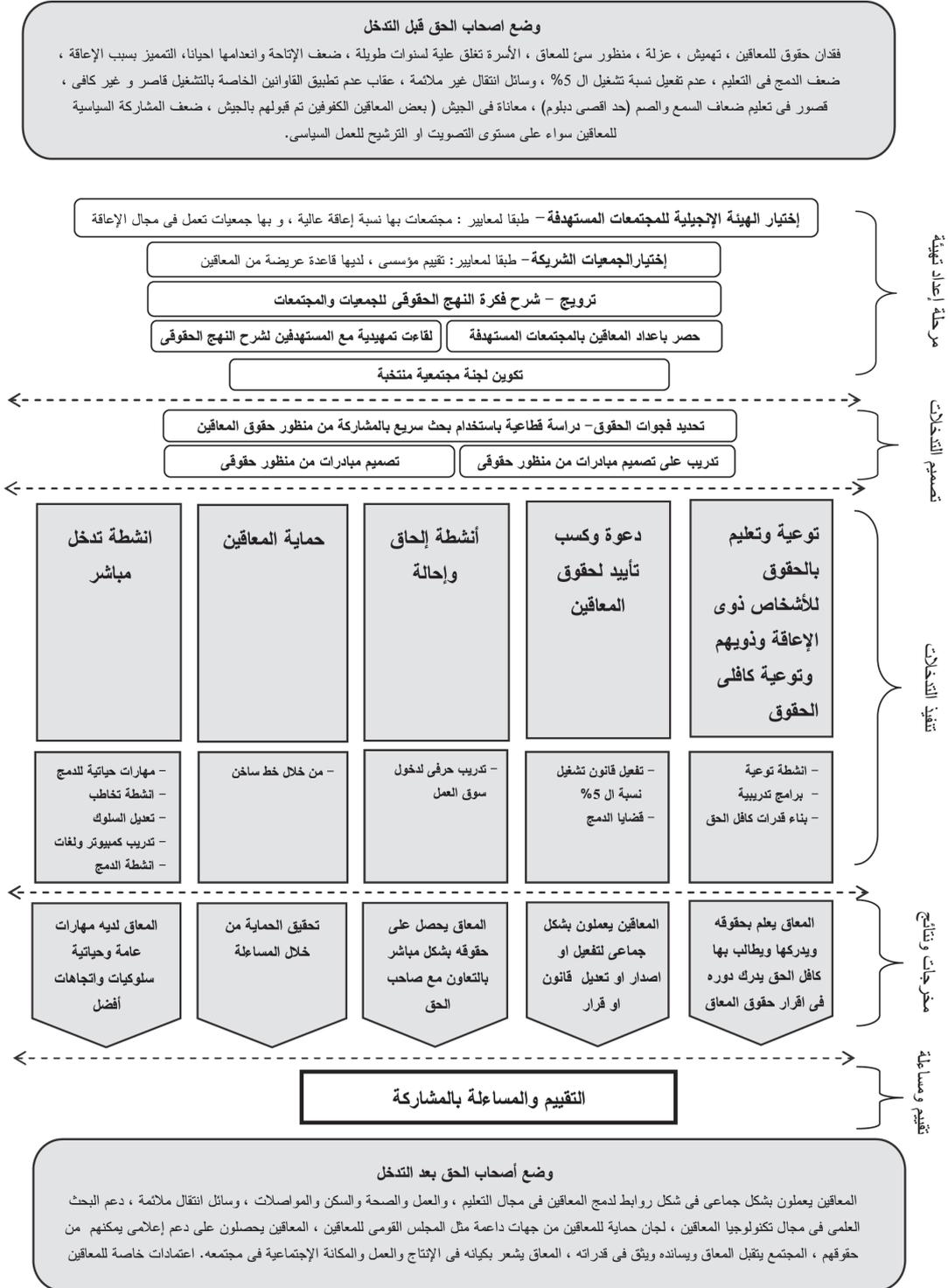
نموذج تطبيق النهج الحقوق في قطاع الزراعة



نموذج تطبيق النهج الحقوقي في قطاع أطفال في خطر



نموذج تطبيق النهج الحقوق في قطاع الإعاقة



الفصل الخامس :

التخطيط للنهج الحقوقي
وبناء الشراكات
وتنظيم الفئات المستهدفة

التخطيط للنهج الحقوقي وبناء الشراكات وتنظيم الفئات المستهدفة

I - التخطيط للنهج الحقوقي وبناء الشراكات

إن عملية التخطيط للنهج الحقوقي وبناء الشراكات تطلبت إعداد وتهيئة المؤسسات والمجتمعات لتبني النهج الحقوقي. واشتملت تلك المرحلة على عدة خطوات فرعية :

1 - اختيار المجتمعات المستهدفة

تقوم الهيئة الإنجيلية باختيار المجتمعات المستهدفة بناء على معايير موضوعية مسبقاً، بعضها عامة وبعضها خاصة بمجال العمل (زراعة، صحة، إعاقة، أطفال في خطر). وتمثل في أن تكون تلك المجتمعات محرومة من الخدمات، وبها فئات مهمشة.

2 - اختيار الجمعية الشريكة

تمثل الجمعية الشريك المحلي الذي يتبنى تنفيذ النهج الحقوقي ويضمن استمرارية هذا النوع من التدخل.

3 - الترويج للنهج الحقوقي

تعد خطوة مبدئية هامة، يتم من خلالها الترويج للنهج الحقوقي لدى الجمعية الشريكة داخلياً، ولدى المجتمع الذي تستهدفه الجمعية، من خلال لقاءات مع مجلس الإدارة، مع ممثلي الفئات المستهدفة بالمجتمع. كما يتم طرح فكرة النهج الحقوقي على الشركاء الآخرين من الحكوميين والقيادات المحلية والشعبية، عن طريق لقاء ممثلين عن اللجان المنتخبة. ولكن، يبدو أن التنسيق مع الجهات الحكومية على المستوى القومي هو ما افتقدته تجربة النهج الحقوقي، التي تبنتها الهيئة القبطية الإنجيلية. فجميع الإنجازات والقرارات التي تم رصدها تمت بجهود منفصلة لإدارة المشروع وجهود العاملين بالجمعيات وعلاقاتهم.

وقد قامت الهيئة بطرح فكرة النهج الحقوقي على الجمعيات الشريكة بقطاع الزراعة بانتهاج أكثر من طريق يمكن تلخيصها في ما يلي :

- تنظيم لقاءات بين ممثلي الهيئة القبطية وبين مجالس إدارة الجمعيات.
- إقامة تدريبات وتنظيم ورش تدريبية للنهج الحقوقي، وبيان أهمية العمل به.
- طرح فكرة إنشاء الكيان الزراعي وإظهار أهمية العمل الجماعي.
- ربط الجمعية بالجهات الحكومية والتأكيد على الشراكة.

II - تنظيم الفئات المستهدفة في شكل كيانات مجتمعية جماعية غير رسمية يتم انتخابها

في عملية التخطيط للنهج الحقوقي، في تنظيم الفئات المستهدفة في شكل كيانات مجتمعية جماعية غير رسمية، يتم انتخابها وهيكلتها، يلي ذلك هيكله اللجان (رئيس، أمين صندوق، سكرتير عام). وتتضمن تلك الخطوة بناء علاقات الشراكة مع أصحاب الواجبات من الجهات الحكومية المعنية بعمل القطاع (زراعة، صحة، تعليم، إعاقة، أطفال في خطر). بعد ذلك مباشرة، تبدأ عملية مستمرة، تتمثل في العمل على بناء قدرات ممثلي الكيانات المنتخبة، ومجالس إدارة الجمعيات الشريكة على مفاهيم وآليات النهج الحقوقي.

وتعتبر عملية تكوين اللجان المجتمعية من خلال عمليات ترشيح أعضاء والإعلان عن برنامج انتخابي (خصوصًا لجان أطفال في خطر)، والتصويت من قبل القاعدة الشعبية - خطوات تعلم وممارسة للديمقراطية. كما تعد خطوات تعليم للحقوق وتمكين لأعضاء المجتمع على اختيار ممثليهم. فقد ذكر أحد أعضاء تلك اللجان "أنا فخور بأنني عضو لجنة مجتمعية؛ حيث تم اختياري طبقًا لانتخابات نزيهة". ويركز الأعضاء المنتخبون على سمة النزاهة في عملية الانتخابات فهو ما يفترقه المواطن المصري في الحياة العامة خصوصًا قبل الثورة. ولكن دعنا نطرح التساؤل التالي... هل كانت هناك حاجة ملحة لتكوين الكيانات المنتخبة بأشكالها المختلفة؟ أكدت مواصفات الوضع السابق لتدخلات النهج الحقوقي على وجود حاجة ملحة لتكوين الكيانات المنتخبة،

1 - مثال للكيانات المجتمعية : تكوين منظمات الفلاحين وتطورها

يمكن إيجاز تحليل عملية تكوين وتطور منظمات الفلاحين في المراحل التالية:

1.1.1. بداية صعبة : روابط محلية

قامت فكرة تكوين منظمات الفلاحين على مشاركة كاملة وفعالة للقاعدة الشعبية من صغار الفلاحين، حيث تراوح حجم القاعدة الشعبية بكل مجتمع من 200 إلى 250 مزارعًا. واتخذت خطوات الانطلاق شكل روابط على مستوى المجتمعات المحلية، وقد تم الترويج لعملية تكوين تلك الروابط من خلال الاتصال المباشر بصغار المزارعين وعن طريق عقد ندوات إرشادية وزيارات منزلية ولقاءات توعية بأهمية تلك الروابط؛ وذلك لعرض فوائدها ووضع معايير للاشتراك فيها. وبالرغم من النجاح الملحوظ لتكوين الروابط المحلية، فإن صعوبات واجهت عملية التكوين، تمثلت في :

- تخوف المزارعين من العمل الجماعي.
- صعوبة مشاركة المرأة في الكيان الزراعي.
- قلة الوعي لدى المزارعين.
- صعوبة تغيير ثقافة المزارع.

2.1. المبادئ والقيم أساس التكوين

اعتمدت الهيئة في عملية التكوين على مبادئ التمكين والشفافية والعدالة الاجتماعية وعدم التمييز؛ حيث تم إتاحة الفرصة كاملة لجميع فئات المجتمع في الاشتراك وعملية الاختيار وتمثيل تلك الكيانات. كما تم حفز المرأة في المشاركة وتشجيعها في جميع خطوات تكوين الكيانات. وهذا ما أكده المزارعون أنفسهم وأعضاء اللجان المنتخبون.

3.1. التمثيل والاختيار وممارسة الديمقراطية (اللجنة المنتخبة)

من داخل الروابط التي تم تشكيلها داخل المجتمعات المحلية، كان لا بد من انتخاب مجموعة ممثلة عن هذه الرابطة لتدير الشؤون الداخلية والخارجية التي تخص الكيان الزراعي، ومن ثم تم فتح باب الترشح لإجراء انتخابات لاختيار لجنة لتمثيل الكيان على مستوى كل مجتمع فرعي من المجتمعات المستهدفة. وتمثلت الأدوار والمسئوليات الرئيسة لكل لجنة فيما يلي:

- التواصل مع المزارعين وإقناعهم للاشتراك في الكيان.
- التخطيط.
- طرح المشكلات وتبني القضايا المتعلقة بالمزارعين وعرضها على المسؤولين.

كما تم الاتفاق على إقرار اشتراكات سنوية لعضوية الكيان واستخراج كارتنيهاات للأعضاء. وقد أشار أعضاء اللجان وممثلو مجالس إدارة الجمعيات إلى نزاهة عملية اختيار أعضاء اللجان المنتخبة بشكل ديمقراطي. وقد واجه المشروع بعض الصعوبات أثناء تلك المرحلة، تمثلت في:

- صعوبة جمع الاشتراكات قبل تقديم الخدمة.
- حداثة فكرة اللجنة المنتخبة والانتخابات الحرة.
- في بعض المجتمعات كانت توجد مجاملات بنسبة قليلة في تقديم الخدمات (مجتمع بطبيعته قائم على القبليّة والمجاملات).

4.1. الهيكلية من خلال دعم فني

ومع انتهاء عملية الانتخاب والاختيار، قام أعضاء الكيان وبدعم فني من الهيئة بهيكلية اللجنة المنتخبة الممثلة للكيان - باختيار رئيس وسكرتير وأمين صندوق (مثلا في شكل مندوب مالي) وأعضاء. ولضمان استمرار مشاركة جمعيات تنمية المجتمع في الكيان، ولضمان الربط بين دور تلك الجمعيات والكيان، تم اختيار اثنين من أعضاء مجلس إدارة الجمعيات كأعضاء في لجنة الكيان وبمشاركة أعضاء اللجنة الممثلة وبدعم فني خارجي، تم تصميم لائحة تنظم العمل بالكيان تضمنت أدوار الكيان الأساسية ومواعيد الاجتماعات وطبيعة المبادرات والقضايا التي قام الكيان بتبنيها، كالتابعة والإشراف والتخطيط والقرارات التي يقوم الكيان باتخاذها.

5.1. التحول إلى الشكل الرسمي من أجل الاستمرار

أثناء ممارسة اللجنة المنتخبة لدورها الرئيس على مستوى كل محافظة، سعت فيما بعد لتحويل الكيان الزراعي إلى مؤسسة شرعية وقانونية، حفاظا على استمرارية النجاحات التي تحققت. وقد برر الشركاء ضرورة ذلك السعي للأسباب التالية:

- تمكين الكيان من قدرته على التحرك.
- تمكين الكيان من قدرته على التأثير.
- فعالية الشكل الرسمي في حل المشكلات.
- إيجاد نظام أرباح وخسائر للمزارع في شكل رسمي متفق عليه مسبقاً.

وقد نتج عن ذلك إشهار وتسجيل الجمعية التعاونية الزراعية لإنتاج وتسويق المحاصيل غير التقليدية بمحافظة بني سويف عام 2010.

2 - تحليل عام لتجربة الكيانات المنتخبة بالهيئة القبطية الإنجيلية

لعل أهم ما يميز تجربة النهج الحقوقي بالهيئة القبطية الإنجيلية هو ما يسمى بالكيانات المنتخبة. فهي تجربة تؤدي إلى تمكين أصحاب الحقوق من الانتقال من العمل الفردي إلى العمل الجماعي المنظم القائم على المشاركة وحق التعبير وحق اختيار ممثليهم وحق ممارسة الديمقراطية في اختيار ممثليهم. كما أنها تجربة تمكن أصحاب الحقوق من الضغط على أصحاب الواجبات لأداء واجبهم. والتساؤل هو: لماذا لم تتخذ منظمات حقوق الإنسان السبق في عمل تلك الكيانات المجتمعية بناءً على المشاركة والانتخاب؟ ... الإجابة تتمثل في سببين: الأول هو أن منظمات حقوق الإنسان المصرية ليس لديها القدرة المؤسسية على التواصل والانتشار الأفقي بقري ومدن مصر، مثل الانتشار الذي تتمتع به جمعيات تنمية المجتمع، والسبب الثاني أن منظمات حقوق الإنسان غالباً ما تبني استراتيجية الدعاوى القضائية في إقرار الحقوق المنتهكة.

أقرت المجتمعات والجمعيات الأربع بقطاع الصحة الإنجابية بأن اللجان المحلية المنتخبة كآلية للتمكين تجربة ناجحة، خاصة وأنها أول مرة يتم تطبيقها داخل المجتمع. فقد ساعدت هذه اللجان في عملية التخطيط والتنفيذ والمتابعة لأنشطة المشروع. كما ساهمت هذه التجربة في زيادة وتفعيل مشاركة المجتمع، خاصة في تنفيذ الأنشطة ومتابعتها والمساعدة في حل المشكلات والوصول للمسؤولين. ففكرة اللجنة المنتخبة تعتمد أساساً على مبدأ الديمقراطية واختيار ممثلين عن القرية لعرض المشكلات، ومكنت هذه اللجان بالفعل الفئة المستهدفة للوصول إلى حلها.

إشكالية ثانية واجهت تلك اللجان، وهي تعارض المصلحة العامة مع المصالح الفردية. وهو تحد يربح إلى الثقافة المجتمعية خاصة في المجتمعات الريفية والتي تعتمد على المحاباة والنظر إلى تحقيق المنافع الفردية على حساب المصالح الجماعية.

كما برزت إشكالية أخرى، تتمثل في صعوبة عملية التكوين للكيانات المنتخبة واعتراض عليها أثناء ندوات التوعية بعض أعضاء مجالس إدارة الجمعيات في بعض المجتمعات لاعتقادهم أن الكيانات المنتخبة الجديدة سوف تسحب البساط من الجمعيات. وقد تم مواجهة ذلك من خلال التوضيح بأن الكيان المنتخب لا يؤثر إطلاقاً على الدور الأساسي لتلك الجمعيات. كذلك برز عدم اقتناع بعض المزارعين بدور

الكيان في بداية الأمر، قامت الكوادر الموجودة بالجمعية بمعالجته بتبني الفكرة ونشرها وإقناع بعض المزارعين مما نتج عنه إقبال المزارعين على سداد الاشتراكات.

3 - تكوين لجان الدعوة وكسب التأييد

في بعض المشروعات أو القطاعات (قطاع الصحة الإنجابية)، تم تكوين لجان للدعوة بجانب اللجان المجتمعية المنتخبة. وتختلف لجان الدعوة عن اللجان المنتخبة في أنها لجان تم تكوينها بالاختيار وليس بالانتخاب، طبقاً لمعايير الموقع المجتمعي أو الوظيفي، حيث يكون الهدف منها هو اختيار قضية الدعوة الخاصة بالقطاع، والتخطيط لها وتنفيذها ومتابعتها.

تكوين لجنة الدعوة بمجتمع أبو الذهب بالمنيا: بعد عرض نتائج البحث السريع بالمشاركة على صناع القرار من الشخصيات المحلية والتنفيذية ورجال الدين (المسلمين والمسيحيين) والقانونيين والإعلاميين والتربويين، وبعد عرض نتائج البحث أيضاً على القيادات المجتمعية بالقرية، وعلى مجلس الإدارة وأعضاء اللجنة المنتخبة؛ تم تشكيل اللجنة بكامل رغبتهم لتبني بعد ذلك قضية على المستوى المحلي..

فعلى سبيل المثال، فإن لجنة الدعوة بقطاع الصحة هي كادر تنظيمي محلي لإدارة ومتابعة وتقييم واستمرارية أنشطة الدعوة وكسب التأييد. وتتكون اللجنة من 15 عضواً، جميعهم من المجتمعات المستهدفة، يتم تدريبهم على مفهوم النهج الحقوقي ومفهوم الدعوة وكسب التأييد وآليات واستراتيجيات كسب التأييد. والأعضاء فيها متطوعون يمثل دورهم في اختيار قضية الدعوة والتخطيط لها بدعم فني من متخصصين، وهم من يقومون بتحريك المجتمع ومخاطبة أصحاب المسؤولية، وجذب الداعمين لصالح قضية الدعوة. وهم من يقومون بتمثيل المجتمع أمام صناع القرار. ويتم اختيارهم طبقاً لطبيعة قضية الدعوة، وطبقاً لمعايير النوع والمهنة والتخصص الملائم. وفي هذا الإطار، تقوم كل جمعية أو مؤسسة باختيار أعضاء لجنة الدعوة طبقاً للآتي:

- ممثلين من الكادر التعليمي (مدرس، ناظر، مدير مدرسة)
- ممثلين من الوحدة الصحية (الطبيب)
- ممثلين من الإدارة الصحية التابع لها القرية
- ممثل من وزارة التضامن الاجتماعي
- ممثل من الوحدة المحلية للقرية
- ممثلين من رجال الدين أو القيادات الدينية بالقرية
- ممثل من القيادات الطبيعية المحلية أو الشعبية.

وبطبيعة الحال فإن التوازن حسب النوع لا يمكن فرضه بحكم الوظائف التي تحدد الأعضاء.

III - تحليل الوضع الراهن بالمشاركة

تتضمن عملية تحليل الوضع الراهن العناصر الآتية:

- تحديد الحقوق المنتهكة.
- تحديد الأطراف الثلاثة المعنية بالحقوق والواجبات بناء على القضايا والسياسات واللوائح والموازنات والقرارات والسلطات المرتبطة بتلك الأطراف.
- تحديد الأسباب الجذرية المباشرة وغير المباشرة لعدم الحصول على الحقوق.
- تحليل الأنماط، أي تحديد العلاقة بين أصحاب الحقوق وحاملي الواجبات في المستويات المختلفة.
- تحليل القدرات ورصد فجوات الأداء لدى أصحاب الحقوق؛ ليصبحوا قادرين على المطالبة بحقوقهم، ولدى حاملي الواجبات؛ ليصبحوا قادرين على الوفاء بالتزاماتهم.

تقوم الهيئة القبطية الإنجيلية بالقطاعات الأربعة بعملية تحليل الوضع الراهن بالاستناد إلى مبدأ المشاركة، بمعنى أن أصحاب الحقوق هم من يقومون برصد فجوات الحقوق وإدراكها وتحليلها، وبالتالي يستطيعون وضع أولوياتهم وتصميم تدخلاتهم بناء على ذلك. يتم هذا من خلال تنفيذ دراسة قطاعية تركز على تحديد فجوات الحقوق بقطاع معين: زراعة، إعاقة، صحة، أطفال في خطر. وهنا، تبنت الهيئة أسلوب البحث السريع بالمشاركة من منظور حقوقي؛ حيث يكون الهدف من عملية تحليل الوضع الحالي ما يلي:

- رصد لفجوات الحقوق بين أصحاب الحقوق وكافليها في مجال الزراعة بالمناطق المستهدفة.
- رصد سلوكيات أصحاب الحقوق ودرجة وعيهم وتمكينهم ومشاركتهم.
- رصد سلوكيات أصحاب المسؤولية (كافلي الحقوق) ودرجة وفائهم والتزامهم.
- رصد الأسباب الأساسية والجذرية لتلك الفجوات.
- رصد الآثار المترتبة على تلك الفجوات.
- رصد للداعمين (جهات داعمة للقضايا، مثل: الإعلام والمراكز البحثية والمجالس المتخصصة)
- رصد لبعض السياسات والقوانين (المتعلقة بالقطاع) المنتهكة أو غير المفعلة.
- رصد فجوات النوع الاجتماعي؛ الرجل والمرأة (الغني والفقير، المتعلم وغير المتعلم)
- رصد للموارد المستغلة وغير المستغلة.

وتجدر الإشارة إلى أن الهدف من الدراسة القطاعية ليس مجرد جمع بيانات لتحديد مشكلات، وإنما هي في المقام الأول مرحلة لوضع خطة تدخل أو برنامج عمل لحزمة منظمات المجتمع المدني بالمحافظة أو القطاع المستهدف.

أثناء الدراسة، يتم تدريب أعضاء الحزمة واللجان المنتخبة على عملية تحليل المشكلات والقضايا من منظور حقوقي (الجدول التالي يوضح نموذجاً لعملية التحليل بناءً على منظور حقوقي)

هل السبب يرجع إلى				الأسباب	القضية أو المشكلة
القوانين	الداعمين	أصحاب المسؤولية	أصحاب الحق		

IV - بناء قدرات الشركاء في إطار النهج الحقوقي

الكيانات التنظيمية الأخرى التي تم تبنيتها في إطار النهج الحقوقي بالمجتمعات المستهدفة بقطاع الصحة الإنجابية كانت تتمثل في: (1) تشكيل شبكة قومية علي المستوى الإقليمي، (2) تشكيل لجان منبثقة من لجنة الدعوة.

يعتمد نجاح الشركاء في القيام بأدوارهم على قدرات كل شريك، وهل هي قدرات عالية أم منخفضة؟ كما يعتمد نجاح تكوين المنظمات الجديدة على فعالية أنشطة بناء القدرات التي تتم قبل وأثناء وبعد عملية التكوين. هذا، ويعتمد النهج الحقوقي الذي تتبعه الهيئة على توفير حزمة مكثفة من أنشطة بناء القدرات استهدفت عدة مستويات معنية من الشركاء.

وقد تم ذلك بناءً على منهجية واضحة وخطة موضوعة مسبقاً تميزت بالمرونة في التنفيذ طبقاً للاحتياجات. فقد أكد الشركاء بالقطاعات الأربعة، أنه تم توفير أنشطة بناء القدرات لكل من: فريق عمل المشروع بالهيئة الإنجليزية واللجان المنتخبة والجمعيات الأهلية ولأصحاب الحقوق أيضاً. والجدير بالذكر، أنه تم تقديم تلك الحزمة من خلال عدة قنوات مختلفة تراوحت ما بين: ورش عمل، أنشطة تعلم ذاتي، تبادل خبرات، تطوير أنظمة داخلية ولوائح عمل، دعم فني قانوني، دعم فني مؤسسي، التواصل مع الجهات الحكومية، أو دعم فني في مجال القطاع، مثل: الدعم الفني الزراعي في مجال التسويق وأساليب الزراعة، ومعاملات ما بعد الحصاد، والتفاوض مع القطاعين الخاص والحكومي. واشتملت أنشطة بناء القدرات في إطار النهج الحقوقي على العناصر التالية:

1 - تقييم القدرات المؤسسية

أكدت فئات المشروع المختلفة أنه تم تقييم القدرات المؤسسية للجمعيات ولم يتم للكيانات. وقد تم التقييم المؤسسي مشاركة بين أعضاء مجلس الإدارة وموظف الهيئة باستخدام استمارة قياس القدرات.

2 - أنشطة ومجالات بناء القدرات

تعددت أنشطة بناء القدرات، بحيث استهدفت كل المتدخلين والمعنيين من جمعيات أهلية ولجان منتخبة ولجان دعوة، وشركاء حكوميين (أصحاب الواجبات)، وكذلك أصحاب الحقوق. وعلى سبيل المثال، شملت أنشطة بناء القدرات للجمعيات الأهلية واللجان المنتخبة مواضيع القيادة وتداول السلطة والإدارة المالية والعمل الجماعي وبناء الفريق والاستمرارية وتعبئة الموارد ومعاملات ما بعد الحصاد والتخطيط الاستراتيجي والنوع الاجتماعي والكتابة الفنية للتقارير علاوة على إدارة الخدمات والمتابعة والتقييم والبحث السريع بالمشاركة وكتابة مقترح مشروع والتشبيك والعلاقات مع المجتمع والاتصال والتفاوض وتبادل الخبرات.

3 - تأثير أنشطة بناء القدرات

أكدت جميع فئات شركاء المشروع على أن أنشطة بناء القدرات كان لها تأثير على جميع المستويات التي تم استهدافها بتلك الأنشطة.

↔ الكيانات الجديدة واللجان المنتخبة، فقد أدى بناء القدرات إلى:

- وجود مهارات وقدرات متخصصة في عمليات التفاوض مع الجهات المعنية.
- القيام بخطوات وإجراءات منظمة لتبني القضايا والمشكلات التي تخصهم.
- تسجيل المنظمات والكيانات الرسمية الجديدة.

↔ الجمعيات الأهلية، فقد أدت أنشطة بناء القدرات إلى:

- زيادة القاعدة الشعبية ورسوخها داخل المجتمع.
- الحصول على تمويلات من جهات تمويلية أخرى.
- فتح قنوات اتصال مباشر بين مجالس الإدارات والجهات الحكومية.
- وجود رؤية ورسالة واضحة تعبر عن الغرض من وجود الجمعية.

↔ الجهات الحكومية، فقد انعكس مردود بناء القدرات في شكل:

- كسر الحاجز بين الجهات الحكومية وأصحاب الحقوق.
- التفاعل مع المشكلات والقضايا التي يعبر عنها أصحاب الحق ووضعها في أولويات اهتمامهم.
- التعمق في تحليل مشكلات وقضايا بدون التعامل مع ظواهرها.
- التخطيط من قبل الجهات الحكومية في صالح أصحاب الحق وفي ضوء الموارد المتاحة.

أما عن انعكاسات بناء القدرات على أصحاب الحقوق، فنسوقه في شكل مثال مبين أثر بناء القدرات على زيادة دخل أصحاب الحقوق من صغار المزارعين. فمن الطبيعي في قضية الحال أن نربط بين أنشطة بناء

القدرات وبين زيادة دخل صغار المزارعين، ذلك أن الهدف الأساسي من المشروع هو تحسين معيشة صغار المزارعين عن طريق زيادة دخلهم. وفيما يلي انعكاسات بناء القدرات على زيادة الدخل :

- تمكين الفلاحين من التفاوض مع القطاع الخاص والبحث عن أسواق مختلفة.
- القدرة على مقارنة العقود التسويقية المقدمة.
- القدرة على دراسة السوق وخلق كوادر تسويقية وخلق فرص عمل من خلال الفرز والتعبئة.
- التدريبات الفنية المنفذة أدت إلى تقليل المدخلات الزراعية؛ مما قلل تكلفة الزراعة وزاد من الربحية.
- البدء في بناء كوادر جماعية وتعليم حرف ومهارات داخل المجتمع، مما أدى إلى توفير يد عاملة وتقليل التكاليف وزيادة الإنتاج بما يؤدي إلى زيادة الدخل.
- إنشاء قاعدة بيانات للحاصلات والأسواق واحتياجات المزارعين، وشراء مستلزمات الإنتاج بأسعار مخفضة والقدرة على الاتصال بالجهات الحكومية.
- زراعات غير تقليدية، أدت إلى زيادة الدخل وحصول الفلاحين على تقاو عالية الجودة بسعر مخفض، وأسمدة مدعمة أدى إلى تقليل التكاليف، وبالتالي زيادة العائد من الفدان.
- توطيد العلاقات مع الأجهزة الحكومية؛ أدى إلى الحصول على خدمات من جهاز تحسين الأراضي؛ مثل: الحرث والتسوية، وكل هذا أدى إلى تقليل تكاليف العمليات الزراعية.

الخلاصة: بناء القدرات أمر ضروري لكي يستطيع كل شريك القيام بدوره في إطار النهج الحقوقي. كما أن إحدى الميزات التنافسية للنهج القائم على حقوق الإنسان هو أن تنمية القدرات لا تتعلق بإيصال الخدمات فقط، بل إنها تنصّ - أيضا - على تقديم المشورة السياسية، ورفع وتيرة الوعي والحشد الاجتماعي.

الفصل السادس :

مسارات التنفيذ :
النهج الحقوقي على
مستوى الممارسة

مسارات التنفيذ: النهج الحقوقي على مستوى الممارسة

يتطلب مسار التنفيذ في النهج القائم على الحقوق أن يتم ربط الحقوق بالنتائج أثناء تصميم التدخلات الاستراتيجية. فالنتائج تعبر عن التغيير المنشود، ولذلك يمكن الانطلاق التساؤل التالي: ما نوع التغيير المطلوب في النهج القائم على حقوق الإنسان؟ وتتطلب الإجابة توضيح المفاهيم التالية:

- الأثر أو المردود: التغييرات الإيجابية المستدامة في حياة وكرامة ورفاهية الأفراد والشعوب.
- النتيجة: التغييرات القانونية والسياسية والمؤسسية والسلوكية التي تؤدي إلى أداء أفضل لأصحاب الحقوق للمطالبة بحقوقهم، وللقائمين بالواجبات للوفاء بالتزاماتهم.
- المخرجات (النواتج): السلع والخدمات والمهام المنجزة والأهداف التي يتم تحقيقها لتنمية قدرات أصحاب الحقوق والقائمين بالواجبات وقدرات الأنظمة الوطنية لحماية حقوق الإنسان.
- العملية: تضمن مبادئ حقوق الإنسان وتكون تشاركية وشمولية وشفافة لكل من القائمين بالواجبات وأصحاب الحقوق، وخصوصاً لأعضاء المجموعات المعرضة للتمييز أو التهميش. وهو ما يميز النهج الحقوقي عن منهجيات التنمية الأخرى كما ذكرنا سابقاً.

كما أن ربط النهج القائم على حقوق الإنسان مع أساليب الإدارة القائمة على النتائج سوف يكفل تحقيق الأهداف على الوجه الصحيح. فمعايير حقوق الإنسان توجه تعريف النتائج والمخرجات (النواتج)؛ لأنها تخبرنا عن التغيير المرغوب فيه في الأداء. وهذا يعدُّ أمرًا مطلوباً لأصحاب الحقوق للمطالبة بحقوقهم وللقائمين بالواجبات للوفاء بالتزاماتهم.

تعتمد تجربة الهيئة القبطية الإنجيلية في وضع النهج القائم على الحقوق في مسار التنفيذ، على كيفية الانتقال من فجوات الحقوق التي تم تحديدها أثناء مرحلة التخطيط إلى تحديد الأولويات بالمشاركة وصياغة مقترحات مشاريع للتنفيذ، ثم اتباع استراتيجيات محددة للنهج الحقوقي. وفي هذا الفصل سيتم تناول عنصرين، الأول هو تحديد الأولويات وتصميم التدخلات، والثاني هو تنفيذ البرامج من خلال عدة استراتيجيات.

1 - تحديد الأولويات وتصميم التدخلات

ويتضمن ذلك ما يلي:

- وضع الأهداف والاستراتيجيات.
- وضع التدخلات المناسبة وتجميعها في صورة مشروعات وبرامج مع التأكيد على أهمية وضوح الأهداف والمدخلات والمخرجات لكل برنامج.
- اختيار التدخلات التي تعمل على تقليل أو سد فجوات الأداء لدى الأطراف المختلفة.

تقوم الهيئة في برامجها الأربعة بتجميع الشركاء في لقاء موسع لتحديد الأولويات والأهداف وتصميم التدخلات. ويتم اللقاء بحضور استشاري يقوم بدور المدرب والميسر في الوقت نفسه، من خلال تقديمه المعلومات والمعارف اللازمة لفهم وإدراك عملية صياغة الأهداف وتصميم التدخلات وربط الحقوق بالنتائج وهو ما يعكس دوره كمدرّب. أما دوره كميسر، فيتمثل في منح الفرصة للشركاء والمشاركين في تطبيق المعرفة بشكل يتلاءم مع ظروفهم ومجتمعاتهم، ليكون المنتج النهائي لعملية التصميم تشاركيًا. وهو ما يطلق عليه التصميم بالمشاركة. ويتم ذلك من خلال ورشة عمل تصل فترتها إلى ثلاثة أيام، يعقبها تكليفات وواجبات لفرق عمل من المشاركين من أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء اللجان المنتخبة لوضع الصياغة النهائية. ومن خلال قيام الأعضاء بتنفيذ التكليفات، يقوم فريق عمل من الهيئة الإنجليزية بعمل زيارات ميدانية لتقديم دعم فني لصياغة المنتج النهائي استنادًا إلى نموذج محدد. وهو في الواقع هو نموذج مبسط تم اختباره وتبسيطه عدة مرات، ويتضمن العناصر التالية:

1. البيانات الأساسية.
2. وصف وتحليل القضية/ المشكلة.
3. وصف المستهدفين من المشروع.
4. الإطار المنطقي للمشروع.
5. الخطة التنفيذية للمشروع ويتبعها:
 - مصفوفة متابعة الأنشطة داخليًا بالجمعيات.
 - خطة استمرارية للمشروع.
6. الهيكل الوظيفي.
7. الموازنة التقديرية.
8. المشاركون في كتابة مقترح المشروع المجتمعي⁽⁹⁾.

وتطرح عملية التصميم بالمشاركة بعض الإشكاليات، أولها أن بعض الجمعيات ما زالت تتعامل مع الدعم البسيط الذي تقدمه الهيئة على أنه منحة يجب أن تستفيد منها الجمعية، كما يطرح إشكالية اعتماد معايير تعيين فريق عمل للتنفيذ، من عدمها تمامًا وثقافة المحاباة : اضعف إلى ذلك إشكالية التساوي في قدر المنحة المسندة مع الجمعيات الأخرى، حتى لو كانت طبيعة المقترح لإحدى الجمعيات تتطلب تمويلا أكبر من الجمعيات الأخرى.

2 - تنفيذ البرامج : استراتيجيات عديدة

يتم إشراك أعضاء اللجان المنتخبة بالشراكة مع جمعيات تنمية المجتمع في تصميم وتنفيذ التدخلات الخاصة بالنهج الحقوقي، ويمكن تصنيفها كالتالي:

- أنشطة الإلحاق.
- التدريب والتعليم وبناء القدرات.
- الدعوة والتعبئة المجتمعية.
- تقديم الخدمات المباشرة.
- إتاحة وتداول المعلومات.

1.2. أنشطة إلحاق

وهي خدمات موجودة بالمجتمع، وقد لا يعرف عنها أصحاب الحق، أو أنهم لا يستطيعون الحصول عليها فيحتاجون إلى إلحاقهم بتلك الخدمات. بمعنى آخر: "خدمة موجودة/ متوافرة بالمجتمع وغير معروفة للمزارعين أو المعاقين، أو خدمة موجودة بالمجتمع ومعروفة للمزارعين أو المعاقين ولكن لا يستطيعون الحصول عليها لأي سبب من الأسباب".

2.2. أنشطة التدريب والتعليم وبناء قدرات

وهي أنشطة تستهدف أصحاب الحق وكفاليه والداعمين، وهنا يتم استهداف كل فئة بما يلي:

- المعارف الخاصة بالحقوق لأصحاب الحق.
- المهارات اللازمة للوصول والمطالبة بالحقوق لأصحاب الحق.
- المعارف الخاصة بالحقوق لكفالي الحق والداعمين.
- المهارات اللازمة لكيفية الوفاء والالتزام بالحقوق لكفالي الحق والداعمين.

3.2. أنشطة تدخلات مباشرة

وهي أنشطة يقوم بها إما أصحاب الحق أنفسهم أو الجمعيات الأهلية أو أعضاء اللجنة المنتخبة لمواجهة مشكلات بسيطة لا تتطلب تدخل مسئولين. وتكون بالتالي تنفيذًا مباشرًا من الجمعية أو أصحاب الحق، مثل قيام المزارعين بتطهير الترع والمساقى، حفر آبار، تنفيذ نماذج كومبوست.

4.2. أنشطة دعوة وكسب تأييد

قضية أو مشكلة لها علاقة بقانون أو سياسة أو قرار (سند شرعي) وقد لا يوجد قانون أو قرار يدعم القضية.

- يوجد قانون أو قرار، ولكنه غير ملائم ويحتاج إلى تعديل.
- يوجد قانون أو قرار ولا يتم تطبيقه، وبالتالي يحتاج القانون إلى تفعيل.

وهكذا، فإن أنشطة الدعوة هي أنشطة تتطلب إصدار أو تعديل أو تفعيل قوانين أو قرارات تخص قضايا أصحاب الحقوق. وبناء على هذا التصنيف، يقوم ممثلو كل مجتمع بتحديد التدخلات المقترحة في جدول منفصل، يوضح كل واحد تصنيفًا واحدًا من التصنيفات الأربعة السابق ذكرها. وتجب الإشارة إلى أن تلك المقترحات تحتاج إلى مناقشة نهائية مع المجتمعات المستهدفة من خلال حوار مباشر مع فريق عمل المشروع، وربما يحتاج الأمر إلى عملية فلترة أو تركيز لتلك التدخلات للوصول إلى إطار عام نهائي لشكل تلك التدخلات. في هذه الحالة، يمكن صياغة هذا الإطار في شكل مقترح عام نهائي يخص كل مجتمع على حدة.

وفيما يلي نموذج الجداول الخاصة بمقترح التدخلات لإحدى القرى:

نموذج إطار عمل مقترح للتدخلات الخاصة بقرية بها

أولاً: إطار عام مقترح لأنشطة الدعوة وكسب التأييد لجمعية بها

الزمن		المسؤول		المدف	المشكلة	نشاط الدعوة
إلى	من	منفذ	منسق			
نهاية المشروع	أكتوبر 2010	مديرية الري إدارة الري المزارعون الجمعية	الهيئة الجمعية	توفير مياه الري	قلة مياه الري	تفعيل القرارات الصادرة من وزارة الزراعة والخاصة بتطهير الترع والمصارف، وكذلك تفعيل القوانين (34م - 38) بالقانون رقم 12 لسنة 1984م.
نهاية المشروع	أكتوبر 2010	مديرية الري إدارة ري بني سويف المزارعون الجمعية	الهيئة الجمعية	توفير مياه الري	قلة مياه الري	العمل على إصدار قرار من وكيل وزارة الري؛ وذلك لإصلاح بئر للري الإرتوازي الحكومي بالقرية.
نهاية المشروع	أكتوبر 2010	وكيل وزارة الزراعة الجمعية اللجنة	الهيئة الجمعية اللجنة	توفير الأسمدة للمزارعين المستأجرين بأسعار مناسبة ومن مصادر آمنة	عدم وجود كميات كافية من الأسمدة وارتفاع أسعار الأسمدة	العمل على تفعيل قرار وزير الزراعة، والذي يعمل على حصول المستأجر الفعلي على الأسمدة من الجمعية الزراعية.
نهاية المشروع	أكتوبر 2010	الجمعية وكيل وزارة التأمينات بني سويف	الهيئة الجمعية	زيادة الأيدي العاملة	قلة الأيدي العاملة لعدم وجود تأمين	العمل على إصدار قانون أو قرار لحماية العامل الزراعي، وذلك من التأمينات.
نهاية المشروع	أكتوبر 2010	وكيل وزارة الري والصرف، ومديرية ري و صرف بني سويف ومهندسو الصرف الجمعية	الهيئة اللجنة	صيانة شبكات الصرف المغطى وصلاحياتها دائماً	سد وانسداد غرف تفتيش الصرف	تفعيل القانون رقم 18 لسنة 1986م والخاص بتجريم سد شبكات الصرف المغطى.

ثانياً: نموذج إطار عام مقترح لأنشطة بناء قدرات ورفع الوعي الحقوقي بجمعية بها

الزمن		المسؤول		المشكلة	الهدف	الهدف	النشاط
إلى	من	منفذ	منسق				
نهاية المشروع	أكتوبر 2010	أحد الاستشاريين	الهيئة عضو لجنة	قلة مياه الري وعدم وعي المزارع بها	المزارعون، مصرف الحوض بالجمعية الزراعية، مدير إدارة ري قليب	توفير مياه الري	رفع وعي المزارعين بتطهير المصارف وعدم إلقاء القمامة والمخلفات المنزلية بالترع الكبيرة والصغيرة.
نهاية المشروع	أكتوبر 2010	أحد الاستشاريين	الهيئة عضو لجنة	قلة خصوبة التربة	المزارع، جهاز تحسين الأراضي	زيادة خصوبة التربة	رفع وعي المزارعين بأهمية عمل تحليل التربة، وأهمية استخدام السماد العضوي «الكومبوست» بدلا من الكيماوي، ورفع وعي الفلاحين لاستخدام الميكنة الزراعية.
نهاية المشروع	أكتوبر 2010	أحد الاستشاريين	الهيئة اللجنة	ارتفاع أسعار الأسمدة، وقلتها	المزارعون، مدير الجمعية الزراعية	توفير الأسمدة بأسعار رخيصة	رفع وعي المزارع ومعرفته بحصته الرسمية في الأسمدة، ومتابعتها بدلا من تصرفها في السوق السوداء.
نهاية المشروع	أكتوبر 2010	أحد الاستشاريين	الهيئة اللجنة الجمعية	انسداد غرف التفتيش وتجديد شبكات الصرف وصيانتها	المزارعون مهندسو الصرف الزراعي	زيادة خصوبة الأرض، تنقيتها للزرع	رفع وعي المزارعين بأهمية شبكة الصرف الزراعي المغطى، وبناء القدرات الحكومية وتوعيتهم بذلك.
نهاية المشروع	أكتوبر 2010	أحد الاستشاريين	الهيئة اللجنة الجمعية	عدم وصول المزارعين للأسواق الكبيرة	المزارع أصحاب شركات تسويقية	زيادة دخل المزارع	رفع وعي المزارعين بمعلومات عن احتياجات السوق، والعمل على ربط المزارعين الصغار بتعاقدات تسويقية.

نماذج من قضايا الدعوة وكسب التأييد في قطاع الصحة الإنجابية

قدم قطاع الصحة الإنجابية نماذج واقعية غزيرة وعديدة، تم تنفيذها في مجتمعات مصرية ريفية وحضرية من قضايا الدعوة المحلية والقومية. فعلى سبيل المثال لا الحصر، قدم هذا القطاع واحداً وعشرين قضية دعوة تم تبنيها من خلال مجتمعات محلية، منها قضية وحيدة تم تبنيها على مستوى قومي. وفيما يلي، قائمة بنماذج قضايا الدعوة التي سيتم تناولها بالعرض خلال هذا الجزء.

- حق الرعاية الصحية لسيدات ما بعد سن الإنجاب - جمعية شمس البر بقرية داقوف - محافظة المنيا.
- حق الفحص الطبي قبل الزواج بمجتمع الشرقاوية - جمعية تنمية المجتمع المحلي - حي شبرا الخيمة بمحافظة القليوبية.
- حق السيدات الحوامل في ولادة آمنة بمنطقتي الغمراوي وعزبة التحرير - جمعية تنمية ورعاية الأسرة - بني سويف.
- حماية الفتيات من الختان بدار السلام - جمعية روضة الإسلام لتنمية المجتمع والحفاظ على البيئة - القاهرة.
- حق الحصول على خدمات الصحة الإنجابية والصحة العامة بمنشأة الذهب - جمعية المنشية للتربية والتنمية - محافظة المنيا.
- حق المرأة في الحصول على معلومات صحية سليمة - جمعية حماية البيئة ببني سليمان - بني سويف.
- حماية الفتيات من الزواج المبكر - جمعية الصفا والمروة منشأة الشرعي - محافظة المنيا.
- حق السيدات في الفحص الطبي بعد سن الإنجاب بعزبة خير الله - جمعية تنمية المجتمع - مصر القديمة - القاهرة.
- حق مجتمع صنف الخمار في الحصول على رعاية متكاملة من التأمين الصحي - جمعية تنمية المجتمع بصنف الخمار - محافظة المنيا.
- حق الفحص الطبي قبل الزواج - جمعية هدير الحب - القاهرة.
- حق الرعاية الصحية من الأمراض المنقولة جنسياً - جمعية الحياة الأفضل بقلوصنا - محافظة المنيا.
- حق المقبلين على الزواج في الفحص الطبي - جمعية الرؤية الإسلامية بالخليفة - القاهرة.
- حق الرعاية والوقاية الصحية والعلاج من الأمراض المنقولة جنسياً - جمعية الوفاء لتطوير القرية وخدمة البيئة بشوشة - محافظة المنيا.
- تخصيص حصة داخل المدارس لتوعية الطلبة بصحة المرأة - جمعية تنمية المجتمع المحلي بإسكان الكابلات - شبرا الخيمة - محافظة القليوبية.
- حق الفحص والمشورة قبل الزواج - جمعية النشاط النسائي - القاهرة.
- قضية حق المرأة في الحصول على المعلومات الصحية السليمة - جمعية تنمية المجتمع المحلي بإبشنا - بني سويف.
- حماية الفتيات من الختان - جمعية الصداقة والإيمان - القاهرة.

- حق المواطنين بقرية الدوالة في وجود رعاية صحية متكاملة - جمعية تنمية المجتمع المحلي بالدوالة - بني سويف.
- حق المرأة من طلبة المدارس بمجتمع كوم الراهب (الروبي) في الرعاية الصحية - جمعية تنمية المجتمع بكوم الراهب الروبي - محافظة المنيا.
- حق المقبلين على الزواج في الحصول على الفحص الطبي - جمعية تنمية المجتمع المحلي بالعلامة - بني سويف.
- القضية القومية - الفحص الطبي قبل الزواج.

وسنقوم فيما يلي بتقديم نموذج حملة دعوة تمحورت حول حماية الفتيات من الزواج المبكر: جمعية الصفا والمرأة منشأة الشرعي - محافظة المنيا

انتشر الزواج المبكر في مجتمع منشأة الشرعي؛ نظراً لطبيعته الريفية ولانتشار العادات والتقاليد الموروثة بين أجيال المجتمع ليشمل من تتراوح أعمارهن بين 12 و16 سنة. وظهرت نتيجة الزواج المبكر في عدم قدرة الفتاة على تحمل مسؤولية إدارة المنزل لعدم اكتمال نضجها الفكري. وتعد إمكانية حدوث حمل في هذه السن الصغيرة أسوأ المخاطر التي تتعرض لها الفتاة، كما يعد التسرب من التعليم أحد مظاهر انتشار الزواج المبكر والذي يصاحبه زيادة نسبة الأمية بين فتيات وسيدات المجتمع فتخلفن علمياً وفكرياً عن العالم الذي يحين فيه. وتعود أسباب انتشار الزواج المبكر أيضاً إلى ما يحققه من راحة للأسرة بالتخلص من مسؤولية الفتيات، وإلى العائد المادي المجزي المقدم للوالدين جراء زواج ابنتهم؛ وإلى ما يحققه من إشباع رغبة الإكثار من الأبناء لدى الأهل لتكوين (عزوة) داخل المجتمع، وإلى قلة وعي المجتمع بالقوانين الملزمة بتحديد السن المناسبة لزواج الفتيات. وتنتشر الظاهرة بالقرية خاصة في فصل الصيف، الموافقة لفترة الإجازة الدراسية الصيفية ولعودة الشباب العاملين بالخارج.

وتتكون لجنة الدعوة العاملة على الحد من هذه الظاهرة من 15 عضواً، ينقسمون إلى سيدتين وثلاثة عشر رجلاً. وتم اختيار الأعضاء من مختلف القيادات ومن مسؤولي وأعضاء الجمعيات، والذين يتسمون باهتمامهم بالعمل في مجال التنمية. كما شارك في العضوية أيضاً أفراد من التربية والتعليم ومن العاملين في مجال الصحة ومن الإخصائين الاجتماعيين. هذا، وقد كان هناك اهتمام كبير بتوفير فرص التدريب والدعم الفني لأعضاء اللجنة في مجالات التشبيك والشراكة ومهارات التفاوض. كما تناولت التدريبات قضايا الصحة الإنجابية بجانب الدعم الفني الذي وفرته الهيئة الإنجيلية للأعضاء في إطار التخطيط والتنفيذ.

هذا، وقد اتخذت لجنة الدعوة ضمان الالتزام بزواج الفتيات عند إتمامهن سن 18 عاماً قانونياً، ووفقاً لقانون الطفل الجديد هدفاً عاماً لقضيتها واهتم الأعضاء بجذب الشركاء لكسب تأييد أكبر قدر من المؤيدين وكانوا بالأساس من القيادات المجتمعية واسر الفتيات المعنيات بالزواج المبكر. كما عمل أعضاء اللجنة على توطيد العلاقة مع الإدارة الصحية والوحدة الصحية ومستشفى سمالوط العام، هذا بجانب رجال الدين بالقرية والمأذون. وكان هذا الأخير الأكثر تأثيراً في قضية الزواج المبكر، ذلك أنه الوحيد الذي يستطيع الحصول على شهادة تسنين معتمدة لفتاة لم

تبلغ السن القانونية. لذلك كان للتأثير على المأذون بعدم استمراره في مساعدة الأهل على زواج فتياتهم القصر أثر بالغ في الحد من انتشار القضية. وحيث يتشابه دور مفتش الصحة مع دور المأذون في الإجراءات التي تتخذها والخدمات التي يقدمها، فقد تم استهدافه كشريك مؤثر آخر يقوم باستصدار شهادات تسنين الفتيات.

ولا يزال العديد من أهالي قرية منشأة الشريعي يصرون على تزويج فتياتهم في سن مبكرة، وهو ما يشكل أحد أهم العوائق والتحديات التي واجهت فريق أعضاء اللجنة أثناء العمل على قضية الدعوة، خاصة وأن بعضاً من هؤلاء الأهالي يقومون بدفع مبالغ طائلة لاستكمال مراسم زواج فتياتهم دون سند قانوني. فقد كان الأهالي يقومون بدعوة موثق من سيناء لتزويج الفتيات دون توثيق عقد الزواج (حيث اعتاد الموثقون من سيناء على عمل عقود غير موثقة، كما جرى العرف في تلك المناطق. وبالتالي لا يتعرض مأذون القرية بمنشأة الشريعي لأي مخالفات تعرضه للحبس طبقاً للقانون). كما يوجد عائق آخر واجه أعضاء اللجنة، وهو استمرار تزويج المأذون للفتيات دون شهادات الميلاد، غير أن التدخلات التي قامت بها لجنة الدعوة جعلته يحاول تغيير وجهة نظر الأهالي تجاه هذه القضية خاصة بعرض أخطار الزواج المبكر.

وفي قضية الحال كان لوسائل الإعلام المختلفة دور خاص في تزويج العقوبات التي سيتعرض لها المأذونون المخالفون للقانون المحدد لسن زواج الفتيات، مما خلف أثراً إيجابياً على مسار قضية الدعوة ونتائجها، وقد تم ذلك من خلال إذاعة شمال الصعيد والتي قامت بإجراء لقاءات إذاعية تهدف إلى عرض القضية بشكل كامل.

إن التنسيق والتعاون كاستراتيجية أولى والتوعية والتعليم كاستراتيجية ثانية، والتي استخدمتها لجنة الدعوة أثناء العمل في مجال الزواج المبكر، قد هدفت إلى عدة نقاط، أهمها رفع وعي 100 أسرة من الأسر التي تضم فتيات دون سن الثامنة عشرة. كما هدفت هذه الاستراتيجيات إلى إصدار شهادات التسنين من قبل المستشفيات العامة أو الإدارة الصحية، وذلك للوثوق بهذه الجهات من قبل كل من صاحب الحق وكافله. وأخيراً كان جذب الإعلام بجميع أنواعه للمشاركة بالقضية أحد الأهداف التي راعت تحقيقها لجنة الدعوة.

ولعل أهم قرار أصدرته لجنة الدعوة هو الالتزام الكتابي الذي تم مع المأذون بحضور شيخ القرية والقاضي وطبيب الوحدة وأعضاء اللجنة، بعدم قبول أو دعم استخراج أي شهادات تسنين للفتيات دون الثامنة عشرة. وبناء على ذلك، فإن دلائل النجاح تتمثل في المقارنة بالوضع الراهن لأهالي قرية منشأة الشريعي؛ حيث لمس الأهالي هذا التغيير بالالتزام كل من المأذون ومسئولي الإدارة المتخصصة بتنفيذ بنود القانون الخاصة بعدم عقد القران لأي فتاة لم تبلغ الثامنة عشرة. هذا، بالإضافة إلى أن الأهالي أصبحوا يحرصون على استيفاء جميع أوراق الزوجين والحرص على أن تكون كاملة وصحيحة. كما أن غياب الموثق - والذي كان يأتي من سيناء ليوثق عقود فتيات القرية - خير دليل على نجاح المبادرة؛ بسبب خوف هؤلاء الأشخاص من التعرض للمساءلة القانونية. هذا، وقد ساعد في التزام أهالي القرية بقانون الزواج الجديد تعرض أحد الأهالي - والذي قام بتزويج إحدى بناته في سن مبكرة - للحبس.

ولا ننسى أيضا عامل دعم سياسة الدولة من خلال وزارة الأسرة والسكان، التي تعمل على مناهضة الزواج المبكر والزواج غير الموثق مما أدى إلى انخفاض عدد المخالفات التي يقوم بها المأذونون في هذا الشأن. وتجدر الإشارة إلى أن الدعوة في قضية ما يمكن أن تجعل المتدخلين يسعون إلى التعرض والقضاء على. مسبباتها والتي تعد أيضا قضايا هامة مثلا، أطفال الشوارع وعمالة الأطفال، والتي تعد من أهم أسبابها الزواج المبكر، وانفصال الزوجين، نتيجة عدم التوافق بينهما. مما يعرض الأبناء إلى مخاطر الإيذاء بالشوارع.

شهادة لأشكال التلاعب بالقانون

أنا عندي 18 سنة، وكنت واحدة الإعدادية بس مكملتش علام؛ لأن أبويا فلاح على قد حاله، وعلشان كمان لى 9 أخوات 2 منهم بنات والباقي صبيان كلهم بيشتغلوا باليومية، ولما كان عندي 16 سنة جه واحد طلبني من أبويا، ولما أبويا قالي إنه وافق أنا فرحت بحاجة اسمها الجواز، ولما راحوا يكتبوا عند المأذون مرضيش يكتب العقد لأني لسه 16 سنة واني لازم يبقى عندي 18 سنة، وأبويا خاف العريس يغير رأيه فجوزني باسم أختي؛ لأن كان عندها 19 سنة رغم إنها كانت مخطوبة، وفعلا اتجوزت باسم أختي ولما جه خطيب أختي يتجوزها بعد فرحي مقدرش يتجوزها لأن المأذون مرضيش لأن أبويا قدم له شهادة الميلاد بتاعتي، واضطروا يأخروا جواز أختي رغم إن عريسها عمل ليلة الخنة ودعا الناس كلها، بس للأسف استنوا سنتين علشان يتجوزوا. (حالة من مجتمع منشأة الشريعي)

نماذج من قضايا الدعوة بقطاع الزراعة

تهدف تدخلات النهج الحقوقي في مجال الزراعة تحديداً إلى تمكين الفلاحين من تنظيم أنفسهم بشكل جماعي، بما يمكنهم من الوصول بطريقة مباشرة إلى الموارد والأسواق، ويؤثر مباشرة على دخلهم ويساعدهم على تجاوز الوسطاء.

إن العمل بشكل جماعي منظم مع شركاء آخرين يتطلب آليات معينة. وبما أن المشروع تبني النهج الحقوقي الذي يساعد على تقليص الفجوة بين صاحب الحق المزارع الصغير وكافل الحق، أي الجهات التي تمتلك الموارد والأصول العامة، فكان لا بد من تبني أسلوب الدعوة وكسب التأييد بالمشروع.

واستطاعت تدخلات النهج الحقوقي بقطاع الزراعة تبني ثماني قضايا للدعوة، منها سبع قضايا على المستوى المحلي (نقصد مستوى مجتمعات صغيرة قد تكون مركزاً أو قرية)، وقضية واحدة على مستوى أكبر، وهو مستوى محافظة بني سويف. واهتمت معظم قضايا الدعوة باحتياجات ملحة وطارئة لصغار المزارعين، فأكثر من نصفها عالج مشكلة مياه الري سواء من حيث الكم أو النوع... بمعنى مشكلة عدم كفايتها ومشكلة جودتها. واهتمت قضية واحدة بتوفير الأسمدة كأحد أهم مستلزمات الإنتاج، وأخرى بالري الخاطئ من المصارف (نتيجة الاضطراب) وتعرضت قضية أخيرة لتدهور حالة الأرض؛ نتيجة تسرب مياه الصرف الصحي على مدى ثمانية أعوام.

كيف يتم اختيار قضية الدعوة؟

أفادت البيانات الواردة من مقابلات المزارعين ومناقشات ورشة العمل أنه يتم اختيار القضية على أساس ما يلي:

- قضايا تم رصدها خلال دراسة تقدير الاحتياجات.
- ردود أفعال وشكوى المزارعين.
- عدد كبير يتضرر من القضية.
- المساحة الجغرافية المتأثرة بالقضية.
- القضية تتسبب في إحداث أضرار ومشكلات أخرى.
- قابلية القضية للحل.
- وجود بيانات صادقة وكافية عن الفئة المتضررة.

وفيما يلي، جدول يوضح قائمة بقضايا الدعوة التي تبناها المشروع ونوعها ومكانها والاستراتيجيات المتبعة والنتائج.

قائمة بقضايا الدعوة التي تبناها المشروع والاستراتيجيات المتبعة والنتائج

النتيجة	الاستراتيجية المتبعة	مستوى القضية	المكان	اسم القضية
إصدار قرار من وزير الزراعة بإنشاء محطة لرفع المياه.	التوعية بالحقوق التعبئة، التمكين، والتنسيق والتعاون	محلي	قرية باها بني سويف	حرمان المزارعين من وصول المياه الصالحة للري معظم شهور السنة
إصدار قرار من مدير إدارة الري بالفشن بامتداد فترة المناوبة لمدة 48 ساعة. إزالة الشبكة القديمة وإعادة تصميمها، وضع خطة لتطهير الترعة.	التوعية بالحقوق التمكين، والتنسيق والتعاون	محلي	قرية جعفر - الفشن بني سويف	ضعف منسوب المياه في الترعة الرئيسة (ترعة النصر)
تفعيل القانون الخاص بصرف التعويضات، وإصدار قرار بصرف نسبة 75% من قيمة التعويضات للمتضررين.	التوعية بالحقوق، والتعبئة، التمكين، التنسيق، التعاون	محلي	قرية الوقف بني سويف	صرف التعويضات المالية من تنفيذ مشروع الصرف الزراعي المغطى
إصدار قرار من المحافظ بتخصيص مبلغ مليون جنيه من صندوق خدمات المحافظة؛ لتنفيذ عمليات الإحلال والتجديد لشبكة الصرف الزراعي المغطى.	التوعية بالحقوق، التعبئة، التمكين، التنسيق، التعاون	محلي	قرية بياض العرب بني سويف	اتلاف مساحة من الأراضي الزراعية الجيدة؛ نتيجة تدفق مياه الصرف الصحي من مدينة بني سويف الجديدة
إصدار قرار من السيد وزير الزراعة بتوزيع حصص الأسمدة على الملاك والمستأجرين؛ وذلك بالقرار رقم 749 لسنة 2009 م	التوعية بالحقوق، التعبئة، التمكين، التنسيق، التعاون	مستوى إقليمي	كل مجتمعات بني سويف	صرف الحصص المخصصة للأسمدة للفلاحين أصحاب الحيازة الزراعية وليس المؤجرين
-زيادة مدة المناوبات من خمسة إلى عشرة أيام. -زيادة منسوب المياه في ترعة الدسوت؛ حتى تصل المياه إلى نهاية الترعة.	التوعية بالحقوق في الماء، التعبئة، التمكين، التنسيق، التعاون المواجهة	محلي	قرية تلة	قلة منسوب مياه الري في ترعة الدسوت بـ «تلة»؛ مما أدى إلى لجوء الفلاحين إلى الري من مصرف المحيط
اتخاذ قرار بفتح نهاية المصرف الذي تم ردمه، وتطهير المجرى المائي للمصرف، استفاد من هذا القرار أكثر من ألف مزارع ممن كانت أراضيهم مهددة بالفناء.	التوعية بالحقوق في الماء، التعبئة، التمكين، التنسيق، التعاون	محلي	قرية طحا	قيام عدد محدود من المزارعين بردم نهاية مصرف الباطن، وضم تلك المساحة المردومة إلى أراضيهم، وبالتالي انعدام صرف المياه الزائدة من تلك الأراضي.
استصدار قرار بزيادة عدد أيام المناوبة من 5 أيام 10 أيام. تطهير المساقى والمجاري الفرعية.	التوعية بالحقوق، التنسيق، التعاون، المواجهة من خلال لقاء إعلامي بين الحكوميين، والمتأثرين بالمشكلة		زمام قرية طحا	قيام بعض المزارعين بالري من مصرف إبراهيم باشا بمجتمع طحا.

نتيجةً لتبني القضايا لاحتياجات ملحة وطارئة؛ فإن بناء القاعدة الشعبية الداعمة لتلك القضايا لم يكن تحديًا، بل كان إحدى الدعائم الأساسية لنجاح تلك القضايا. وبناء على ذلك، يمكن أن نجزم وبشكل مؤكد، أن قضايا الدعوة قد أحدثت تأثيرًا إيجابيًا ومستمرًا ومبشرًا للمجتمعات التي كانت تتضرر من تلك القضايا قبل التدخل.

وكمثال التغيير الإيجابي لقضايا الدعوة نسوق قضية صرف الأسمدة المخصصة للفلاحين أصحاب الحيازة الزراعية وليس المؤجرين، حيث عانى المزارع المستأجر من قيام مالك الحيازة باستلام الحصة المخصصة من الأسمدة ليقوم ببيعها مرة أخرى للمستأجر بسعر السوق السوداء؛ مما كان يكلف المستأجر مبالغ كثيرة في تكلفة زراعة المحاصيل المختلفة أثناء الإيجار. وقد جاء الحل بإصدار قرار رقم 749 لسنة 2009 م من السيد وزير الزراعة بتوزيع حصص الأسمدة على الملاك والمستأجرين.

وعند تحليل جميع قضايا الدعوة التي تبناها المشروع، نجد أنه لم تتطرق استراتيجيات الدعوة (10) إلى استراتيجية المواجهة أو الدعاوى القضائية (قضيتان فقط تناولتا أسلوب المواجهة بجانب التعاون والتنسيق)، وأن جميع القضايا اعتمدت استراتيجية التوعية والتعليم بالحقوق، وكذلك استراتيجية التعاون والتنسيق. وهذا وإن دل على شيء فإنما يدل على العلاقات الجيدة التي بناها المشروع مع الجهات الحكومية المختلفة والمحافظة عليها من خلال تمكين ممثلي المجتمع من الاستمرار في تلك العلاقات. وسوف تستمر منظمات الفلاحين على مستوى المحافظة والتي تم انتخابها من ممثلين من المجتمعات المحلية نفسها التي تبنت تلك القضايا، في التعاون وصيانة تلك العلاقات مع كافلي الحقوق من الجهات الحكومية.

وقد لوحظ أن الترويج للقضايا وحشد الدعم يستخدم آليات اتصال وتواصل بسيطة وسهلة وملائمة للمجتمع الريفي، حيث يتم حشد المتضررين عن طريق الإقناع بخطورة المشكلة من خلال الندوات المباشرة ودور العبادة. كما كان للإعلام دور في الضغط على صانعي القرار وكسب تأييدهم، هذا بالإضافة إلى دعم القيادات الشعبية من أعضاء مجلسي الشعب والشورى ورؤساء المجالس المحلية.

وعند تحليل تلك القضايا بشكل جماعي، يلاحظ أن القضايا الثمانية قد سعت إلى تحقيق واحد أو أكثر من الأهداف التالية :

- بناء قاعدة شعبية لدعم القضية.
- التأثير على الآخرين؛ لكي يستطيعوا تقديم الدعم اللازم لتلك القضية.
- محاولة تغيير أو التأثير على التشريعات المتعلقة بتلك القضية.

10 - يمكن تعريف استراتيجية حملة الدعوة بأنها أسلوب التأثير على صنع القرار الخاص بقضية الدعوة، والتي تحقق رسالتها. واستراتيجيات الدعوة وكسب التأييد أربعة هم: (1) استراتيجية التوعية والتعليم. (2) استراتيجية المواجهة. (3) استراتيجية التعاون والتنسيق. (4) استراتيجية الدعاوى القضائية.

وقد نجح المشروع بشكل قاطع في تحقيق الهدف الأول والثاني في كل القضايا، بينما نجح في تحقيق الهدف الثالث في ست قضايا فقط من خلال إصدار قرارات، سواء على المستوى المحلي أو المستوى الإقليمي.

تأثير الحلول الخاصة بالقضايا على زيادة الدخل : أفاد المزارعون بأن حلول القضايا أدت إلى زيادة الدخل، وقد دلتوا على ذلك بأن توفير مياه الري من خلال رفع منسوب الترع وزيادة أيام المناوبة، أدى إلى توفير تكلفة نقل مياه الري بنسبة 50 %، وهي التكلفة الناتجة عن تأجير الشفطات. هذا، بالإضافة إلى ما يترتب على ذلك من زيادة في الإنتاج والفوائد الناتجة عن الري من مصدر آمن نظيف يحافظ على التربة وخصوبتها، مما يؤدي إلى إنتاج محاصيل آمنة قابلة للتصدير.

الخلاصة من تجارب الدعوة وكسب التأييد :

- التوعية بالحقوق في أنشطة الدعوة، هي هدف في حد ذاته وليست وسيلة، بخلاف أنشطة التوعية بالمشروعات التي تقدم خدمات مباشرة، وذلك لأن تأثيرها يمكن أصحاب الحقوق.
- تمثيل المرأة بلجان الدعوة يحتاج إلى إعادة نظر ببعض المناطق.
- من الصعب على أنشطة الدعوة بالمستوى المحلي أن تجذب الإعلام القومي، ولكن قد تنجح في جذب دعم الإعلام المحلي.
- استراتيجيات التعاون والتنسيق والإحاط تعتبر ناجحة على المستوى المحلي في حفز أصحاب المسؤولية للعمل.
- ليست كل مواد القانون مسلمات لا نستطيع الاقتراب منها أو الاعتراض عليها، وليس كل بنود القانون مفيدة في خدمة المجتمع، لذلك فهي تحتاج إلى التغيير والتعديل حسب الاحتياج.
- في البداية... ركزت بعض القضايا على أنشطة التوعية بالحقوق وتجاهلت الأنشطة الموجهة لصناع القرار؛ لذا كان من الضروري التركيز على الأنشطة الموجهة لصناع القرار منذ البداية عند تبني قضايا دعوة.
- بعض القضايا كانت ترتبط ارتباطاً وثيقاً، وتفسر بمبررات دينية من وجهة نظر البعض، وبالتالي لا يمكن حلها إلا من خلال رجال الدين. وهنا فإننا نؤكد على الدور الإيجابي لرجال الدين... لما له من وزن في التأثير والإقناع.
- الدرس المستفاد الأساسي هو أنه عند التفكير في المؤسسة الدينية كبديل في مواجهة قضايا الصحة الإنجابية، فلا بد من توفير المعرفة والتدريب اللازم لرجال الدين (بمعنى آخر؛ يتم تأهيلهم لهذا العمل).

الفصل السابع:

النهج الحقوقي وآليات المتابعة والتقييم

النهج الحقوقي وآليات المتابعة والتقييم

تؤكد الأمم المتحدة في كتابها الخاص «مصادر تنمية القدرات»⁽¹¹⁾ على أن نظام المتابعة والتقييم القائم على النهج الحقوقي يُعطي أهمية متساوية لكل بُعد من أبعاد متابعة أداء البرامج، وللعملية والسياق، مقارنة بنظام الإدارة القائمة على الحقوق، الذي يُعطي أهمية أكبر لأداء البرنامج. ويتم دائماً التأكيد بالعمل على إعداد مؤشرات محدّدة لقياس كل بعد من هذه الأبعاد الثلاثة.

إن معايير ومبادئ حقوق الإنسان، والأنظمة الوطنية لحماية الحقوق توجّه عملية صياغة مؤشرات الأداء ومؤشرات العملية والمؤشرات القائمة نحو سياق بعينه.

والجدير بالذكر أن مؤشرات النهج القائم على حقوق الإنسان للبرمجة الخاصة بالأمم المتحدة تحاول الإجابة على أسئلة مثل: هل يُجسّد البرنامج معايير حقوق الإنسان؟... هل يشارك أصحاب الحقوق والقائمون بالواجبات في جميع جوانب البرنامج؟... هل يتصدّى البرنامج للأسباب الجذرية لعدم إحقاق حقوق الإنسان؟... وهل يعمل على بناء القدرات لإحقاقها مستقبلاً؟

إن النهج القائم على حقوق الإنسان في أنظمة المتابعة والتقييم يدعو إلى وجود آليات عمل محددة؛ لكي تكفل مشاركة أصحاب الحقوق والقائمين بالواجبات في عملية البرمجة. ويجب أن تكفل أيضاً آليات العمل هذه وجود قدر من المساءلة عن البرنامج، ويمكن أن تكون المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان شريكاً يتمتع بامتيازات بهدف ضمان تأمين تحليل مستقل للبيانات المتوافرة.

إن آليات المتابعة والتقييم ببرامج الهيئة القبطية الإنجيلية تتضمن المتابعة والتقييم على المخرجات والعمليات معاً، كما تعتمد على المشاركة وتسترشد بمبادئ حقوق الإنسان. ويوجد بالهيئة القبطية الإنجيلية قطاع خاص بالمتابعة والتقييم ومتابعة الجودة، وهو القطاع المسؤول عن عمليات المتابعة والتقييم لجميع مشروعات الهيئة. ويطبق القطاع مبادئ النهج الحقوقي في عمليات المتابعة والتقييم من خلال:

- تقييم تطبيق منهجيات المشاركة.
- الدور الهام للجمعيات الشريكة واللجان المنتخبة في عملية التقييم والمتابعة.

11 – APPLYING A HUMAN RIGHTS-BASED APPROACH TO DEVELOPMENT COOPERATION AND PROGRAMMING: A UNDP Capacity Development Resource. Capacity Development Group, Bureau for Development Policy. UNDP, September 2006

1 - التوثيق

تهتم مشروعات الهيئة التي تطبق النهج الحقوقي بشكل ملحوظ بعملية التوثيق لجميع الأنشطة على مختلف المستويات، سواء في شكل إلكتروني يتضمن: تقارير ربع سنوية، تتضمن خطوات المشروع، وخططه وصور الأنشطة التي تنظم في إطاره، وكذلك تقارير المتابعة الدورية من وحدة المتابعة ومراقبة الجودة بالهيئة القبطية الإنجيلية. كما تجدر الإشارة إلى أن التقرير المجمع للمتابعة ومراقبة الجودة يتميز بالموضوعية والشمولية والإيجاز، بالرغم من أنه تقرير يتم إعداده داخليًا. علاوة على ذلك، فإن كل مجتمع يقوم بجمع وحفظ المعلومات والبيانات والصور والأفلام التي تخص الأنشطة والأحداث المتعلقة به.

المتابعة والتقييم في القطاع الزراعي تتم عملية المتابعة والتقييم لتدخلات النهج الحقوقي بقطاع الزراعة من خلال وجود عضوين من مجلس الإدارة داخل اللجنة المنتخبة، ومن خلال التقارير الشهرية الموجهة من الجهاز الإداري إلى مجلس الإدارة، ومن خلال اعتماد مجلس الإدارة للتقرير المالي ربع السنوي، كما كانت الهيئة الإنجيلية تقوم بالمتابعة من خلال:

- منسق الهيئة (زيارت ميدانية)
 - التقارير الشهرية، وتقارير مالية ربع سنوية
 - تقييم نصف المدة ونهاية المدة
 - التقييم النهائي من جهات خارجية
 - عمل لقاءات مع مستفيدين
- القائمون بالمتابعة كانوا من اللجنة المنتخبة، أعضاء مجلس الإدارة المفوضين باللجنة، ومنسق الهيئة الإنجيلية. (فريق عمل الزراعة بالجمعيات)

أضف إلى ذلك، أنه في قطاع الزراعة - على سبيل المثال - يتم تقديم معلومات للمجتمعات الشريكة من خلال الموقع الإلكتروني الذي يقدم معلومات عن التسويق على نطاق واسع ومتاح للجميع (www.amalis.org).

ويتاح بكل مجتمع قاعدة من المعلومات الإلكترونية والمطبوعة عن شركات التصدير واحتياجات السوق الأوروبية والخبراء الاستشاريين. وقد أنتج المشروع بعض الأفلام التوثيقية، كما قام بإعداد وتوثيق العديد من دراسات الحالة الفردية والمجتمعية وإنتاج دليل تدريبي عن الدعم المؤسسي لجمعيات الفلاحين، وآخر عن التسويق لجمعيات الفلاحين ودليل روابط المزارعين.

2 - المتابعة

تم المتابعة بالهيئة من خلال عدة مستويات:

أولاً: مستوى الممول: وهو الجهة الخارجية التي قامت بتمويل تدخلات النهج الحقوقي، وتعتبر المتابعة في تلك الحالة متابعة خارجية.

ثانياً: مستوى الهيئة القبطية: وهي متابعة داخلية، يقوم بها رئيس البرنامج بالهيئة ووحدة متابعة ومراقبة الجودة بالهيئة الإنجيلية، وهي تحت إشراف الهيئة جهة داخلية وخارجية في الوقت نفسه؛ داخلية لأنها هيكلًا داخليًا وخارجية، ذلك أنها هيكل منفصل عن إدارة المشروعات داخل الهيئة، ولها وجهة نظر وصلاحيات منفصلة عن إدارة المشروع. ولعل وجود إدارة المتابعة

ومراقبة الجودة بالهيئة ضمن هيكل المتابعة هو ما يميز النهج الحقوقي لتطبيق مبدأ المساواة الداخلية. ينضاف إلى هذه المستويات متابعة رئيس الفريق بالهيئة ومنسق المشروع.

ثالثاً: مستوى المجتمع: وهو المستوى الأهم بالنسبة إلى مبادئ النهج الحقوقي؛ حيث يشارك أعضاء المجتمع وممثلوه في عملية المتابعة. وللمتابعة هناك مستويات ثلاثة تتمثل في: مجلس إدارة الجمعية، مدير المشروع، وفريق العمل التنفيذي بالجمعية، واللجنة المنتخبة.

دور المتابعة في صنع القرار وحل مشكلات التنفيذ:

المتابعة والتقييم في قطاعي الإعاقة والأطفال في خطر

المتابعة والتقييم بقطاعي إعاقة وأطفال في خطر من قبل الجمعيات، من خلال وضع خطة شهرية لتنفيذ الأنشطة وعمل خطط للمتابعة الدورية أثناء فترة تنفيذ الأنشطة. فعملية المتابعة والتقييم كانت تتم بحضور منسق المشروع لجميع الأنشطة، ويتم كتابة تقرير بما تم تنفيذه ورفعته إلى مدى ري الجمعيات ومجالس الإدارة والجهة الممولة.

المتابعة والتقييم في قطاع الصحة الإنجابية

ففي قطاع الصحة الإنجابية، كانت تتم عملية تقييم مجمعة لأنشطة تدخلات النهج الحقوقي، خاصة بالجمعيات والشركاء والمستهدفين بجانب التقييم الخاص بكل فئة على حدة. كما كان يتم عمل تقييم شهري من قبل الجمعيات، وأيضاً تقييم نصف سنوي من قبل إدارة الهيئة، ساعد على ذلك أيضاً الاستمارات الخاصة بأراء الأعضاء والعملاء والفئات المستهدفة واللجان المسؤولة عن أنشطة المشروع، وكان يتم مراعاة الأخذ بالتوصيات من قبل جميع هذه الفئات.

- أجريت تعديلات على بعض خطط التدخل في بعض المجتمعات، مثال: في بعض المجتمعات التي ظهرت بها تيارات دينية متشددة، تم تعديل أنشطة الندوات إلى لقاءات مجتمعية بمشاركة رجال الدين.
- أظهرت المتابعة أهمية استقطاب عدد من الجهات الشريكة للعمل في المشروع، مثل مراكز الشباب لما لها من أدوار مؤثرة في التعامل مع هذه الفئة.
- تم تطوير بعض الاستراتيجيات التي من شأنها أن تيسر من تنفيذ المشروع، مثل تشكيل لجان نسائية وشبابية من القيادات المؤثرة بمجتمعات العمل؛ حيث ساعد ذلك على سهولة الوصول إلى بعض الفئات غير المقتنعة بالقضية.
- تم رفع كفاءة الهيكل الوظيفي بالعلاقة بأدوارهم، خاصة فيما يتعلق بمهارات تعديل السلوك.
- وقع اتخاذ بعض الإجراءات التصحيحية بالمشروع؛ نتيجة التوصيات الناشئة عن عملية المتابعة.

دور المتابعة في تحقيق أهداف المشروع:

ساهمت عملية المتابعة في مقارنة تحقيق النتائج، بالمخطط وضبط تزامن توقيتات التنفيذ الفعلي مع التوقيت المخطط للتنفيذ، مما عاون في تحقيق أهداف المشروع والإسراع في التنفيذ أو تعديل بعض الأنشطة؛ لتحقيق الأهداف العامة للمشروع.

كما ساهمت عملية المتابعة من التأكد على تطبيق معايير الجودة الموضوعية من خلال نظام المتابعة ومراقبة الجودة للمشروعات، وبالتالي الوصول إلى تحقيق الإنجازات بجودة أفضل.

3 - التقييم

وفيما يخص التقييم، فإن الهيئة تطبق مبادئ المشاركة في عملية التقييم، من حيث أن جميع عمليات التقييم تتضمن وجهة نظر شركاء المشروع وفئاته المختلفة. كما تقوم الهيئة في الكثير من مشروعاتها بتطبيق منهجية التقييم الذاتي.

وتعتمد منهجية التقييم الذاتي على منح مساحة لفئات المشاركة في تنفيذ المشروع من التعبير عن آرائها وتقديم مقترحاتها تجاه المشروع. وتبغ أهمية التقييم الذاتي من الفوائد التي تتحقق منه، وتمثل فيما يلي:

- استخلاص الدروس المستفادة.
- مناقشة التصور المستقبلي لاستمرار الأنشطة.
- منح الفرصة لفريق العمل أن يدرك إنجازاته ويقدرها.
- منح فرصة لجميع شركاء المشروع كي يتناقشوا في محاولة لرصد نقاط القوة والضعف.
- مناقشة قضايا محددة لم يستطع المشروع إيجاد حلول لها.
- حشد طاقات وقدرات الشركاء لخلق التزام مستقبلي تجاه توصيات ومقترحات التقييم الذاتي.

المتابعة والتقييم في قطاع الصحة الإنجابية

ففي قطاع الصحة الإنجابية، كانت تتم عملية تقييم مجمعة لأنشطة تدخلات النهج الحقوقي، خاصة بالجمعيات والشركاء والمستهدفين بجانب التقييم الخاص بكل فئة على حدة. كما كان يتم عمل تقييم شهري من قبل الجمعيات، وأيضاً تقييم نصف سنوي من قبل إدارة الهيئة، ساعد على ذلك أيضاً الاستمارة الخاصة بآراء الأعضاء والعملاء والفئات المستهدفة واللجان المسؤولة عن أنشطة المشروع، وكان يتم مراعاه الأخذ بالتوصيات من قبل جميع هذه الفئات.

- دعم مهارات العاملين في إجراء التقييم الذاتي و تبادل خبرات ومعارف بين الشركاء المعنيين
- البحث في الإجابة على التساؤل التالي: هل يمكن تنفيذ هذا المشروع في مكان آخر؟ وبالطريقة نفسها في المستقبل؟

وتمثل خطوات التقييم فيما يلي:

1. تكوين فريق عمل للتقييم الذاتي من العاملين بالمشروع من الهيئة القطبية الإنجيلية (فريق العمل الميداني، فرق المتابعة ومراقبة الجودة، ومن القيادات العاملة بالجمعيات الشريكة).

2. عقد ورشة عمل مجمعة لفريق التقييم، تستهدف بناء قدرات الفريق حول منهجية التقييم الذاتي، وإكسابه مهارات إعداد الأدوات ومهارات جمع البيانات.
3. نتيجة للمهارات المكتسبة يقوم فريق التقييم الذاتي بوضع تساؤلات لعملية التقييم الذاتي، ثم القيام بتصميم أدوات التقييم مع مراجعتها من خلال دعم استشاري خارجي.
4. وقد يتم عقد ورشة عمل جماعية يحضرها جميع الفئات المشاركة في المشروع بما فيهم عينة ممثلة من المستفيدين والجهات الحكومية من أصحاب الواجبات.
5. يقوم فريق التقييم الذاتي بوضع وتنفيذ خطة التقييم الميداني من خلال الاستعانة باستشاري خارجي لتحليل البيانات وإعداد التقرير النهائي في ضوء المعلومات التي تم جمعها.

نظام المتابعة بأحد المشروعات الصحية التي تطبق النمج الحقوقي بالمينة القبطية الإنجيلية

مستويات المتابعة	القائم بالمتابعة	ما يتم متابعته	أدوات المتابعة	زمن المتابعة
المستوى الأول	الجهة الممولة	متابعة فنية متابعة مالية	زيارات ميدانية تقارير فنية ومالية	الزيارات الميدانية بشكل غير دوري. التقارير الفنية والمالية كل 3 أشهر
المستوى الثاني	مدير المشروع بالهيئة	المنجز من الأنشطة مقارنة بالخطة والمنجز من المصروفات مقارنة بالايرادات	التقارير الشهرية المالية والفنية اجتماعات مع فريق العمل بالهيئة	شهرياً
المستوى الثالث	إدارة المتابعة ومراقبة الجودة	الخطط التنفيذية متابعة النتائج متابعة مدى تطبيق معايير الجودة	تقارير فنية قائمة محدد بها معايير الجودة للإنجازات زيارات ميدانية تتضمن عقد مجموعات بؤرية ومقابلات مع الفئات المستهدفة ومع الشركاء مراجعة مكتبية للسجلات والتقارير... (إلخ)	تقارير شهرية على مراحل أثناء التنفيذ
المستوى الرابع	رئيس فريق الصحة بالهيئة	متابعة الخطط التنفيذية والنتائج متابعة جودة الإنجاز	حوار يومي تقارير شهرية اجتماعات مع أعضاء الجمعيات وفرق العمل	يوميًا شهرية على فترات منتظمة
المستوى الخامس	منسفو المشروعات المجتمعية من الهيئة	متابعة الأنشطة التغيرات الجديدة العلاقات مع القيادات الحكومية والطبيعية أداء الهيكل الوظيفي	جلسات دورية مع الجمعيات (مجلس إدارة - فريق عمل - لجان مشكلة - زيارات منزلية - حضور أنشطة - تقارير منفصلة لكل نشاط)	يوميًا أسبوعية
المستوى السادس	الجمعيات الشريكة (مجلس الإدارة - مدير المشروع المجتمعية)	الأنشطة، النتائج أداء الهيكل الوظيفي أدوار الشركاء تأثير تدخلات المشروع على الفئات المستهدفة	اجتماعات دورية استقصاء رضا العملاء زيارات منزلية	شهرياً على فترات منتظمة

الفصل الثامن :

التوصيات والدروس
المستفادة لتطوير النهج
الحقوقي

التوصيات والدروس المستفادة لتطوير النهج الحقوقي

لقد صار تبني النهج الحقوقي موضع اتفاق بين الهيئات التنموية والحقوقية على كافة المستويات محليا ودوليا، وهو ما يتطلب بذل مزيد من الجهود من أجل نشر الوعي به وتطوير قدرات الفاعلين من أجل تبنيه، وخاصة المنظمات القاعدية والمبادرات المحلية. وتخلص هذه الدراسة إلى عدد من التوصيات والتي قد تسهم في تعزيز العمل بالنهج الحقوقي من أجل كفاءة الحقوق بمشاركة فعالة من قبل أصحاب الحق.

1 - المجتمع المدني

يعد المجتمع المدني أحد أهم الفاعلين في التعريف بالنهج الحقوق وإعماله، وفعليا فإن مبادرات التنمية المرتكزة على الحقوق كانت ومازالت تقع على عاتق هذه المنظمات. ومن أجل تعزيز هذا الدور فإن الدراسة توصي بالآتي:

- بذل كل الجهود من أجل تمكين ومشاركة الفئات المستفيدة من البرامج والمبادرات التي تباشرها المنظمات غير الحكومية، ودعم قدرتهم على التنظيم وتملك واستدامة مبادراتهم. وضرورة التوعية بأهمية العمل الجماعي المنظم كأساس للنهج الحقوقي، ودعم قدرات منظمات المجتمع المدني على تبني النهج الحقوقي في برامجها.
- التركيز على ترابط الحقوق وعدم قابليتها للتجزئة، وهو ما يتطلب الوعي بمنظومات الحقوق، والقدرة على إبراز ترابطها على المستوى التحليلي النظري وعلى المستوى التطبيقي العملي.
- رفع وتيرة الوعي بالنوع الاجتماعي وأهميته وكيفية العمل به، ونشر الوعي في الفرق بين الدور البيولوجي والأدوار الاجتماعية. وضرورة إدراج النوع الاجتماعي في عمليات التخطيط والتنفيذ والتقييم وفق تحليل علمي وموضوعي.
- رفع وعي بأهمية وأبعاد النهج الحقوقي للأطراف المعنية، ومن ذلك الأطراف الحكومية، والإعلام، والقائمين على المؤسسات الدينية، وغير ذلك من الأطراف المؤثرة والفاعلة. فبناء القدرات أمر ضروري؛ لكي يستطيع كل شريك القيام بدوره في إطار النهج الحقوقي. كما أن إحدى الميزات التنافسية للنهج القائم على حقوق الإنسان هو أن تنمية القدرات لا تتعلق بإيصال الخدمات فقط، بل إنها تنصّ أيضاً على تقديم المشورة السياسية، ورفع وتيرة الوعي والحشد الاجتماعي.

- التوعية بالحقوق في أنشطة الدعوة هي هدف في حد ذاته وليست وسيلة، بخلاف أنشطة التوعية بالمشروعات التي تقدم خدمات مباشرة؛ وذلك لأن تأثيرها يمكن أصحاب الحقوق من الحصول على حقوقهم.
- من الصعب على أنشطة الدعوة بالمستوى المحلي أن تجذب الإعلام القومي، ولكن قد تنجح في جذب دعم الإعلام المحلي. وبالتالي فإن العمل مع الإعلام المحلي يتطلب من منظمات المجتمع المدني التواصل مع مثليه وتطوير قدراتهم ودمجهم كشركاء.
- عقد الشراكات وبناء التحالفات لدعم استراتيجيات التعاون والتنسيق والإلحاق والتي تعزز المشاركة والعمل الجماعي.
- تعد أنشطة الدعوة وكسب التأييد والقدرة على التأثير في عمليات صناعة القرار ركيزة أساسية في العمل بالنهج الحقوقي، وبالتالي فإن على منظمات المجتمع المدني إيلاء مزيد من الإهتمام لهذا البعد إلى جانب التوعية بحقوق الإنسان، ومن ذلك تمكين المجتمعات والمستفيدين من التخطيط وإدارة الحملات.
- إدراك أن الأبعاد الثقافية لها تأثير كبير على أعمال النهج الحقوقي وخاصة فيما يتعلق بالحقوق ذات الحساسية الثقافية، ومن ثم يجب إكتساب المهارات والمعرفة اللازمة بالتعامل مع السياقات المحلية والاستفادة من القوى والموارد المحلية وتطويرها. ومن هنا تأتي أهمية العمل مع القيادات المحلية ورجال الدين.
- إدراك أن بعض القضايا المرتبطة بموروث ثقافي (مثل: الختان والزواج المبكر) تحتاج إلى وقت طويل لكي يظهر أثرها. وهنا، فإن الدور الرقابي لأصحاب المسؤولية في تفعيل القوانين الخاصة بمنع تلك العادة هو أمر ضروري.
- ضرورة رصد إنجازات كل قضية من قضايا الدعوة، من خلال مؤشرات عامة يتم الاتفاق عليها مسبقاً.
- قضايا الدعوة من الأنشطة التي تتطلب التعامل مع فكر صناع القرار من جهة، وفكر أصحاب الحقوق من جهة، وفكر الداعمين من جهة أخرى، لذا تستلزم أنشطة قضايا الدعوة وقتاً طويلاً حتى يظهر تأثيرها.
- تطبيق مبادئ النهج الحقوقي في عمليات المتابعة والتقييم من خلال تطبيق منهجيات المشاركة وإشراك ممثلي المجتمع وكذلك الجمعيات الشريكة والأطراف المعنية الأخرى.
- الربط بين العمل على المستوى المحلي والعمل على المستويين الوطنى والدولى، وذلك من خلال تمكين الشركاء المحليين من التواصل واستخدام الآليات الوطنية والدولية قدر الإمكان.
- توثيق التجارب الخاصة بالتنمية المرتكزة على الحقوق ضرورة لا بد منها؛ للترويج للحقوق والتعليم بالنهج الحقوقي. وهنا يجب الإهتمام بالتوثيق على جميع المستويات؛ المستوى المحلي والمستوى القومي.

2 - الحكومة ومؤسسات الدولة

إن كفالة الحقوق تقع بالأساس على عاتق الدول والتي تعد الكافل الرئيسى للحقوق، ومن ثم فإن على الدول أن تفي بتعهداتها وإلتزاماتها الدولية فى مجال حقوق الإنسان والتنمية، بما يحقق الرفاه للشعوب وخاصة الفئات الأقل حظا. وحتى يتحقق ذلك، فعلى الدول مراعاة الآتى:

- دعم وتطوير البرامج والسياسات التى تسهم فى التوعية بحقوق الإنسان، بمكوناتها كافة، وذلك من خلال إدماج التربية على حقوق الإنسان فى المدارس والجامعات ومؤسسات التعليم المهني، وتدريب موظفي الحكومة وغيرهم من المهنيين ذوى العلاقة، على حقوق الإنسان.
- دمج النوع الاجتماعى فى السياسات وبرامج العمل والخطط الحكومية المختلفة. ومحاربة كافة أشكال التمييز.
- رفع القيود القانونية والسياسية عن منظمات المجتمع المدنى، فإن إعمال النهج الحقوقى يتطلب وجود مجتمع مدنى نابض بالحياة. بمعنى وجود مجتمع مدنى ديمقراطى يتمتع فيه الرجال والنساء بالمشاركة التامة المتساوية، بما فى ذلك توافر وسائل الإعلام المجانية والفعالة والمستقلة، ومجتمعات المدافعين عن حقوق الإنسان.
- إعطاء الأولوية فى سياسات وبرامج التنمية للفئات الأكثر فقرا والأقل حظا فى المجتمع، والإهتمام بالنساء والأطفال وذوى الإعاقة والأقليات.

الفصل التاسع:

تقدير احتياجات
بناء القدرات للكوادر
المتطوعة والمهنية

تقدير احتياجات بناء القدرات للكوادر المتطوعة والمهنية

1 - تحليل القدرات

قد اعتمدت منهجية تقدير الاحتياجات من التدريب والدعم الفني كما سبق ذكره على إجراء تحليل على ثلاثة مستويات: تحليل الفرد (الشخصية)، تحليل الدور أو المهمة، تحليل مناخ المؤسسة.

تحليل المهمة:

أغلبية المنتخبين يرون أنهم الأشخاص المناسبون للمهام التي اضطلعوا بها إما بحكم انتمائهم إلى المجال أو لوعيهم العالي وإدراكهم لرؤية الكيان المنتخب ورسالته أو لأنهم تابعوا تدريباً أو للجهود التطوعية والخدمية التي قاموا بها أو للخبرة التي اكتسبوها على مر سنوات عملهم في خدمة المجتمع. وبرز هذا السبب خاصة بالنسبة إلى أعضاء لجنة منتخبة بقطاع الصحة.

ويؤكد الأعضاء على أن هناك أفراداً آخرين خارج الكيان المنتخب يستحقون أن يكونوا ضمن الكيان المنتخب، إما لصفاتهم الوظيفية التي تخدم الكيان أو علاقتهم بالمجال (زراعة، إعاقة، صحة، أو أطفال في خطر) أو لرغبتهم أو لنشاطهم المجتمعي الذي ربما يحقق إضافة لكيان المنتخب. كما أكد البعض على غياب عنصر الإعلاميين والمحامين عن بعض اللجان (عضو لجنة دعوة بقلوصنا). ويعد ما يمتلكه أعضاء اللجان من مهارات حافزاً للقيام بدورهم، وكذلك ما يؤمنون به من قيم ومواقف تجاه العمل التطوعي وخدمة المجتمع. كذلك برز حبههم للخير والعمل خاصة العمل التنموي.

المعرفة:

لم تتوفر غالبية من تمت مقابلتهم في التفرقة بين مشاركة المرأة على مستوى المؤسسة، ومشاركة المرأة على مستوى المشروع (النوع الاجتماعي على مستوى المشروع والمنظمة). كما أن جلهم لا يدرك الفرق بين الدور البيولوجي والدور الاجتماعي للنوع. وبرز بعض من أعضاء منظمة الفلاحين أكثر معرفة من غيرهم، ربما لأنهم شاركوا في تدريب متخصص في هذا المجال.

وبدا مفهوم الدعوة وكسب التأييد واضحاً لأغلبية من تمت مقابلتهم، ولكنهم يفتقدون إلى المعرفة بآليات الدعوة وكسب التأييد، خصوصاً في مجال الزراعة والإعاقة وأطفال في خطر. أما كوادر قطاع الصحة، فهم يدركون آليات الدعوة ويعرفون كيفية كسب التأييد لوجود مكون أساسي للدعوة ولجان خاصة بالدعوة وكسب التأييد.

مناخ العمل والنهج الحقوقي:

تتمثل معوقات عمل اللجنة بشكل أساسي في عدم الحضور الكامل للأعضاء في اجتماعات اللجنة، إلا إذا كانت هناك قضية هامة تمس المجتمع واحتياجاته. كما أن مناخ العمل بالجمعية يعوق عمل اللجنة في بعض المجتمعات. وأكدت جمعية جعفر على دعم مجلس إدارة الجمعية للجنة المنتخبة

بالكامل. وبرز في عينة قطاع الإعاقة دعم إدارة الجمعيات لعمل اللجنة بالكامل؛ بل إن الجمعية تمنح مساحة كبيرة لمشاركة اللجان المنتخبة ودعمها للقيام بدورها. ويظهر ذلك بشكل واضح في جمعية تنمية المجتمع بشبين القناطر. وما زال دور المرأة مهمشاً في بعض الجمعيات خاصة جمعية بها، حسب ما أكده أحد أعضاء الهيكل الإداري بالجمعية.

2 - الاحتياجات التدريبية التي تم رصدها

من خلال المقابلات مع عينة أعضاء اللجان وأعضاء مجلس الإدارة وبعض الكوادر التنفيذية، تم حصر الاحتياجات التدريبية التالية:

- **التفاوض واستراتيجياته:** وهو مهارة مهمة وأساسية لأعضاء اللجان المنتخبة، ومجلس الإدارة. وترجع الحاجة إلى تلك المهارة إلى احتياج أعضاء اللجان إلى التفاوض مع أصحاب المسؤولية وإقناعهم لحماية وإحقاق الحقوق لأصحابها. ومن المهم هنا التعرف على الفرق بين التفاوض على أساس المساومة، والتفاوض على أساس الحل المشترك والتفاوض على أساس المصالح المشتركة. ويجب أن يكتسب الأعضاء مهارة تحديد الموقف والوقت المناسب لاستخدام كل نوع من أنواع التفاوض السابق ذكرها.
- **ممارات الإقناع والتأثير:** وهي مهارات هامة مرتبطة مع مهارة التفاوض، يحتاجها أعضاء اللجان أثناء التعامل مع أصحاب المسؤولية، وأثناء حشد أصحاب الحق لكسب الدعوة والتأييد تجاه قضية معينة.
- **آليات الدعوة وكسب التأييد:** وهي مهارة تكاد تكون مفقودة لدى جميع من تمت مقابلتهم رغم إدراكهم لمفهوم الدعوة، حتى أن بعضاً من أعضاء اللجان طلب التعرف على تلك الآليات تحديداً، وكذلك كيفية تنفيذ حملات الدعوة وكسب التأييد. ويرتبط بهذا الموضوع مهارة ضرورية هي كيفية الضغط على صناع القرار.
- **كيفية جذب الداعمين:** أكد عدد ممن تمت مقابلتهم على أهمية اكتساب مهارة كيفية جذب داعمين لقضايا أصحاب الحق، تلك المهارة تعتبر ضرورية لقضايا الدعوة وكسب التأييد.
- **ممارات دعم كافل الحق (الجمعات الحكومية) لأصحاب الحق:** مثل المشاركة المجتمعية؛ فقد أكدت د. سناء عضو لجنة منتخبة بجمعية الرؤية الإسلامية: «نحن كممثلين للقطاع الحكومي نفتقد إلى عنصر المشاركة المجتمعية الذي يتمتع به العاملون بقطاع الجمعيات الأهلية، وهذا يمنحهم الفرصة للاندماج مع المشكلات والقضايا المجتمعية الخاصة بكافل الحق وبالتالي تقديم أفضل الحلول لتلك القضايا والمشكلات». كما يحتاج ممثلو القطاع الحكومي إلى مهارات فهم متطلبات أصحاب الحق ومبرراتها ومهارات الحوار الفعال والحلول الإبداعية للقضايا المجتمعية، وكذلك إدراك أهمية دور الجمعيات ومؤسسات تنمية المجتمع للرقى بمستوى المواطن سواء اجتماعياً أو صحياً أو اقتصادياً.
- **الحكم الرشيد ومبادئه:** نظراً لتحول الكيانات المنتخبة في بعض المجالات إلى مؤسسات رسمية، كما هو الحال في منظمة الفلاحين والشبكة القومية لحقوق الصحة الإنجابية، فإن إدراك مفاهيم مثل المساءلة والشفافية، وحكم القانون... إلخ يعتبر أمراً هاماً، بل إنه يعتبر أمراً هاماً أيضاً لدى أعضاء اللجان المنتخبة الفرعية الذين ما زالوا يعملون تحت مظلة جمعيات تنمية المجتمع.

- **النوع الاجتماعي:** كل من تم مقابلتهم يعرف النوع الاجتماعي على أساس أنه مشاركة الرجل والمرأة بشكل متكافئ، ولكنهم في الوقت نفسه لا يستطيعون التفرقة بين الدور البيولوجي والدور الاجتماعي للنوع الاجتماعي بشكل واضح. ولكن عندما نتعمق في مفاهيم أخرى مرتبطة بالنوع الاجتماعي، فإننا نجد أن حجم المعرفة يقل أو ينعدم بنسبة 90% مع من تمت مقابلتهم، كما أن النسبة نفسها غير قادرة على التفرقة بين آليات إدماج النوع الاجتماعي على مستوى المشروع وآليات إدماجه على مستوى المنظمات.
- **التعامل مع النزاعات المجتمعية:** خصوصاً في قطاع الزراعة. فعلى الرغم من أن الدور الأساسي لأعضاء اللجان هو حلقة الوصل بين أصحاب الحق وبين أصحاب المسؤولية، فإن معظمهم انخرط في إدارة نزاعات مجتمعية بين صغار المزارعين وبعضهم البعض. إن اكتساب مهارة التعامل مع النزاعات تتطلب التعرف على مفاهيم الفرق بين الاختلاف والخلاف، مهارات فهم الآخر، قبول الآخر، أنماط العلاقات الإنسانية بين البشر. كل هذا يؤدي إلى إدراك أعضاء اللجان بأسباب نشأة الخلافات مبكراً واحتوائها قبل أن تصل إلى مرحلة النزاع.
- **القيادة الفعالة والاتصال:** معظم أعضاء اللجان هم قيادات مجتمعية ممن تم انتخابهم، كما أن أعضاء مجلس الإدارة هم في موقع قيادي بحكم وظيفتهم، وهم أساساً في تواصل مستمر مع ممثليهم ومع أصحاب المسؤولية، وبالتالي فهم في حاجة أساسية لمهارات القيادة الفعالة مع مهارات الاتصال الفعال.
- **التخطيط الاستراتيجي:** تأكيداً على ما ذكرناه من قبل، فإنه نظراً لتحول الكيانات المنتخبة في بعض المجالات إلى مؤسسات رسمية، كما هو الحال في منظمة الفلاحين والشبكة القومية لحقوق الصحة الإنجابية، فإن إدراك تطبيقات التخطيط الاستراتيجي تعتبر أساسية لأعضاء تلك الكيانات حتى تتوحد الرؤى المستقبلية، ويكون هناك إدراك وفهم موحد لرسالة تلك الكيانات.
- **مهارات التقييم والمساءلة المجتمعية:** إن من المبادئ الأساسية للنهج الحقوقي أنه يعتمد على التقييم المجتمعي وآلياته، وكيف يمكن تنفيذه بشكل فردي أو جماعي. وهي مهارة هامة لممثلي أصحاب الحق يجب اكتسابها لكي يتم مساءلة أصحاب المسؤولية عن الخدمات التي يكفلونها.
- **أدوار ومسؤوليات أعضاء اللجان وأعضاء مجالس الإدارة:** بعض ممن تم مقابلتهم يحتاجون إلى معرفة أهمية الفصل في الأدوار بين مهام كل عضو من أعضاء اللجان أو الكيانات المنتخبة، مثل أمين الصندوق، الرئيس، النائب، السكرتير.
- **دعم فني في صياغة وتحليل القضايا المجتمعية من منظور حقوقي وبشكل مبسط:** حيث أن معظم الأعضاء يحتاجون إلى مهارات صياغة القضايا المجتمعية من منظور تحليلي مرتبط بالحقوق.
- **مهارات أخرى:** مثل أسلوب حل المشكلات وإدارة الأزمات، وكيفية الاستفادة من الفرص المتاحة الآن للنهج الحقوقي.

النهج الحقوقي في التنمية
توثيق مبادرات النهج الحقوقي
في الحقل التنموي في مصر

الملاحق

مراحل وخطوات الدراسة التوثيقية

النشاط	أسلوب التنفيذ	المخرجات	مستوى وحجم الإنجاز حتى 24 يونيو 2011
وضع إطار عمل لعملية التوثيق من خلال عرض عدة أساليب ومنهجيات مختلفة للتوثيق	ورشة عمل لشركاء المشروع	تحديد منهجية وأسلوب التوثيق والاتفاق عليها	وضع إطار عملية التوثيق من خلال ورشة عمل بتاريخ 6 ماي 2011
وضع خطة البحث الفنية وتصميم الأدوات	عمل مكثبي	أدوات البحث خطة عمل ميداني	وضع خطة العمل الميداني بمشاركة الجمعيات تصميم الأدوات بعد الورشة السابقة مباشرة خلال الفترة من 8 مايو وحتى 20 مايو.
تنفيذ العمل الميداني	مقابلات جماعية وفردية لعينة من 13 مجتمعاً يمثلون أربعة قطاعات	بيانات أولية تتضمن صعوبات وتحديات ورؤية الشركاء للنهج الحقوقي مع رصد مسارات التنفيذ وكيفية بناء الشراكات وعوامل الاستدامة	تم تنفيذ العمل الميداني على مرحلتين: المرحلة الأولى هي استيفاء استمارات ونماذج كل مبادرة على حدة، هي كالتالي: <ul style="list-style-type: none"> • 5 مبادرات في قطاع الزراعة • 4 مبادرات في قطاع الصحة • 3 مبادرات في قطاع الإعاقة • مبادرتان في قطاع أطفال في خطر المرحلة الثانية: لقاءات جماعية مع القائمين على تبني النهج الحقوقي من خلال أربع ورش مجمعة (ورشة مجمعة لكل قطاع من القطاعات الأربعة المذكورة) كما تم أثناء ورش العمل استيفاء استمارة فردية لتقدير الاحتياجات التدريبية يقوم فريق عمل الهيئة بكل قطاع باستيفاء استمارة جماعية لكل قطاع على حدة من وجهة نظر الهيئة الإنجيلية)
تحليل وكتابة مسودة التقرير بلغة واحدة هي العربية	عمل مكثبي	تتضمن نتائج الدراسة التحليلية واحتياجات الشركاء في مجال الدعم الفني	
نشر النتائج للشركاء	ورشة عمل	معطيات وتعليقات	ورشة عمل يوم 25 جويلية
التقرير النهائي	عمل مكثبي	تقرير نهائي	

نموذج وثيقة المشروع المجتمعي

الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية – قطاع التنمية

اسم المشروع:

مقدمة من جمعية / لجنة / -----

التاريخ:

استمارة المشروع المجتمعي يتم استخدامها من قبل الشركاء في تطوير المشروع على ألا يزيد المقترح على 15 صفحة. بعد البدء بتنفيذ المشروع تقوم الجهة المنفذة للمشروع بتقديم تقارير شهرية وصفية للتقدم في المشروع. تقييمات نصف المدة والنهائية تحدد بمعرفة الهيئة.

أولاً: البيانات الأساسية

- اسم المنظمة:
- عنوان المنظمة:
- التليفون /الفاكس:
- البريد الإلكتروني :
- الموقع على الانترنت:
- رقم وتاريخ الإشهار:
- النطاق الجغرافي لعمل المنظمة:
- اسم مسئول الاتصال (رئيس مجلس الإدارة أو من يفوضه):
- وظيفته بالمنظمة (في حالة ألا يكون رئيس مجلس الإدارة):
- تليفون المنزل:
- عنوان المرسلات:
- اسم المشروع:
- مجتمع عمل المشروع:
- تاريخ بداية المشروع:
- تاريخ نهاية المشروع:

ثانياً: وصف وتحليل القضية / المشكلة:
 • وصف القضية / المشكلة ويتضمن:

- وصف إنشائي لكل مشكلة سيتم تناولها، يتضمن 8 عناصر
 1. من هذه الجماعة التي تعاني من المشكلة وتهمنا؟ وما هو حجمها؟
 2. أين مكان هؤلاء الناس؟
 3. ما الحالة أو المشكلة التي تعاني منها هذه الجماعة ونريد أن نغيرها أو نحسنها؟
 4. متى تظهر هذه المشكلة؟
 5. ما أسباب هذه المشكلة؟ أو إلى أي الأسباب ننسبها؟
 6. الدليل على وجود المشكلة: هل لدينا دليل على ذلك، مثل: أرقام أو نسب أو إحصائية للمقارنة أو نتائج أو دراسات أو خبرات؟
 7. ما نتائج وجود المشكلة وعدم حلها؟ أي ما المساوئ أو المشاكل المترتبة عليها؟
 8. ما الصلة بين المشكلة وأهداف مؤسستكم؟

يرفق ما يلي

جدول تحليل كل مشكلة من منظور حقوقي (تم تنفيذة سابقاً) حيث يتم:
 رصد فجوات الأداء للأطراف المعنية بالعلاقة بمحاور التعامل مع كل طرف

هل السبب يرجع إلى				إلى أي الأسباب نسب المشكلة
القوانين والسياسيات	الداعمين	أصحاب المسؤولية	أصحاب الحق	

ثالثاً: وصف المستهدفين من المشروع

- يتم توصيف الفئة المستهدفة من المواطنين من حيث: العدد/ النوع/ الجوانب الثقافية والاجتماعية والاقتصادية المتصلة بموضوع القضية.

رابعاً: الإطار المنطقي للمشروع:

- أ - الهدف العام للمشروع:
- ب - أغراض المشروع: وشروطه
- ج - الأهداف المحددة (الفرعية):

وشروطها ، محدد ودقيق ، يمكن قياسه ، محدد بوقت

خامساً. الخطة التنفيذية للمشروع:

الغرض الأول

السنة الثانية			السنة الأولى				مصادر التحقق	مؤشرات تحقيق النتائج	الأنشطة الرئيسية	النتائج/ الأهداف الخاصة المحددة
الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الاول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني				

مصفوفة متابعة الأنشطة داخليًا بالجمعيات

المسؤول	أسلوب المتابعة والأدوات المستخدمة	وقت المتابعة		ما سيتم متابعته
		إلى	من	

خطة استمرارية للمشروع

الجدول الزمني				الموارد المطلوبة	المسؤول	التدخلات	المؤشرات	عنصر الاستمرارية
ربع 4	ربع 3	ربع 2	ربع 1					
								المالية
								المؤسسية
					-	-		الموارد البشرية
					-	-		الاجتماعية
					-	-		الشراكة والتواصل مع الجهات الحكومية

سادسا: الميكل الوظيفي

في ضوء خطة التنفيذ للمشروع، يتم اقتراح الهيكل الوظيفي بالمشروع والمهام الخاصة به.

سابعاً: الموازنة التقديرية

إجمالي التكلفة	مساهمات أخرى	مساهمة الهيئة	بنود الموازنة (بالجنيه المصري موضحاً بها طريقة الحساب)
			مصروفات الأنشطة
			إجمالي مصروفات الأنشطة
			مصروفات التشغيل، وتتضمن: • منح عاملين/ إيجارات ومرافق .. إلخ • الأصول (في حالة توافر تمويل لها)
			إجمالي مصروفات التشغيل
			إجمالي

ملحوظة (يرفق مع الموازنة أساس حساب البنود المختلفة بالموازنة)

ثامناً : المشاركون في كتابة مقترح المشروع المجتمعي :

م	الاسم	التوقيع	دوره في إعداد المشروع

تحريراً في

الجمعية

ختم

* التوقيع يتم بعد المراجعة للوصول إلى الشكل النهائي لوثيقة المشروع المجتمعي.

المراجع

المراجع باللغة العربية

1. استراتيجيات حقوق الإنسان، والصحة والحد من الفقر، مطبوعة صادرة عن منظمة الصحة العالمية، 2005.
2. التعامل مع وسائل الإعلام، مركز خدمات المنظمات الغير حكومية، 3 - 2 ضمن سلسلة الأدلة الإرشادية التي أصدرها المركز.
3. اعداد خطة تنفيذية لحملة الدعوة، مركز خدمات المنظمات الغير حكومية، 3-3 ضمن سلسلة الأدلة الإرشادية التي أصدرها المركز.
4. اعداد وصيانة رسالة الدعوة، مركز خدمات المنظمات الغير حكومية، 3 - 5 ضمن سلسلة الأدلة الإرشادية التي أصدرها المركز.
5. تكوين وتفعيل شبكة في مجال الدعوة، مركز خدمات المنظمات الغير حكومية، 3 - 6 ضمن سلسلة الأدلة الإرشادية التي أصدرها المركز.
6. تقرير التنمية البشرية لعام، 1990 برنامج الامم المتحدة الانمائية
7. تقرير التنمية البشرية لعام 1993، برنامج الامم المتحدة الانمائية
8. تقرير التنمية البشرية لعام 1998، برنامج الامم المتحدة الانمائية
9. مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون، جورج القصيفي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائية- التنمية البشرية: - بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 1995، ص 81.
10. دليل النوع الإجتماعي والتنمية، برنامج الغذاء العالمي، ومركز خدمات التنمية، 2003
11. محمد عبد الحفيظ قطب، دليل إرشادي لإدماج النوع الاجتماعي بمنظمات المجتمع المدني باليمن، الإغاثة الإسلامية - اليمن، بالتعاون مع المنتدى الإنساني-اليمن، مشروع بناء قدرات منظمات المجتمع المدني باليمن 2011.
12. دليل إرشادي لتطبيقات الدعوة وكسب التأييد ضمن الدليل التطبيقي لبناء قدرات جمعيات تنمية المجتمع والثروة الحيوانية بصعيد مصر، محمد عبد الحفيظ، مشروع الإنتاج الحيواني (فوكا) ممول من هيئة المعونة الأمريكية، 2008.
13. مشروع إستراتيجية اليونسكو في مجال حقوق الإنسان، المؤتمر العام الدورة الثانية والثلاثون، باريس 2003
14. نهج البرمجة القائم على حقوق الإنسان، دليل التيسير، الإجراء الثاني لتقرير الأمين العام، فريق العمل المشترك بين الوكالات، كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة، يونيو/ حزيران 2007

المراجع باللغة الإنجليزية

1. Applying A Human Rights-Based Approach To Development Cooperation And Programming:A UNDP Capacity Development Resource, Capacity Development Group,Bureau for Development Policy, UNDP, September 2006
2. A Human Rights-Based Approach to EDUCATION FOR ALL, A framework for the realization of children's right to education and rights within education, A Human Rights-Based Approach to Education, United Nations Children's Fund/ United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, 2007
3. Applying a rights-based approach, an inspirational guide for civil society, NSTITUTE FOR HUMAN RIGHTS ,The Danish Institute for Human Rights, 2007, Authors: Jakob Kirkemann Boesen and Tomas Martin
4. De Wane J Kurpus and Duane Brown, An intervention for Advocacy and outreach: Hand Book of Consultation, Association for Counselor Education and Supervision, Virginia.
5. Jorge Daniel Taillant, Rights Based Approach to Development, Presentation to the World, Social Forum, Seminar on Globalization and Human Dignity, March 2, 2002, Porto Alegre
6. Office of the United Nations, High Commissioner of Human Rights , Frequently asked Questions on Human Rights Approach to Development cooperation, United Nations, New York and Geneva, 2006
7. Ritu R. Sharma. An Introduction to Advocacy, Training Guide, Support for Analysis and research in Africa (SARA), Health and Human resources Analysis in Africa (HHRAA), USAOD, Africa, Bureau, Office of Sustainable Development, 2001.
8. Summary Report, Working Group Meeting, Linking MDGs and Human Rights: Theoretical and Practical Implications, UNDP Oslo Governance Centre, 18-19 September, 2006

